COLUMBIA LIBRARIES OFFSITE
CU68115334
DS70 .I7 no.2 Butlan al-usus allat

THE LIBRARIES

COLUMBIA UNIVERSITY

INTERNATIONAL

AFFAIRS

LIBRARY

مديرية الإرشاد العامة

بطلان الأسس التي اقيم عليها وجود اسرائيل على الأرض العربية

وسلامة الموقف العربي من القضية الفلسطينية

Inter
DS
70
I7
2

تأليف

حسين جميل

المحامي

وزارة الثقافة والارشاد
مديرية الارشاد العامة

بطلان الأسس
التي اقيم عليها وجود اسرائيل
على الأرض العربية

وسلامة الموقف العربي من القضية الفلسطينية

تأليف
حسين جميل
المحامي

هدية
المكتبة المركزية
لجامعة بنداه

السلسلة الاعلامية
٢

بطلان الاسس التي اقيم عليها
وجود اسرائيل على الارض العربية
وسلامة الموقف العربي
من القضية الفلسطينية

لوجياد وينا ينا ينا ينا ينا ينا
ينا ينا ينا ينا ينا ينا ينا ينا
ينا ينا ينا ينا ينا ينا ينا ينا
ينا ينا ينا ينا ينا ينا ينا ينا

أصل هذا البحث ـ الذي يجده القارىء كتابا بين يديه ـ محاضرة ألقيت بدعوة من وزارة الثقافة والارشاد في الجمهورية العراقية ، في الدورة الاعلامية الاولى التي اعدتها الوزارة لرجال الاعلام والعلاقات العامة في صيف سنة ١٩٦٧ . وكان القاؤها في يوم ٥ أيلول ١٩٦٧ في قاعة مكتبة المتحف العراقي ببغداد . وقد ألقيت بصيغة ملخصة . وكان التلخيص ضرورة اقتضتها حاجة التوفيق بين ما هو مدون والوقت الذي يجب ان تستغرقه المحاضرة .

وها هي المحاضرة مطبوعة في كتاب على الوجه الموسع الذي كتبت فيه قبل التلخيص .

مُقَدِّمَة

الموضوع الذي اخترته لاتحدث فيه اليكم ، موضوع يتصل ـ كما عرفتم من عنوانه ـ بقضية فلسطين • والحديث في هذه القضية ، وفي كل ما يتصل بفلسطين ـ هذا الجزء الحبيب من وطننا الغالي ـ حديث يفرض نفسه علينا نحن ابناء الوطن العربي ـ في مشرقه ومغربه ـ لاسيما في هذه الايام ومذ ان قام الحليفان البغيضان الاستعمار والصهيونية ، بعدوانهما الغادر على وطننا يوم يوم ٥ حزيران الماضي والايام التالية له • وقبل ذلك ايضا لم تكن قضية فلسطين لدينا ـ نحن ابناء الامة العربية ـ الا قضيتنا الاولى ، فقد اصبحت لفلسطين عندنا قضية بدأها الاستعمار باصداره في عام ١٩١٧ التصريح المشؤوم المعروف بتصريح بلفور هذا التصريح الذي كشف به الاستعمار عن تآمره والصهيونية على اقتطاع هذا الجزء من بلادنا لتقيم به كيانا دخيلا عدوانيا مناهضا لكفاح شعوب المنطقة من اجل التحرر الوطني والتقدم • وقضية فلسطين العربية تمثل من هذا الوجه ، صفحة من صفحات الصراع بين الشعوب في تطلعها وعملها من اجل تحقيق حريتها وسيادتها وبين الاستعمار وما يهدف اليه من فرض سيطرته في اجزاء متعددة من هذا العالم ومحاولاته اليائسة في الاحتفاظ باستغلاله ومصالحه غير المشروعة •

وقضية فلسطين ، الى جانب كونها قضية قومية عربية ـ كما تقدم ـ قضية انسانية تتمثل فيها كل ما يكافح الانسان من اجله ، البقاء والحياة ، والتحرر والعمل لتحقيق الاهداف الحضارية التي تعمل من اجلها الانسانية • في حين عرّض التآمر الصهيوني الاستعماري وجود شعب فلسطين العربي ، للابادة والفناء ، وقد مارس الحليفان البغيضان فعلا ، اعمال الابادة والافناء ضد هذا الشعب ، وما زالا يقومان بذلك حتى الان • لكل هذا كانت الانسانية في كل مكان والشعوب المحبة للسلام والعالم الثالث بحكوماته غير المنحازة وشعوبه التي سبق ان ذاقت مرارة الاستعباد والاستعمار ، وكل مواطن حر شريف في العالم كله ، لذلك كان جميع هؤلاء معنا في معركتنا ضد الصهيونية والاستعمار •

فقضية العرب في موضوع فلسطين اذن قضية قومية ، عربية ، تحررية ، انسانية في آن واحد •

وقضية هذه خطورتها يجب ان تبقى حية في نفس كل مواطن فيوطننا العربي كله ، وفي نفس كل عربي اينما كان في هذا العالم •

وعلى كل مواطن في وطننا العربي ، وعلى كل عربي اينما كان ، ان يعي قضيته في فلسطين ، وعيا علميا سليما مبنيا على الحقائق ، وحقائق هذه القضية كلها في جانبنا ، تدعم قضيتنا ، وتكشف عن جوانب الحق فيها ، وما نحتاجه الان هو مزيد من الكشف لهذه الحقائق للعالم اجمع ، حتى يعلم ، من لم يكن يعلم ، مدى الظلم الذي فرض على وطننا وامتنا بالقوة والتضليل ، ممثلين بقوى الشر ، الاستعمار

والصهيونية ، ولكيما يقف العالم معنا في معركتنا العادلة لازالة آثار العدوان الان ، وانهاء الوجود الاسرائيلي في هذه المنطقة الذي هو بحد ذاته عدوان على وطننا وامتنا واستمرار هذا الوجود من شأنه أن يكرر اعمال العدوان وان يخل بالامن والسلام •

وعلى كل مواطن ان يلم باطراف هذه القضية وابعادها ومفاهيمها وتاريخ فلسطين وتطور الاحداث فيها من القديم الى الوقت الحاضر •

* * *

ولكي نحقق ذلك ، يجب ان ندخل تدريس قضية فلسطين في مناهج الدراسة في جميع البلاد العربية ، وفي مختلف المستويات ، فيؤخذ من القضية بكل دراسة ما يتناسب ومستواها طبعا ، وفي الجامعة توزع جوانب هذه القضية على الكليات كل بما يدخل في اختصاصها • فيدرس في كلية الحقوق مثلا الجوانب القانونية ، ويدرس في كلية الاداب تاريخ فلسطين وجغرافيتها في حين يدرس في كلية الاقتصاد والتجارة اقتصادها وتجارتها •وهكذا بالنسبة للدراسات الاخرى •

ولا أريد أن أطيل في هذه المقدمة لئلا تأخذ وقتا أكثر مما أخذت حتى الان ، ولكن أود قبل أن أنتقل الى الحديث في نقاط البحث التي هي موضوع هذه المحاضرة ، اود ان اقول وانا اتحدث الى السادة الموظفين القائمين بمهمة الاعلام في الجمهورية العراقية ، ان من مهمتهم ، ومن واجبهم ، ان يلموا الماما واسعا ، بكل جوانب القضية الفلسطينية الماما مبنيا على الحقائق العلمية والتاريخية والقانونية والسياسية ومن عدالة قضيتنا ان جميع حقائق القضية الفلسطينية في جانبنا •

ومن مهمتكم ان تكشفوا هذه الحقائق وتعلنوها مبسطة واضحة لتحقيق التوعية العامة الشاملة عن هذه القضية في كل بلد ـ حتى في بلادنا العربية ـ وفي العالم اجمع • وأهمية التعرف على الحقائق في هذه القضية والاستناد اليها في معركتنا الى جانب ما تقدم ، هو انكم يجب أن تكونوا على استعداد دوما للدخول في اية مناقشة او جدل مع اعدائنا فيما ينشرونه من تضليل يريدون به حجب الحقيقة ، او مع المضللين الذين القيت على اعينهم غشاوة حجبت عنهم الرؤية الصحيحة لحقائق هذه القضية ، وما أكثر ماضلل الصهيونيون والاستعماريون ومن يسير في ركابهم ، وما أكثر ما نشروا من تزوير للتاريخ ، ومن طمس للحقائق ومن قلب للاوضاع •

ينبني على ما تقدم ، ان من جملة مهماتكم ـ فيما يخص القضية الفلسطينية ـ ان تطلعوا على وجهة نظر الخصوم وحججهم لتنقدوها ، وتفندوها وتظهروا زيفها ، وجوانب التضليل فيها ، في الوقت الذي تكشفون فيه سحب الدخان التي يحاولون بها تغطية الحقائق التي تسند الموقف العربي العادل في هذه القضية العادلة • وكل ذلك لايتأتى الا بالمعرفة الصحيحة ، والفهم الواعي ، ومتابعة تطور الاحداث ، والتمكن من عرض القضية بمنطق سليم يستند الى تلك المعرفة والفهم والالمام بكل جوانب الموضوع وما كتب فيه من قبل جميع الاطراف •

* * *

ان الجوانب التي اخترتها من القضية الفلسطينية لاتحدث فيها اليكم هذا المساء ، هي في نقاط رئيسة تعتبر اسسا من الاسس التي تقوم عليها هذه القضية ، وعن هذه الاسس تتفرع كثير من النقاط

التفصيلية والاحاطة بالاصول والاسس التي تقوم عليها اية قضية هي ـ كما تعلمون ـ الاساس الذي ينبني عليه الفهم الواعي لتلك القضية ، هذا الفهم الذي يضعك في الموقف الصحيح منها ، ويرشدك الى تفهم تفاصيل تلك القضية وتفرعاتها .

وموضوع هذه المحاضرة كما عرفتم هو :

« بطلان الاسس التي اقيم عليهـا وجود اسرائيل على الارض العربية » .

« وسلامة الموقف العربية من القضية الفلسطينية » .

(عرض وجهة النظر القانونية)

اما خطة البحث لهذه المحاضرة فستكون الآتي :

١ ـ مناقشة الحق التاريخي الذي يدعيه اليهود بفلسطين .

ويتفرع عن هذه النقطة فرعان :

أ ـ تبيان ان بني اسرائيل ليسوا سكان فلسطين الاوائل وانهم عندما جاءوا أرض فلسطين كانوا اقلية صغيرة ، وانهم لم يشكلوا اكثرية فيها حتى في العهد الذي قامت فيه مملكة داود وسليمان ، وانهم لم يبقوا في فلسطين الا مدة ثم اخرجوا ولم يعد لهم فيها كيان . وان فلسطين بقيت عربية خالصة ، الاكثرية فيها عربية منذ أربعة عشر قرنا وبصورة مستمرة حتى يوم قيام اسرائيل في ١٥ مايس ١٩٤٨ .

ب ـ تفنيد الاساس الذي قامت عليه الحركة الصهيونية من الابتداء بالمطالبة بوطن قومي لليهود في فلسطين بزعم انهم قوم من الاقوام وليسوا مجرد اتباع دين من الاديان ، والكشف عن زيف ادعائهم من جهة ثانية ان يهود اليوم هم سلالة جنسية من نسل اليهود

الذين ذكرتهم التوراة .

٢ ـ بطلان تصريح بلفور وتبيان ان الحكومة البريطانية لم تكن تملك اعطاء الوعد الذي تضمنه هذا التصريح بانشاء وطن قومي لليهود في فلسطين .

٣ ـ تبيان مخالفة صك الانتداء البريطاني على فلسطين لسنده المادة ٢٢ من ميثاق عصبة الامم ، الامر الذي يترتب عليه بطلان الصك .

٤ ـ هيئة الامم المتحدة لا تملك اصدار توصية بتقسيم فلسطين .

٥ ـ اهداف بريطانيا ودول الاستعمار باقامة دولة لليهود في فلسطين .

٦ ـ مناقشة ادعاء اسرائيل بان لها حق المرور في قناة السويس .

٧ ـ مسألة المرور في مضيق تيران وخليج العقبة .

٨ ـ خاتمة .

ـ ١ ـ

مناقشة الحق التاريخي الذي يدعيه اليهود بفلسطين

أ ـ الحقيقة عن علاقة بنى اسرائيل بفلسطين في عهد ما قبل ميلاد المسيح ٠

فلسطين جزء من الهلال الخصيب ، الذي حلت فيه موجات متعاقبة من الهجرات السامية الآتية من جزيرة العرب ٠ ويحدثنا التاريخ المعروف حتى الآن انه في حوالي ٣٥٠٠ قبل الميلاد (أي قبل حوالي خمسة آلاف وخمسمائة سنة من وقتنا الحاضر) حدثت أول هجرة يعرفها التاريخ ، ـ وان كان من المقدر ان تكون هجرات أخرى قد حدثت قبل ذلك ـ هذه الهجرة التي يسجلها التاريخ هي هجرة الاكديين الى العراق وكان من نتيجتها ان اسسوا دولة عظمى في العراق كان ملكها الاول سرجون (وجاءت تسميتهم نسبة الى عاصمتهم اكد او اكدو) ٠ وجاء بعدهم البابليون والاشوريون والكلدانيون واستوطنوا وادي الرافدين ٠

وفي تلك الاوقات ـ أي في أواسط الالف الرابع قبل الميلاد ـ سلك مهاجرون ساميون آخرون في هجرتهم من جزيرة العرب ، طريقا آخر هو الساحل الغربي للجزيرة العربية نحو الشمال ، ثم الى شبه

جزيرة سينا فوادي النيل الخصيب ، واستقروا في مصر مع سكانها من الحاميين واختلطوا بهم .

اما فلسطين فقد سكنها منذ منتصف القرن الثالث قبل الميلاد (٢٥٠٠ ق.م) قبائل سامية نزحت اليها من جزيرة العرب عرف مجموعها باسم الكنعانيين نسبة الى الارض التي سكنوها واسميت « ارض كنعان » ومعناها الارض الواطئة ، اسميت كذلك بالمقارنة مع لبنان التي سكنها قسم من هذه القبائل عرفوا بالفينيقيين وقد اطلق عليهم هذا الاسم الاغريق ، وسكنوا الساحل شمالي الكرمل من أرض كنعان .

اما اسم فلسطين فقد جاء من اسم شعب يعرف بهذا الاسم ، نزح اليها ـ بعد مجيء الكنعانيين ـ من جزيرة كريت واشغل الساحل الجنوبي الغربي لفلسطين اي البقعة المحصورة من غزة الى يافا وكان الكرمل يفصل بينهم وبين الفينيقيين في الشمال .

وفي هذا الوقت (٢٥٠٠ ق.م) سكن أرض الشام ساميون آخرون نزحوا اليها من الجزيرة العربية عرفوا بالاموريين ، اطلق عليهم هذا الاسم سكان وادي الرافدين مشتقا من كلمة (امورو) الاكدية بمعنى الغرب لانهم كانوا في غربهم ، كما اطلق عرب الجزيرة بعدئذ على هذه المنطقة اسم الشام بمعنى (اليسار او الشمال) لانها تقع في يسارهم او شمالهم . ومن الاموريين جاء فرع الى العراق وكون سلالة شهيرة هي سلالة بابل الاولى اشتهرت بملكها السادس حمورابي .

وبالنظر لوقوع الاموريين في الشام والكنعانيين في فلسطين بين دول عظيمة في وادي الرافدين (البابليين والآشوريين) من جهة

و (مصر) من جهة أخرى ـ بالاضافة الى وجود الحيثيين في شمالهم ـ وكانت هذه الدول تتحارب مع بعضها حروبا كان ميدانها على الاغلب أرض الشام وفلسطين ، فان الاموريين والكنعانيين لم يتسن لهم اقامة دول كبيرة ، انما اقاموا دويلات صغيرة على غرار دول المدن •

وجاءت الشام بعدئذ في منتصف الالف الثانية قبل الميلاد هجرة سامية جديدة قام بها الآراميون • ومن الآراميين هؤلاء الكلدانيون الذين اسسوا الامبراطورية البابلية الاخيرة •

نأتي الآن الى العبرانيين لنبين علاقتهم بفلسطين •

يحدثنا التاريخ ـ ومصادره على الاغلب حتى الآن ـ التوراة ، يحدثنا ان ابراهيم ، أو ابرام هاجر ونفر من اهله وقبيلته من « اور » الكلدانية في جنوب العراق الى أرض كنعان حوالي سنة ١٨٠٠ ق•م ، وهناك في مكان ما في وادي الاردن ضرب خيامه • وفيها ولد له اسحق، وولد لاسحق يعقوب الذي اسمى نفسه بعدئذ « اسرائيل » • وولد ليعقوب اثنا عشر ولدا ، احدهم يوسف • ثم ان يعقوب أو اسرائيل نزح وأولاده لاجئين الى مصر بسبب قحط اصاب فلسطين (حوالي سنة ١٦٥٠ ق•م) واقام وذريته في مصر • ومن اسم اسرائيل هذا أتت تسمية بني اسرائيل • اما تسمية « العبرانيين » فان كلمة « عبري » ترجع الى الفعل الثلاثي « عبر » بمعنى عبر الوادي أو النهر أو قطع مرحلة من الطريق ، والكلمة تدل في مجملها على التجول والتنقل وهو اخص ما يتصف به سكان الصحراء •

وبعد بضعة قرون أقام فيها بنو اسرائيل في مصر ، وكان قد كثر عددهم فيها ، فكر بعضهم بالنزوح من مصر بسبب الاضطهاد

الذي لقوه لاسيما في عهد رعمسيس الثاني ، فخرجوا من مصر في عهد خلفه ، ابنه ، (منفتاح) بقيادة واحد منهم هو موسى قاصدا بهم « أرض كنعان » فعبر هو وقومه صحراء سيناء حوالي سنة ١٢٩٠ ق٠م ثم انهم ارسلوا الى أرض كنعان ـ فلسطين ـ رسلا يستطلعون أوضاع البلاد ، فعادوا يخبرون ان الارض يسكنها قوم اشداء لا قبل للاسرائيليين بمنازلتهم ، ولما ان وجدوا ان دخولهم أرض كنعان لابد له من مقاتلة الكنعانيين والفلسطينيين من سكان البلاد ، خذلوا موسى ورفضوا القتال واصروا على العودة الى مصر • قالوا يا موسى ان فيها قوما جبارين وانا لن ندخلها حتى يخرجوا منها فان يخرجوا منها فانا داخلون • قال رجلان من الذين يخافون انعم الله عليهما ادخلوا عليهم الباب فاذا دخلتموه فانكم غالبون • وعلى الله فتوكلوا ان كنتم مؤمنين • قالوا يا موسى انا لن ندخلها ابدا ما داموا فيها • فاذهب انت وربك فقاتلا انا ههنا قاعدون • « (سورة المائدة ٢٢ و٢٣ و٢٤) • وظلوا أربعين عاما دون ان يدخلوا أرض كنعان تجنبا من محاربة الكنعانيين والفلسطينيين ، وهي السنين التي اسميت بسبي « التيه » توفي خلالها هارون أخو موسى ثم توفي بعده موسى دون ان يدخلا أرض كنعان •

تولى قيادة بني اسرائيل بعد وفاة موسى ، (يشوع بن نون) ولما وجد انه وقومه لا قبل لهم بمنازلة الفلسطينيين الذين كان بيدهم الساحل من غزة الى شمالها اتجهوا نحو الجنوب ثم نحو شرقي البلاد لمهاجمة بعض القرى الكنعانية الضعيفة فاستولوا على لخيش (تل الدوير الآن) و (عايي) و (اريحا) التي دمروها واحرقوها

وقتلوا جميع اهلها حتى الاطفال • واستولوا بعد ذلك على بعض المدن الكنعانية الشمالية • وعجزوا عن فتح بيت شان (بيسان) والقدس (يبوس) • ويقدر عدد بني اسرائيل الذين دخلوا أرض كنعان من مصر بحوالي ستة آلاف الى سبعة آلاف نفس (فيليب حتي – تاريخ سورية (بالانكليزية) ص ١٧٩ وطه باقر مقدمة في تاريخ الحضارات القديمة ج ٢ ص ٢٨٥) •

ويؤخذ من اخبار التوراة ، ان العبرانيين قسموا ما استولوا عليه من الاراضي بين احدى عشرة قبيلة من قبائلهم الاثنتي عشرة المنسوبة كل واحدة منها الى سبط من الاسباط الاثني عشر (اولاد يعقوب – اسرائيل) عدا قبيلة لاوي لانها وزعت بين القبائل الاخرى لتقوم فيها بادارة الشؤون الدينية بصفة كهنة •

ولما مات « يشوع بن نون » تولى أمور العبرانيين رؤساء عرفوا « بالقضاة » كان عهدهم الذي استمر حوالي مائة عام من (١١٣٠ – ١٠٢٠ ق•م) عهد خصومات وحروب مع الكنعانيين والمدينيين والفلسطينيين ، والقضاة هؤلاء زعماء كانوا يظهرون أيام الازمات والحروب ويتولون الشؤون العامة في تلك الازمات أو الحروب •

ومن القضاة المعروفين « جدعون » الذي حارب « المدينيين » وهم عرب كانوا يسكنون فلسطين في شرقي البحر الميت • ومن اشهر القضاة « شمشون » الذي حارب « الفلسطينيين » فاسروه وعذبوه •

انهت حاجات القتال الملحة ومطالب الحرب المستمرة مع سكان البلاد من كنعانيين ومدينيين وفلسطينيين عهد القضاة ، وقامت ملكية تولى الحكم فيها أول ملك وهو شاؤل (طالوت) • وكان الفلسطينيون

خصوم بني اسرائيل الاشداء بقيادة (جالوت) وعنه قال بنو اسرائيل وهم في خشية من قتاله « لا طاقة لنا اليوم بجالوت وجنوده » (سورة البقرة ٢٤٨) ، وقد هزم الفلسطينيون شاؤل (طالوت) وجرحوه وقتلوا أولاده في معركة مرح ابن عامر فانتحر شاؤل ، وعندما فحص الفلسطينيون أرض المعركة بعد انتهائها ووجدوا جثة شاؤل قطعوا رأسه وعلقوا جثته وجثث أولاده في بيت شان (بيسان) أكبر مدن الفلسطينيين • وتولى قيادة الاسرائيليين بعد « شاؤل » حامل درعه « داود » (١٠٠٠ – ٩٦٠ ق٠م) •

وحد (داود) اسباط اسرائيل ، واستولى على «يبوس» (القدس) التي عرفت باورشليم وجعلها عاصمة للمملكة التي اسسها • وسكن حولها سبطان من الاسباط الاسرائيلية هما سبطا « يهوذا » و « بنيامين » ، وتسمية اليهود هي نسبة الى يهوذا هذا • اما الاسباط الاخرى فقد سكنت سهول الشمال •

ولما توفي داود تولى بعده ابنه سليمان (٩٦٠ – ٩٣٥ ق٠م) وهو الذي بنى في القدس هيكلا لاقامة الطقوس الدينية فيه ، بناه على طراز كنعاني • وقد امده بالخشب المستعمل فيه ، وبالعمال الذين انشأوه (حيرام) ملك (صور) الفينيقي •

* * *

ولما توفي سليمان تولى بعده ابنه « رحبعام » وكان سليمان قد ارهق قومه بالضرائب ، فاجتمع ممثلو الاسباط وطلبوا من « رحبعام » ان يخفف عنهم نير ابيه وضرائبه • ولما رفض الاستجابة لمطالبهم تمردت القبائل عليه ، واسس الاسباط العشرة الذين يسكنون السهول

الشمالية ـ مستعينين بملك مصر ـ مملكة في الشمال جعلوا عاصمتها شكيم (نابلس) • اما السبطان الموالیان (يهوذا وبنيامين) فاقاما مملكة يهوذا وعاصمتها اورشليم (٩٣٠ ق•م) • وهكذا انقسمت مملكة داود وسليمان الى مملكتين « اسرائيل » في الشمال و « يهوذا » في الجنوب •

قامت هاتان المملكتان وهما تحملان بذور التنافس والتنافر ، بل العداء الذي غالبا ما استحكم فنشبت بينهما الحروب ، وكانت الغلبة فيها على الاغلب لمملكة اسرائيل •

وكان الاشوريون في هذا الوقت في عهد الامبراطورية الاشورية الاولى وفي اوج عظمتهم العسكرية فتعرضت مملكتا اسرائيل ويهوذا لضغطهم وضرباتهم المهلكة • وفي عهد تجلاثيليزر الثالث مؤسس الامبراطورية الاشورية (٧٤٧ ـ ٧٢٧ ق•م) خضعت كلا المملكتين (اسرائيل ويهوذا) للسيطرة الاشورية ودفعتا الجزية • ثم ان ملك اسرائيل « هوشيع » رفض بعد ذلك ، وبتحريض من مصر اداء الجزية ، فهاجم مملكته « شيلمنصر الخامس » خليفة تجلاثيليزر وحاصر السامرة (وكانت قد أصبحت العاصمة بعد شكيم وترصه) ثم فتحها خلفه سرجون (٧٢١ ق•م) واسر زهاء ٢٧٢٨٠ من شبابها واخذهم اسرى الى بلاد ماذى واحل محلهم قبائل من بابل وعيلام وسورية وبلاد العرب •

وهكذا انتهت مملكة اسرائيل • اما مملكة يهوذا فقد عاشت بعد زوال مملكة اسرائيل مائة وخمس وثلاثين سنة بدأت منذ السنة الاولى منها(٧٢١ ق•م•)تدفع الجزيةالى الاشوريين فسلمت من هجماتهم

غير ان هذا لم يدم طويلا لان « حزقيا » ملك يهوذا (٧٢١ - ٦٩٣ ق٠م) بتشجيع من ملك مصر لم يدفع الجزية الى الاشوريين ، وكانت النتيجة ان ملك المملكة الاشورية سنحاريب حاصر اورشليم (٧٠١ ق٠م) وترك على حصارها جزءا من جيشه ، وبعد ان استولى على أكثر المدن الفينيقية ذهب لملاقاة الجيش المصري بقيادة الملك « ترهاقه » • غير ان وباءاً حل بالجيش الاشوري المحاصر لاورشليم حال دون فتحها وترك الجيش الاشوري البلاد بعد ان احل فيها الخراب • ولم يستطع « حزقيا » الاحتفاظ بعرشه الا بعد دفع ما كان يترتب عليه من جزية واعترافه بالسيادة الاشورية على مملكته •

وبعد ان سقطت نينوى وانتهت الدولة الاشورية على يد الماديين والبابليين الكلدانيين انحازت مملكة يهوذا الى الدولة البابلية الجديدة • ولكن « سهوياقيم » ملك يهوذا الذي عينه ملك مصر (نيخو) اختار الانحياز الى مصر • وكان نبوخذنصر ملك بابل قد دحر ملك مصر (٦٠٥ ق٠م) وثبت النفوذ البابلي في جميع بلاد الشام ووجه جيشا على يهوذا فدخل العاصمة أورشليم (٥٩٧ق٠م) واسر ملكها واخذه مقيدا بالسلاسل الى بابل ونصب ابنه (يهوياكين) ملكا ، ولما تمرد هذا على سلطان نبوخذنصر جاء هذا بنفسه وحاصر اورشليم فاستسلمت بعد امد قصير واخذ نبوخذنصر الملك وزوجاته وموظفيه وسبعة آلاف من جنده اسرى الى بابل ، وهذا هو السبي البابلي الاول ، ونصب عمه « صدقيا » ملكا وكان ذلك في سنة (٥٩٧ ق٠م) ، وبعد سبع سنين من الولاء لنبوخذنصر سولت له نفسه العصيان ، ولعل ذلك بتحريض من مصر ، فغضب نبوخذنصر غضبا شديدا وارسل حملة

قوية حاصرت اورشليم ثم سقطت بيد الجيش البابلي سنة ٥٨٦ ق٠م وحاول ملكها الهرب ولكن قبض عليه واخذ الى مقر نبوخذنصر على نهر العاصي فذبح ابناؤه وفقأت عيناه وقيد بالسلاسل واخذ مع الاسرى الى بابل ٠ اما اورشليم فقد خربت ودمرت تدميرا كاملا وازيل الهيكل من الوجود واخذ اهم السكان اسرى الى بابل ويقدر عددهم زهاء خمسين الف وخربت المدن المهمة الاخرى وتركت يباباً ٠ وهذا هو السبي البابلي المشهور وبه انتهت حياة مملكة يهوذا نهائيا ٠

هكذا انتهت في سنة ٥٨٦ قبل المسيح مملكة يهوذا في الجنوب ٠ وكانت مملكة اسرائيل في الشمال قد انتهت قبل ذلك بمائة وخمسة وثلاثين عاما (٧٢١ ق٠م) ، ولم تعمرا معا اكثر من اربعمائة واربع وثلاثين سنة من بدء ملكية شاؤل في سنة ١٠٢٠ ق٠م الى سقوط مملكة اسرائيل على يد نبوخذنصر عام ٥٨٦ ق٠م (برستد ـ العصور القديمة ـ الترجمة العربية ص ١٨٤ وايج٠جي٠ ويلز ـ معالم تاريخ الانسانية الترجمة العربية ج ٢ ص ٢٥٤ ووليم لانجر ـ موسوعة تاريخ العالم ـ الترجمة العربية ص ٧٠ وجميع المراجع التاريخية الاخرى) ٠

هذا على ان مملكتي بني اسرائيل معا لم تضما في أي وقت من الاوقات كل فلسطين ، فانهم اذا كانوا في البدء لم يشغلوا سوى منطقة التلال الداخلية ، فانهم حتى في ملكية داود ـ اوسع ما وصلوا رقعه ـ لم يحتلوا كل فلسطين ، وبقي الفلسطينيون يشغلون الساحل من غزة الى يافا في حين كان يشغل الاقسام الشرقية الادوميون والمؤابيون والامونيون ٠ والخريطة التي رسمها J. W. D. Smith لمملكة داود

والتي نشرها في كتابه God and Man in early Israel p. 87 تبين المنطقة التي اشغلتها مملكة داود على الوجـــه المتقدم • ويقول H. G. Wells « لا يستطيع احـد ان يقول ان ارض الميعاد كانت يوما في قبضـة العبرانيين تماما (المرجع السابق ص ٢٤٦) •

وقد اشرنا فيما سبق الى مقاومة سكان فلسطين الاصليين لبني اسرائيل ولم نستقص اخبار تلك المقاومة ، مقاومة الكنعانيين والمدينيين والمؤابيين والفلسطينيين ، فان وقت هذه المحاضرة لا يتسع للتفاصيل ويكفي ان نصف تلك المقاومة بالضراوة والشدة والعناد •

هذا على اننا الى جانب ذلك يجب ان لا نؤخذ بتسميات الملك والمملكة وما اضيف من مبالغات على تاريخ تلك المملكة التي كانت لاسرائيل في قسم من فلسطين ردحا من الزمن سواءاً كان ذلك لمقاصد دعائية مقصودة ام لغير قصد ، فان تلك المملكة ـ ثم المملكتين ـ لم تكن في الواقع الا تابعا لاحدى الدول المعظمة المحيطة بها ، أو تحت رحمتها ، فمرة تتبع اشور وبابل ومرة تتبع مصر ، وحتى صـور وسورية • وكان داود يحكم في اول امره بصفته تابعا للفلسطينيين قبل ان يتمكن أخيرا من احراز الاستقلال (طه باقر ـ المرجـع السابق ج ٢ ص ٢٨٨) ، وحتى في عهد الاستقلال الاسمي هـذا يقول ايچ• جي• ويلز انه ـ اي داود « وضـع نفسه في حمـاية « حيرام » ملك صور فثبتت هذه المحالفة الفينيقية ملكه •• اما سليمان فلم يتجاوز منزلة المعاون للملك التاجر حيرام » (معالم تاريخ الانسانية ج ٢ ص ٢٤٩ و٢٥٢) •

ويقـول ايچ• جي• ويلز في كتابه « موجـز تاريخ العالم »

(الترجمة العربية للاستاذ عبدالعزيز توفيق جاويد ـ سلسلة الالف كتاب ص ٩٣) « ان سليمان لم يكن وهو في اوج مجده الا ملكا صغيرا تابعا يحكم مدينة صغيرة • وكانت دولته من الهزال وسرعة الزوال بحيث انه لم تنقض بضعة أعوام على وفاته ، حتى استولى شيشناق أول فراعنة الاسرة الثانية والعشرين على أورشليم ونهب معظم ما فيها من كنوز • ويقف كثير من النقاد موقف المستريب ازاء قصة مجد سليمان التي توردها اسفار الملوك والايام ••• اما الشعب العبراني فلم يتمتع بخفض العيش الا امدا وجيزا فعندما مات حيرام انقطع عون صور الذي كانت تقوى به أورشليم • ثم قويت شوكة مصر ثانية ويصبح تاريخ ملوك اسرائيل وملوك يهوذا ، تاريخ ولايتين صغيرتين بين شقي الرحى تعركهما على التوالي سوريا ثم بابل من الشمال ومصر من الجنوب • وهي قصة نكبات وتحررات لا تعود عليهم الا بارجاء نزول النكبة القاضية ، هي قصة ملوك همج يحكمون شعبا من الهمج • حتى اذا وافت سنة ٧٢١ ق•م محت يد الاسر الاشوري مملكة اسرائيل من الوجود وزال شعبها من التاريخ روالا تاما • وظلت مملكة يهوذا تكافح حتى حل بها في سنة ٥٨٦ ق•م ما حل باسرائيل كما اسلفنا » •

ويقول ايچ• جي• ويلز في كتابه Outline of History (معالم تاريخ الانسانية ج ٢ ص ٢٤٩ من الترجمة العربية) « قصة داود بما تحوى من قتل وسفك دماء واغتيالات يأخذ بعضها برقاب بعض اشبه بتاريخ بعض رؤساء المتوحشين منها بتاريخ ملك ممدن وبداية حكم سليمان مخضبة بالدماء كحكم ابيه سواء •• فاما اورشليم فانها

ظلت قضية قبيلة واحدة ، هي قبيلة يهوذا ، وحاضرة أرض ملؤهـا التلال المجدبة ، تحول فلسطين ـ فلسطيا ـ بينها وبين البحر ويحيط بها الاعداء من كل جانب ، وتستمر بعد ذلك ثلاثة قرون مسرحا لحروب ومنازعات دينية واغتصابات وقتل الاخوة للاخوة طلبا للملك ، وهي قصة سافرة في همجيتها • فان اسرائيل تحارب يهوذا وما جاورها من دول وتعقد المحالفات مع احدها ثم تعقدها مع الاخرى ، وتبدأ قوة سوريا الارامية ان تتوقد توقد نجم يؤذن العبرانيين بالشر والاذى • ثم تنهض من خلفها القوة العظيمة النامية ، قوة الامبراطورية الاشورية الاخيرة • لقد ظلت حياة العبرانيين طوال ثلاثة قرون شبيهة بحياة رجل يصر على العيش في وسط سوق صاخب فتدوسه نتيجة لهـذا سيارات الجمهور والبضائع • »

هذا الى جانب حقيقة كون بني اسرائيل لم يخلفوا اية آثار حضارية ، ولم يضيفوا الى تاريخ الانسانية أي جديد مثمر ، وعلى العكس من ذلك اقتبس بنو اسرائيل حضارة سواهم مـن الشعوب وجنوا ثمرات ما اضافه الغير الى تاريخ الانسانية من تقدم • وكما عبر ايچ• جي• ويلز « ليس هناك أي ثراء في التاريخ العبراني » (المعالم ج ٢ ص ٢٥٢) فاذا بدأنا معهم منذ أول مجيئهم أرض كنعان نجد انهم كانوا قبائل بدوية تلبس الجلود وتسكن الخيام ، يقول الاستاذ برستد في كتابه العصور القديمة (الترجمة العربية ص ١٧٧) « كان العبرانيون في بدء امرهم قبائل رحل تنتقل بمواشيها من مكان الى مكان ارتيادا للماء والكلأ حتى قيض لها الوصول الى فلسطين •• ووجدوا فيها الكنعانيين يقيمون في مدن زاهر تطوقها الاسوار الضخمة فلـم

يستطيعوا ان يفتتحوا منها الا المدن الضعيفة . ولا يخفى ان هذه المدن التي عجز مهاجموها عن افتتاحها كانت ذات حضارة قديمة نشأت منذ ألف وخمسمائة سنة ، ومنازل متقنة حوت كثيرا من أسباب الراحة والرفاهية ، وحكومة وصناعة وتجارة وعلم ومعرفة بالكتابة وديانة ـ حضارة اقتبسها اولئك العبرانيون السذج من مواطنيهم لانهم لم يستطيعوا ان يعيشوا بمعزل عن أهل المدن الكنعانية التي عجزوا عن افتتاحها ، لان الصناعة والتجارة كانت رابطا قويا بينهم . وقد احدث هذا الامتزاج تغييرات جوهرية في حياة العبرانيين فغادر بعضهم سكنى الخيام وشرعوا يبنون بيوتا كبيوت الكنعانيين وخلعوا عنهم الجلود التي كانوا يلبسونها وهم في البادية ولبسوا عوضا عنها الثياب الكنعانية المصنوعة من منسوجات صوفية زاهية . »

ومثل الكنعانيين كان الفلسطينيون فانهم « كانوا قد بلغوا درجة سامية من المدنية وتألقوا أمة حربية قوية » (برستد ـ المرجع السابق ص ١٧٨) ومنهم « تعلم العبرانيون صناعة الحديد وكان ذلك في عهد داود في حدود ٩٦٠ ق.م. والى الفلسطينيين ترجع صناعة نوع من الفخار يشبه الصناعة المينية الايجية » (طه باقر ـ المرجع السابق ص ٢٨٧) .

اما الهيكل الذي بني في عهد سليمان ، فانه على ضآلته بحيث قال عنه ايج. جي. ويلز « انا لو استخرجنا اطوال معبد سليمان لوجدنا ان في الامكان وضعه داخل كنيسة صغيرة من كنائس الضواحي » « موجز تاريخ العالم ص ٩٣) فقد بناه عمال فينيقيون بأخشاب زود سليمان بها وبالعمال حيرام ملك صور الفينيقي وبني على طراز كنعاني

حتى اسمه « هيكل » مأخوذ من الكنعانيين ويرجع الاصطلاح الى اصل سومري بابلي » (طه باقر ـ المرجع السابق ص ٢٨٩) .

ويحدثنا ايج. جي. ويلز عن العهد الذي تلى السبي البابلي الكبير ٥٨٦ ق.م مباشرة ويأتي الى سنة ٥٣٨ ق.م وهو الوقت الذي استولى فيه كورش على بابل وسمح لليهود بالعودة الى اورشليم ويقول « ويبدو ان اليهود لم يكونوا قبل ذلك الاوان شعبا متحضرا ولا متحدا ، وربما لم يكن فيهم الا قلة ضئيلة تستطيع القراءة والكتابة . » (الموجز ص ٩٠) . ويقول برستد عن العبرانيين في هذا العهد انهم « دأبوا على تعلم الكتابة كما تعلمها قبلهم سكان البادية في الهلال الخصيب ، فاهملوا الكتابة على ألواح الآجر وأخذوا يكتبون على ورق البردي بالقلم والحبر المصريين واقتبسوا حروف الهجاء من التجار الفينيقيين والآراميين » (برستد ص ١٨١) .

هكذا انتهى كيان اليهود السياسي سنة ٥٨٦ قبل الميلاد « حتى اللغة العبرانية في هذا العهد بطلت أن تكون لغة الكلام الممكنة وحلت محلها الارامية (طه باقر ـ ص ٣٠٠) . ولم يكن للاسرائيليين حتى قبل انتهاء كيانهم بالسبي البابلي الكبير في سنة ٥٨٦ ق.م أي في عهد الملكية وخلال القرون الاربعة التي عاشتها هذه الملكية من بدايتها الى نهايتها سوى مجرد حدث صغير بين حوادث تاريخ مصر وسوريا والآشوريين وفينيقيا ذلك التاريخ الاكثر سعة وعظمة » (ايج.جي.ويلز المعالم ج ٢ ص ٢٥٤)

* * *

واذ انتهى كيان اليهود السياسي في فلسطين في سنة ٥٨٦ ق.م

وانتهى ما يعنينا استعراضه بالدرجة الاولى من علاقة اليهود بفلسطين فاننا نتتبع الآن المعالم الرئيسة في تاريخ فلسطين بعد سنة ٥٨٦ق٠م الى الفتح الاسلامي العربي لنستكمل رؤية المشاهد التي بدأنا استعراضها قبل حين ، ولو بخطوطها العريضة • أما تاريخ فلسطين منذ الفتح الاسلامي العربي وحتى الآن فانكم تعرفونه جيدا ، ولا حاجة للحديث فيه في هذه المحاضرة •

* * *

أحتل الفرس بابل فخضعت فلسطين لملوكهم ، وسمح كورش ملك فارس لليهود الذين كانوا في بابل نتيجة السبي بالعودة الى القدس، فعاد قسم منهم ، وآثر قسم البقاء حيث هم • وأعاد العائدون بناء الهيكل•

ثم احتل الاسكندر المقدوني سورية وفلسطين وتتابع خلفاؤه على حكم فلسطين • وفي عهد انطيوخوس الرابع السلوقي، ثار اليهود بقيادة يهوذا المكابي واستولى على القدس ، فلم يلبث السلوقيون ان ارسلوا جيشا حارب المكابيين وقتل يهوذا المكابي (١٦١ ق٠م) •

وبعد ان أحتل بومبي القدس جعلت اليهودية ولاية رومانية يحكمها ولاة رومانيون •

وفي عهد نيرون ثار اليهود وقتلوا الحامية الرومانية التي كانت معتصمة بابراج القصر في القدس ، فانتقم الرومان منهم أشد انتقام • وحصر تيتوس القدس واستعان بالعرب الذين أيدهم ملك الانباط (عاصمتهم بطرا) •

دخل تيتوس القدس ودمرها وأحرق هيكلها وفتك باليهود فتكة قضت عليهم ومن نجا منهم تشتت في العراق ومصر وسورية واليمن

وأوروبا ، وكان ذلك في سنة ٧٠ الميلادية .

وجرت بعد ذلك محاولة عصيان رأسها شخص اسمه بركوشيا (١٣٢-١٣٥م) ولكن هادريان سحقها ودمر القدس وحرث مكان الهيكل وقتل عشرات الالوف من اليهود من بينهم بركوشيا ، وجعل القدس مستعمرة رومانية باسم « ايليا كابيتولينا » ومنع أن يسكنها أي يهودي ، فاقتصر ساكنوها على المسيحيين من أصل أغريقي روماني » .

ويعبر الاستاذ ارنولد توينبي عن حادث اجتثاث اليهود في فلسطين في هذه السنة (١٣٥م) انه الفناء الاخير لهم في فلسطين « حيث تم اقتلاع جذور جماع السكان اليهود في فلسطين » . ولم يعد لهم وطن فيها (فلسطين ـ جريمة ودفاع ـ ترجمة عمر الديراوي ص ٣٦ وهامشها و ص ١٣٧) .

وفي سنة ٢٦٧م ثارت ملكة تدمر العربية « الزباء » على الرومان وقهرت قائدهم هرقليان واحتلت فلسطين وسادتها سنوات ثم استردها الرومان .

وحين انشطرت الامبراطورية الرومانية الى شطرين ، الغربية وعاصمتها روما ، والشرقية وعاصمتها بزنطية ، كانت فلسطين تابعة لبيزنطية . وفي العهد البيزنطي زارت الملكة هيلانه ام قسطنطين القدس (٣٣٦م) وبنت فيها كنيسة القيامة ، وبنت في بيت لحم كنيسة المهد . وفي ذلك الوقت تغلبت النصرانية على أهل فلسطين .

ولما نشبت الحرب بين الفرس والروم البيزنطيين كانت فلسطين أحد مسارحها . وقد استولى عليها الفرس (٦١٤م) ثم استردها منهم امبراطور بيزنطية هرقل الاول (٦٢٨) الى ان حررها العرب .

الفتح الاسلامي العربي :

أرسل الخليفة الاول أبو بكر (٦٣٣ ميلادية) عدة جيوش نحو الشمال ، وقد اصطدم أحد جيوشه بجيش الروم في وادي عربه جنوب البحر الميت وكسرهم وتعقب فلولهم الى جوار غزة (٦٣٤م) وتم تحرير جنوب فلسطين .

وفي معركة اجنادين (٦٣٤م) انتصر الجيش العربي الاسلامي انتصارا حاسما ثم بعده فتح بيسان (بيت شان) وغزة ونابلس واللد ويافا . ثم كانت معركة اليرموك معركة فاصلة لصالح العرب انصرف بعدها فريق من الجيش العربي الاسلامي لفتح بقية فلسطين وفريق آخر لاحتلال سورية . وثبتت القدس في وجه المسلمين وكان الخليفة عمر بن الخطاب في « الجابية » يتولى تفقد قوات المسلمين ، فجاءته رسل أهل القدس يعرضون الصلح على المسلمين على أن يتولى الخليفة نفسه تسلم القدس ، وفي الجابية أمضى الخليفة عمر بن الخطاب العهد وفيه أعطى لسكان القدس الامان في أنفسهم ودينهم وكنائسهم وصلبانهم وأن لا يسكن ايليا (القدس) معهم أحد من اليهود ـ وقد وضع هذا الشرط اجابة لطلب النصارى من أهل القدس .

ومنح الخليفة عمر أهل الرملة شروطا كشروط القدس ثم دخل القدس ، وأمر ببناء مسجد فوق الصخرة .

ولما أن تم فتح فلسطين كلها ، أخذت القبائل العربية تفد اليها وتسكنها . ومنذ ذلك الحين أي منذ ١٣٣٤ عاما طبعت فلسطين بالطابع العربي المحض ، وذلك نتيجة سكنها من القبائل العربية وتعرب من بقي من سكانها ودخولهم في الاسلام .

وما تلي ذلك من تاريخ فلسطين العربية تعرفونه .

الخلاصة :

من هذا العرض التاريخي الذى تحرينا فيه الحقيقة التاريخية كما هي ، والذى رجعنا فيه الى المراجع التاريخية المعتبرة وآراء اؤرخين الثقاة ، واستشهدنا باقوال الغربيين منهم لئلا يقال ان الاستناد الى أقوال المؤرخين العرب ليس حجة لانهم طرف في النزاع ـ من هذا العرض التاريخي يتبين أن فلسطين كانت قبل مجيىء بني اسرائيل اليها بحوالي الف وخمسمائة عام مسكونة بالكنعانيين ـ الذين جاءهم هذا الاسم من صفة الارض الواطئة التي سكنوها ـ وقد نعتوا من قبل بعض المؤرخين بانهم « عرب » واكتفي آخرون بوصفهم بانهم ساميون جاءوا من جزيرة العرب . كما كان يسكن في فلسطين عندما جاءها بنو اسرائيل ، الفلسطينيون المهاجرون اليها من جزيرة كريت . أما العبرانيون فليس من دليل تاريخي ثابت عن موطنهم الاول قبل مجيئهم الى فلسطين اولا. وهم على كل حال وبعد ان جاء بنو اسرائيل من مصر بقيادة موسى ثم يشوع بن نون لم يشغلوا كل فلسطين ولم يشكلوا فيها أكثرية السكان في يوم من الايام . وان حكمهم المضطرب فيها انتهى فى سنة ٥٨٦ قبل الميلاد ، اى منذ الفين وخمسمائة وثلاثة وخمسين سنة ، وهم كمجموعة من السكان اجتث جذورهم من أرض فلسطين نهائيا في سنة ١٣٥ ميلادية ، والفتح الاسلامي العربي لفلسطين الذى تم في سنة ٦٣٣-٦٣٤ ميلادية أخذ فلسطين من البيزنطيين وليس من اليهود الذين كان قد انتهى وجودهم كسكان في فلسطين منذ سنة ١٣٥م ـ كما ذكرنا ـ أي قبل الفتح الاسلامي الربي بخمسمائة عام . وبالفتح

الاسلامي العربي،وبعده ،انتقلت القبائل العربية من جزيرة العرب الى فلسطين وأقامت فيها نهائيا وكونت ـ مع العرب الذين كانوا فيها ـ أكثرية السكان المطلقة منذ ذلك الوقت وبصورة مستمرة الى سنة ١٩٤٨ • واليهود طيلة هذه المدة لم يكونوا سوى عدد ضئيل بين السكان ، ففي بداية القرن التاسع عشر مثلا لم يكن عدد اليهود في فلسطين يزيد على عشرة آلاف ، وعندما دخل الانكليز فلسطين فى أواخر الحرب العالمية الاولى (١٩١٧) كان عدد اليهود فيها حوالى خمسين الفا وعدد العرب ٦٥٠ الفا أى ان العرب كانوا يشكلون ثلاثة عشر ضعفا بالنسبة لليهود •

لذلك كله فانه لا أساس لما يدعيه اليهود من حق تاريخي في فلسطين ، والادعاء بمثل هذا الحق ادعاء باطل نسجته الدعاية الصهيونية وغذته المطامع الاستعمارية ، كما تثبت ذلك حقائق التاريخ •

وأجد نفسي في الاخير، ـ بالرغم من رغبتي بالاختصار والتركيز ـ وأنا لا أستطيع مقاومة اغراء كلمة لطيفة للاقتباس وجدتها للاستاذ ميلر بوروز استاذ الدراسات التوراتية في جامعة يل بالولايات المتحدة في كتابه « اسرائيل جريمتنا ـ ترجمة ونشر دار العلم للملايين ص ٨٤-٨٦ » أن صلة الامة العربية بفلسطين صلة حقيقية مباشرة ، وهي اندى وأوثق من الصلة التي تربط أبناء اسرائيل بارض كنعان • هذا فيما يتعلق بالامة العربية جملة • أما اذا نظرنا الى عرب فلسطين على الخصوص فاننا نجد ان البلاد هي وطنهم التاريخي بمعنى أنهم وأسلافهم قد عاشوا فيها طوال أجيال وقرون كاملة • انهم لا يحتاجون الى ان يرجعوا الفي سنة الى

الوراء ليلتمسوا صلة منقطعة تربطهم بالبلاد ، ان صلتهم بفلسطين حية ومستمرة ، وهي لم تنقطع خلال القرون الثلاثة عشر الماضية • وليس معنى ذلك انه لم يكن في فلسطين عرب قبل القرن السابع ولكن معناه أن سكان فلسطين كانوا في كثرتهم الغالبة عربا منذ القرن السابع ••• وهذه البلاد لم تعرف طوال هذه القرون فترة يمكن أن يقال أن فلسطين كانت لا تؤلف جزءاً لا يتجزأ من العالم العربي، فالواقع ان فلسطين ظلت عربية بسكانها ولغتها وثقافتها حتى خلال عهد الصليبيين القصير ، كما ظلت كذلك خلال أربعة قرون من السيطرة التركية • فصلة العرب التاريخية بفلسطين هي عين صلتهم بسائر اجزاء العالم العربي •

ولا مراء في ان احتلال بلد ما في فترة ماضية من التاريخ لا يؤلف حقا في ملكيتها في الوقت الحاضر • فقد لاحظ فرانك ساكران في كتاب له انه اذا كانت فلسطين ملكا لليهود ، بالحق التاريخي ، فعندئذ نستطيع ان نزعم أن كاليفورنيا ملك للمكسيك ، وان المكسيك ملك لاسبانية ، وان اسبانية ملك للعرب واذا كان لملكية فلسطين ان تقرر على أساس احتلالها في الماضي ، فكيف نختار الحقبة التي ينبغي ان تكون أساس التقرير ؟ واذا ما اعتبرت السيادة السياسية في فترة معينة من الماضي أمرا حاسما فقد نضطر الى ان نسمح لايطالية واليونان وايران ـ هذا اذا لم نذكر العراق ـ بتقديم دعاواها والمطالبة بحقوقها في الارض المقدسة » •

ب ـ هل ان اليهود في مختلف انحاء العالم هم سلالة جنسية واحدة أم هم طائفة دينية تنتمي الى عدد من السلالات المختلفة ؟

يزعم اليهود ـ لكي يدعموا دعواهم السياسية بأراضي فلسطين

ـ انهم يمثلون جنسا نقيا لم يدخله عنصر غريب منذ ترك فلسطين أو نزح عنها الى البلاد الاخرى ، وان ديانتهم خاصة بهم لم يحاولوا نشرها بين غيرهم من الناس فاتباعها اليوم هم بنو اسرائيل فقط .

لقد بحث العلماء المختصون هذه المسألة بالاسلوب العلمي الهادىء وعرضوها على المقاييس العلمية السليمة التى لا تميل مع الهوى ، وأيد التاريخ تلك النتائج التى أسفر عنها البحث العلمي الصادق ، وأنا في هذا القسم من المحاضرة الخص لكم ما توصل اليه العلم في بحثه لهذه المسألة ، وما يقوله التاريخ في الموضوع ذاته .

العلم الذى عرضت عليه المسألة موضوع البحث ، هو علم الاجناس (الانثروبولوجيا) وهذا العلم بمساعدة العلوم الاخرى المتعاونة معه ، أو المتممة له توصل الى قوانين لها صفة الجزم والشمول ، كما توصل الى قواعد علمية مسلم بها . ومن النتائج التي توصل اليها علماء الانثروبولوجيا انهم قسموا شعوب الارض الى ثلاثة أجناس : (١) الزنجي (٢) المغولي (٣) القوقازي .

وقسموا كل واحد من هذه الاجناس الى سلالات تمتاز كل سلالة منها بصفات جسدية سائدة في أفراد تلك السلالة تتوارثها الاجيال الواحد بعد الآخر .

ومن أهم الصفات التي يتخذها علماء الاجناس مقياسا للتمييز بين السلالات ، طائفة خاصة من الصفات الجسدية ، أهمها شكل الشعر وشكل الرأس والوجه والأنف ، ولون الشعر والعين والبشرة ، وطول القامة .

ومن قواعد الوراثة المقررة ان الصفات الجسدية للاجداد

يتوارثها الابناء والاحفاد طبقا لنظام ثابت تخضع له جميع الكائنات ، وليس مما يجوز في مفاهيم هذا العلم أن تظهر في جنس من الاجناس صفة جديدة لم تكن من قبل شائعة بين ابناء ذلك الجنس ، فاذا أمتاز جنس بالشعر المفلفل استحال ان يظهر بينه أفراد بشعر مسترسل ، وبيض الوجوه لا يولد لهم ابناء سود .

وبناءا على ما تقدم يقول علماء الانثروبولوجيا ان اليهود اليوم لا ينتمون جميعا الى سلالة جنسية واحدة هى سلالة بني اسرائيل التي تحدث عنهم التوراة ، فلو انهم كانوا سلالة جنسية واحدة لكانوا جميعا وفي جميع انحاء العالم يختصون بصفات جسدية واحدة لا سيما في الصفات الاساسية التي سبقت الاشارة اليها ، ولكننا لو نظرنا الى اليهود اليوم في مختلف أقطار العالم لوجدنا انهم لا تجمعهم صفات جسدية متشابهة ، اذ نجد بينهم الشقر ذوي العيون الرزقاء والشعر الاصفر في أوروبا وامريكا في حين نجد السود في أماكن متعددة ، منهم الهنود السود التاميل في مقاطعة كوجين جنوبي شرقي الهند (وقد أسموا كذلك تفريقا لهم عن جيرانهم اليهود البيض المنحدرين من يهود فلسطين الذين جاءوا الهند بعد الشتات . وكذلك نجد اليهود المتزنجين (Negroid) الذين يتكلمون لغة الاجاو الكوشية القديمة والدكاتون (Daggatuns) في جنوبي الصحراء الكبرى في أفريقيا ، ونجد الصفر المغول في الصين ، والسمر ذوي الشعر المجعد الفلاشا (Flasha) في شمالي الحبشة . كما نجد بين اليهود ، ذوي الرؤوس الطويلة وذوي الرؤوس العريضة وبينهم طوال القامة وقصارها . أي اننا نجد فيهم كل الاختلافات الجسدية المميزة بين

السلالات البشرية • وليس مما يقبله العلم ان يكون جامعو كل هذه الصفات الجسدية المتباينة ، والتي تختص كل سلالة ببعض منها دون الآخر ، ليس مما يقبله العلم أن يكون كل اولئك منحدرين من سلالة جنسية واحدة •

يقول الاستاذ يوجين بيتار استاذ علم الانثروبولوجيا في جامعة جنيف في كتابه Le Races et L' Historie (ص ٣١٣ وما بعدها ـ المقتبس منقول عن المسألة الصهيونية في نظر العلم تأليف الاستاذ محمد عوض محمد ص ١٨) :

« أن اليهود عبارة عن طائفة دينية اجتماعية انظم اليهم في جميع
« العصور أشخاص من شتى الاجناس وهؤلاء المتهودون جاءوا
« من جميع الآفاق ، فمنهم الفلاشا سكان الحبشة ، ومنهم
« الالمان ذوو السحنة الجرمانية ، ومنهم التاميل ـ اليهود السود
« من الهند ، ومنهم الخزر والمفروض انهم من الجنس
« التركي •
« ومن المستحيل أن نتصور أن اليهود ذوي الشعر الاشقر أو
« أو الكستنائي ، والعيون الصافية اللون الذين نلقاهم كثيرا في
« أوروبا الوسطى ، يمتون بصلة القرابة ـ قرابة الدم ـ الى
« اولئك الاسرائيليين القدماء الذين كانوا يعيشون بجوار نهر
« الاردن • »

ويقول الاستاذ ربلي W.Z. Ripley في كتابه Races of Europe ص (٣٩٠) عن المسألة الصهيونية :

« أن تسعة أعشار يهود العالم يختلفون عن الاسرائيليين القدماء

« اختلافا واسعا ليس له نظير ، وان الزعم بان اليهود جنس نقي
« حديث خرافة • ولقد أصاب رينان في تأكيده بان كلمة
« يهودى ليس لها معنى انثروبولوجي لا في أوربا ولا فيحوض
نهر الطونه على الاقل • وصدق الاستاذ لبروزو في ملاحظته
« بان اليهود الحديثين هم أدنى الى الجنس الارى منهم الى
« الجنس السامي • »

ويقول مؤلفو كتاب « نحن الاوربيون We Europeans
وهم جوليان هكسلي وهادون وكارسوندرز :

« ونحن نعتقد انه على صواب ان اليهود لا يمكن ان يصنفوا
« لا كأمة ولا حتى كوحدة اثنولوجية ، بل هم بالاحرى
« مجموعة اجتماعية ـ دينية تحمل قدرا كبيرا من عنصر البحر
« المتوسط والارمني وغيرهما كثير ، وتتفاوت تفاوتا عظيما في
« الصفات الجسيمة » • ثم يضيف هؤلاء الكتاب قائلين « ان
« اليهود المحدثين ان لم يكونوا أرمينيين في الاعم الاغلب ، فانهم
« بالتأكيد يبدون من الصفات الارمينية أكثر مما يبدون من
الصفات « السامية » وان النمط الجنسي الذى يميز طائفة
« السامريين ، وأن كنا نلقاه بين اليهود المحدثين الا أنه بالتأكيد
« نادر بينهم » •

* * *

واذا كان وجود هذه الصفات الجسدية المتباينة في يهود اليوم يدل على انهم ليسوا من جنس واحد ، أو سلالة واحدة ، لان بينهم من توجد فيه مميزات الجنس القوقازي مما يدل على انتمائه الى هذا

الجنس ، وبينهم من نجد فيه مميزات الجنس المغولي مما يدل على انتمائه الى هذا الجنس • واذا كانت الدلائل العلمية تدل الى جانب ذلك على انتماء قسم من يهود اليوم الى السلالات المختلفة التي يتفرع اليها الجنس الواحد ، منهم من ينتمي الى السلالة السلافية ومن ينتمي الى السلالة الجرمانية ومن ينتمي الى السلالة البلقانية • فكيف حدث هذا ؟

للجواب على هذا السؤال يجب أن نستقرىء التاريخ ، فان فعلنا نجد انه يحدثنا بأن ادعاء اليهود بأن اليهودية دين خاص ببني اسرائيل لم يقبلوا هم أنفسهم أن ينشروه بين غيرهم من الناس ، وان هذا الدين لم يقبل انتماء غير بني اسرائيل اليه ، ان التاريخ يحدثنا ان هذا الزعم باطل ووقائع التاريخ الثابتة تكذبه ، وان اليهود انما انتحلوا هذا الزعم لدوافع سياسية لا تمت الى الحقيقة بصلة ، ذلك ان من الثابت تاريخيا ان أقواما بكاملها بعيدة عن بني اسرائيل اعتنقت الديانة اليهودية ، وان التبشير باليهودية كان قائما بنشاط في أنحاء مختلفة من العالم قبل ميلاد المسيح وبعده ، كما سنرى من البيانات التالية التي أعرضها بايجاز كثير لا يتسع لسواه مجال هذه المحاضرة :

وابدأ بما نعرفه نحن في عالمنا العربي من تاريخنا بأن فريقا من الشعب العربي في اليمن اعتنق اليهودية ، وفي القرآن الكريم الآيات التي تروى قصة ملكة سبأ وقد جاء في ختامها « قالت رب انني ظلمت نفسي وأسلمت مع سليمان لله رب العالمين » • وقد كان بين العرب تبان أسعد أبو كرب ملك حمير وابنه زرعه ويعرف بذي نواس الذي اضطهد من لم يقبل اعتناق اليهودية وحفر للنصارى منهم في نجران

الاخدود الذي أشعل فيه النار وأحرقهم فيه ، « والسماء ذات البروج واليوم الموعود وشاهد ومشهود قتل أصحاب الاخدود النار ذات الوقود اذ هم عليها قعود وهم على ما يفعلون بالمؤمنين شهود ، وما نقموا منهم الا أن يؤمنوا بالله العزيز الحميد » (سورة البروج ٨٥) وكذلك انتشر الدين اليهودي في الحبشة بواسطة الدعاية والنشر .

واستشهد للتدليل على الجهود التي بذلت لنشر الدين اليهودي ، بين أقوام مختلفة لا تمت الى بني اسرائيل بصلة ، بكتابات العلماء الثقاة ومعظمهم من اليهود أنفسهم . من ذلك ما كتبه الاستاذ اليهودي ليوي H.H.J. Loewe استاذ اللغة العبرية في جامعة اوكسفورد في دائرة المعارف البريطانية (تحت مادة (Judaism) (الطبعة ١٤ المجلد ١٣ ص ١٦٥) قال :

« نشط اليهود الى التبشير عندما رأوا الوثنية قوية النفوذ منتشرة
« في العالم .. والكتاب القدماء (يونان ورومان) يشهدون بقوة
« النشاط التبشيري الذي قام به اليهود . »

ومن العلماء اليهود الذين يؤيدون هذه الحقيقة التاريخية لانه ممن يأخذون بأسباب البحث العلمي ولا ينحرفون مع تيار الدعاية السياسية التي خضع لها المهوسون منهم ، من هؤلاء العلماء الاستاذ فريدرغ هيرز مؤلف كتاب « الجنس والحضارة » Friedrich Herz: "Race and Civilisation" (ص ٣١٣ وما بعدها) قال وهو يتحدث عن التكوين الجنسي لليهود ما يلي :

« لم يعد بالامكان أن يتمسك الانسان بذلك الرأي الذي يمثل
« الآريين من جهة واليهود من جهة اخرى كجنسين مختلفين

« أشد الاختلاف ، فقد أثبت البحث الانثروبولوجي بصورة
« لا تحتمل الجدل ما بين الاثنين من القرابة الشديدة .. وقد
« استطاع اليهود في أثناء تاريخهم الطويل أن يمتصوا مقدارا
« كبيرا من الدماء الاجنبية، وهذه الحقيقة تفسر ما نراه فيهم من
« اختلاف في الصور والاشكال ومشابهتهم للشعوب التي يعيشون
« بينها . وقد كان اعتناق الديانة بواسطة اليونان والرومان
« والشعوب الاخرى أمرا كثير الحدوث وعلى الاخص في القرن
« الاول والثاني قبل الميلاد ، أما في العصور الوسطى ، فعلى
« الرغم من جميع العقبات فقد حدث مثل هذا التحول الى
« الديانة اليهودية ، وعلى الاخص في البلاد السلافية ، وهذا
« هو السبب في اننا نرى اليهود الروس والبولونيين يشبهون
« السلاف شبها لا شك فيه .. واليهود الالمان أدنى شبها بسائر
« الالمان منهم باخوانهم في الدين من أهل فلسطين . »

* * *

يحدثنا التاريخ عن ثلاثة طرق رئيسية تمثل خطوط الانتشار الكبرى للدين اليهودي واعتناقه من الشعوب الاخرى ، وفي بعض الاحيان من قبل شعب بأكمله .

الطريق الاول ـ نحو شرقي فلسطين وغربها .

الطريق الثاني ـ طريق القوقاز .

الطريق الثالث ـ طريق أوروبا .

ففي الطريق الاول سار سبي نبوخذنصر الى بابل ، ومن العراق انتقلوا الى ايران وتركستان . كما سلك اليهود في عهد التشتت طريقا

غربيا الى مصر وبرقة وبلاد المغرب واسبانيا والبرتغال • ومن اسبانيا والبرتغال بعد انهـــاء الحكم الاسلامي في الاندلس انتقلوا الى بلاد البلقان وهي تحت الحكم العثماني ، وكذلك الى الاناضول والشام •

هذه الطـــائفة التي انتقلت شرقا وغربا تشكل طائفـة اليهود الشرقيين (سفارادیم) وعددها حوالي عشرة بالمائة من يهود العـالم • وعلى الرغم من ان هؤلاء أقل اختلاطا بالغـير من سواهم من اليهود فان من الثابت عند علماء الاجناس انهم يشتملون على عنـاصر جنسية متعددة • فمنهم مثلا من يسمون موريسكوس (Moriskos) وهو لفظ مشتق من كلمة المور (Moors) ويطلقها علماء الانثروبولوجيا على سلالة من السلالات البربرية • وهنـــاك دلائل تاريخية على ان « اليهودية كانت قوية الانتشار بين كثير من قبائل البربر قبـــل قدوم الاسلام مباشرة • » (د• جمال حمدان ـ اليهود انثروبولوجيا ص٧٨) •

والطريق الثاني الذي سلكه اليهود هو طريق القوقاز ، وكان اليهود في العصور الوسطى يؤلفون مجموعة كبيرة في بلاد القوقاز • وان وجودهم هناك كان من جملة العوامل التي أدت الى انتشار الدين اليهودي بين شعب الخزر في أيام الامبراطور شـارلمان ، ففي ذلـــك الوقت اعتنق شعب الخزر جميعا الـــدين اليهودي • ويفسر الاستاذ غريز وولد سبب الاعتناق ان قبائل الخزر كان يحيط بها المسلمون في فارس من جانب والمسيحيون في بيزنطية من جانب آخر ولم يشأ زعماؤها أن يغضبوا أحـــد الفريقين اذا اعتنقوا ديانة الطرف الآخر فاعتنقوا اليهودية (كتاب « ادفع دولارا تقتل عربيا ص ٢٤) •

الطريق الثالث الذي سلكه بنو اسرائيل في انتشارهم ، وأدى

الى الانتشار الواسع للدين اليهودي على طول هذا الطريق وعلى الاخص بين الشعوب الجرمانية والسلافية في حوض نهر الراين وفي بولونيا وروسيا الغربية ، ان هذا الطريق هو طريق أوروبا ، وهو أهم الطرق الثلاثة وأعظمها خطرا في تاريخ اعتناق الديانة اليهودية من قبل الشعوب الغربية عن بني اسرائيل • فليس هناك أدنى شك لدى المؤرخين في ان شعبا يهوديا كبير العدد قد تم تكوينه قبل ميلاد المسيح بحوالي قرنين أو ثلاثة قرون في الحوض الشمالي لنهر الراين ، ففي هذا الوقت كان أتباع الدين اليهودي يتزايدون على يد المبشرين النشطين الذين أشار اليهم الكاتب اليهودي ليوى دون أن يتعرضوا لاي نوع من الاضطهاد ، لان اضطهاد اليهود من قبل الدولة الرومانية لم يبدأ الا في وقت متأخر • وقد تفرعت عن هذه المجموعة مجموعات اخرى في بولندا وفي روسيا الغربية وازدادت هذه المجموعات في العدد ، حتى أربى عددها على تسعة أعشار اليهود في العالم • »

يؤيد الاستاذ ربلي W.Z. Ripley (ص٣٩٢ Races of Europe) تحول الآلاف من سكان هذه المنطقة الى الديانة اليهودية ») • هذه المجموعة الكبيرة من اليهود يطلق عليها اسم الاشكنازم أو اليهود الغربيين •

* * *

بالاضافة الى الحقائق العلمية المتقدمة التي تدل على انتشار اليهودية عن طريق التبشير واعتناقها من قبل شعوب اخرى غير بني اسرائيل ، فان هناك أرقاما واحصائيات يرويها لنا التاريخ ، لها دلالتها في تأييد الحقيقة المتقدمة وهي ان اليهود اليوم ليسوا جنسا ينتمي الى

بني اسرائيل الذين تحدث عنهم التوراة بل هم من سلالات متعددة ، أحدها بني اسرائيل يجمعهم الانتماء الى الديانة اليهودية هذه الارقام والاحصائيات التي يرويها التاريخ تبين ما يأتي :

(١) ان عدد اليهود عند الخروج الاخير من فلسطين في سنة ١٣٥ ميلادية كان أربعين ألفا في عهد الامبراطور الروماني (هادريان) .

(٢) قدر عدد اليهود في الامبراطورية الرومانية في القرن الخامس الميلادى بما يتراوح بين ٤ ملايين وسبعة ملايين .

(٣) ويقدر الكتاب السنوى اليهودى الامريكى ان عدد اليهود في أول ١٩٦٦ هو ١٣ مليون و ٤٠٠ الف .

وبمقارنة الارقام المتقدمة يتبين ان اليهود ضاعفوا انفسهم بين ١٠٠ الى ١٨٠ مرة خلال اقل من اربعمائة سنة ، في حين انهم لم يضاعفوا انفسهم الا ضعفا واحدا في الالف والاربعمائة سنة الاخيرة . هذه النتيجة تفسر لنا الزيادة الاولى التي هي من ١٠٠ الى ١٨٠ ضعفا بانها تمت بانتماء شعوب جديدة الى اليهودية كما يروى لنا التاريخ لان هذه الزيادة لا يمكن ان تكون نموا طبيعيا . فانهم لم يزدادوا في خلال الالف واربعمائة سنة الاخيرة الا ضعفا واحدا ذلك لان حركة انتماء شعوب جديدة الى اليهودية في القرون الاخيرة قد توقفت .

* * *

النتيجة التي نصل اليها في هذا الموضوع هي ان الانثروبولوجيا - علم الاجناس - وقوانين الوراثة والعلوم المساعدة لهما والحقائق التاريخية تقرر ان يهود اليوم ليسوا جميعا من نسل بني اسرائيل وان الاغلبية منهم ينتمون الى سلالات بشرية متعددة والى اجناس

مختلفة تتباين في صفاتها ومميزاتها وذلك نتيجة لاعتناق اليهودية من قبل اقوام اخرى في انحاء متعددة من العالم وفي عصور مختلفة ،وقد رأينا انه لاجام ع يجمع بين اليهود اليوم سوى اعتناقهم الديانة اليهودية • وهذا بالاضافة الى ما تبيناه فى بحث تاريخ بني اسرائيل ـ يهدم دعوى اليهود بالحق التاريخي المزعوم في فلسين ويبين ان ليس من أساس صحيح لهذه الدعوى ، وان هي الا من نسج الدعاية الصهيونية ، وقد غذى الاستعمار تلك الدعوى من اجل تحقيق أغراضه في فلسطين • وسيأتي الحديث عن هذه الاغراض بعد حين•

- ٢ -

بطلان تصريح بلفور

في سنة ١٨٩٥ أصدر تيودور هيرزل ، وهو محامي نمساوي يهودى صهيوني ، كتابا بعنوان « الدولة اليهودية » دعى فيه الى تأسيس دولة لليهود ، ولكنه لم يدع الى ان تكون هذه الدولة في فلسطين ، بل في أية بقعة من الارض تعطي لهم ، وقال عن هذه النقطة انه « يكفي أن يعطونا أية قطعة من الارض تتناسب مع حاجات شعبنا ويكون لنا السيادة عليها ، اننا لا نريد اكثر من ذلك » (الطبعة الفرنسية ، مارس/١٩٢٦ ص ٤٠ ـ عن كتاب الصهيونية للدكتور سعدي بسيسو ص ١٣) . وقبله قال صهيوني آخر اسمه بينكر في كتاب له صدر في سنة ١٨٨٢ بعنوان « التحرير الذاتي » أن هدفنا الذي نصبو اليه ليس هو الارض المقدسة بل اية بقعة من الارض تخصص لنا » (عن المرجع السابق ص ٨٣) .

بعد صدور كتاب هيرزل عن (الدولة اليهودية) اجتمع مؤتمر صهيوني في مدينة بال بسويسرا في عام ١٨٩٧ ، وكان أول المؤتمرات الصهيونية ، وقرر بتأثير المهووسين من اليهود انيكون مركز هذه الدولة التي دعوا اليها أرض فلسطين ، خلافا لرأي هرزل في كتابه وفي المؤتمر نفسه ، فقد خاطب المؤتمرين قائلا « مهاجرتكم الى فلسطين

غير مرغوب فيها ، انها خطر عليكم وعلى السكان الاصليين ، ابتعدوا عنها واختاروا بلدا آخرا ، ذلك خير لكم » (عن كتاب الصهيونية – د • سعدى بسيو والمراجع اليهودية التي يشير اليها في هامش ص ١٥)

سميت هذه الحركة التي ترمي الى جمع اليهود في فلسطين بالصهيونية ، وغايتها وفقا لقرار المؤتمر الصهيوني الاول في بال انشاء وطن لليهود في فلسطين » •

ولا يسع مجال هذه المحاضرة تتبع مساعي الصهيونيين لاخراج قرارات مؤتمر بال الى حيز التنفيذ ، وانتقل رأسا الى صدور تصريح بلفور في ٢ تشرين الثاني ١٩١٧ ، وبلفور هذا هو اللورد ارثر بلفور وزير خارجية بريطانيا في ذلك الوقت ، وتصريحه هذا كان في شكل كتاب موجه منه الى اللورد ادمون دى روجيلد ، وهو يهودى من رعايا بريطانيا ، والكتاب هو الآتي :

عزيزي اللورد روجيلد :

يسرني جدا ان ابعث اليكم باسم حكومة صاحب الجلالة الملك بالتصريح التالي ، وهو تصريح يتضمن العطف على الاماني اليهودية الصهيونية والذى عرض على الحكومة ووافقت عليه •

ان حكومة جلالة الملك تنظر بعين العطف الى اقامة وطن قومي للشعب اليهودي في فلسطين ، وسوف تبذل افضل جهودها لتسهيل بلوغ هذه الغاية ، على ان يفهم جليا بانه لن يؤتي بعمل قد يضير الحقوق المدنية والدينية للطوائف غير اليهودية الموجودة في فلسطين، أو بالحقوق والوضع السياسي الذي يتمتع به اليهود في أية بلاد أخرى •

وأكون ممتنا لو بلغت هذا التصريح الى الاتحاد الصهيوني .

المخلص

ارثر جيمس بلفور

وأعرض الآن بعض النقاط عن التصريح من ناحية بطلانه وعدم استناده في صدوره شكلا وموضوعا ، على اى اساس صحيح تاركا مناقشته من النواحي الاخرى الى بحث صك الانتداب الذى وضع على أساس تنفيذ هذا التصريح وتحقيق أهدافه .

(١) تصريح بلفور باطل بسبب واضح هو ان بريطانيا التي أصدرته لا تملك فلسطين ولا تملك حق تقرير مصير شعبها وارضه، انما فلسطين ملك شعبها باكثريته العربية ، وهو وحده يملك حق تقرير مصيره طبقا لمبدأ حق الشعوب في تقرير مصيرها .

(٢) عندما صدر التصريح في ٢-١١-١٩١٧ كانت فلسطين لا تزال جزءاً من الدولة العثمانية ، ولم تكن بريطانيا - ومعها دول الحلفاء - أكثر من محتل لجزء من أرض فلسطين (احتلال فلسطين لم يتم الا في الشهر التاسع من عام ١٩١٨ والقدس نفسها لم تكن عند صدور التصريح قداحتلت - احتلت القدس في ٩-١٢-١٩١٧) .

ومن الواضح ان احتلال جزء من فلسطين او فلسطين كلها لا يعني ضمه للسيادة البريطانية ، والدولة المحتلة لا تملك ان تتصرف بالاراضي المحتلة ، انما يقرر مصيرها دوليا بمعاهدة الصلح .

(٣) التصريح يتعارض والتزامات بريطانيا بالاعتراف باستقلال البلاد العربية وبضمنها فلسطين ، تلك الالتزامات التي ارتبطت بها

بريطانيا بمكاتباتها مع الشريف حسين بن علي ، والتي حارب العرب ـ وبضمنهم عرب فلسطين ـ جنبا الى جنب مع بريطانيا ، على اساس من ذلك الاتفاق والاعتراف باستقلال البلاد العربية .

(٤) ليس لتصريح بلفور صفة الالزام القانوني ، فهو تصريح من جانب واحد ، لا التزامات متقابلة فيه ، وقد صدر في شكل رسالة من وزير خارجية دولة ، الى احد رعايا الدولة ذاتها ، فليس لهذا التصريح صفة المعاهدة أو الاتفاق أو العقد الدولى اذ لا بد لاعتبار وثيقة ما كذلك وفقا لقواعد القانون الدولى من توفر شرطين .

أ ـ ان تكون تلك الوثيقة جرت بين شخصين قانونيين من شخصيات القانون الدولى .

ب ـ ان يكون قد أبرمها ممثلون ، عن الشخصين المذكورين، مفوضون بذلك رسميا وفقا للاصول والقواعد الدولية .

وواضح مما تقدم ان التصريح يفتقد كلا الشرطين ، بالاضافة الى انه ليس روجيلد فقط تنقصه الشخصية الدولية ، بل ليس للطائفة اليهودية نفسها في نظر القانون الدولى مثل هذه الشخصية .

(٥) التصريح مبني لتحقيق غاية غير مشروعة ومخالفة للقانون الدولى ، كماسنوضح ذلك في القسم التالي الذى نناقش فيه صك الانتداب على فلسطين .

والنتيجة التي نتوصل اليها ، هي ان التصريح لا يقوم على أساس من القانون الدولى بل هو على الضد من ذلك مناقض لمبادىء وقواعد القانون الدولى وحقوق الشعوب الطبيعية ، وهو لم يصدر ـ كما قال فان ريس نائب رئيس لجنة الانتدابات الدائمة في هيئة الامم

« الا لاسباب سياسية » محضر جلسات لجنة الانتدابات الدائمة ـ ١٩٣٠ (الطبعة الفرنسية ص ٩٣ عن كتاب الدكتور سعدى بسيسو الصهيونية ـ ص ٥٦٠ ـ ٥٧٠) .

- ٣ -

بطلان صك الانتداب على فلسطين لمخالفته سنده المادة ٢٢ من ميثاق عصبة الامم

الانتداب نظام أقيم في أعقاب الحرب العالمية الاولى ، وقد جاء النص عليه في ميثاق عصبة الامم الموقع عليه في فرساي بتاريخ ١٩١٩/٦/١٨ في المادة ٢٢ وهي المادة الوحيدة في الميثاق تضمنت أحكام الانتداب وقد جاء فيها :-

١ - فيما يخص المستعمرات والاقطار التي بطلت تابعيتها لسيادة الدول التي كانت تحكمها من قبل نتيجة للحرب الاخيرة ، والمأهولة بشعوب ليست بعد قادرة على الوقوف وحدها في أوضاع العالم الحديث الشديدة بحيث يجب تجاهها أعمال المبدأ القائل بأن حسن حال هذه الشعوب وتطورها يشكلان أمانة حضارية مقدسة وان ضمانات القيام بهذه الامانة مدرجة في هذا الميثاق .

٢ - ان الطريقة المثلى لاعمال هذا المبدأ هو بان يوكل تدريب هذه الشعوب الى أمم متفوقة تكون بسبب مواردها ، أو خبرتها ، أو مركزها الجغرافي ، خير من يلي هذه المسؤولية ويكون مستعداً لقبولها ، وتكون ممارسة هذا التدريب من قبل هذه الامم بصفة

منتدبين عن العصبة .

ثم تأتي الفقرة (٣) من المادة ٢٢ لتقرر تنوعا في أصناف الانتداب بين ما يقرر على بلد أو آخر وذلك بحسب درجة تطور الشعب في مراحل الرقي ، أو موقع القطر الجغرافي أو أحواله الاقتصادية وغير ذلك من الظروف .

وأرقى أنواع الانتداب وأقربها الى الاستقلال هو الذي تنص عليه الفقرة ٤ من المادة ٢٢ وهو خاص بالاقطار العربية التي كانت تابعة للدولة العثمانية ونص الفقرة ٤ هو الآتي :

٤ ـ مجتمعات معينة كانت من قبل تابعة للدولة العثمانية وقد وصلت من الرقي درجة يستطاع معها الاعتراف وقتيا بقيامها بصفة أمم مستقلة تبعا لابداء المشورة والمساعدتين الاداريتين من قبل منتدب ريثما تستطيع هي القيام لوحدها . وان مشيئة هذه المجتمعات يجب أن يكون لها الاعتبار الرئيسي في اختيار المنتدب .

والنوع الثاني من الانتداب تنص عليه الفقرة ٥ وهو الذي فرض على شعوب أفريقيا الوسطى ، والنوع الثالث وهو الذي فرض على أفريقيا الجنوبية الغربية وبعض من جزر المحيط الهادي الجنوبي وقد نصت عليه الفقرة ٦ من المادة ٢٢ من ميثاق عصبة الامم .

ان ما يعنينا في بحثنا هو النوع الاول وهو الذي فرض على البلاد العربية المنسلخة عن الدولة العثمانية ففي ظله وتحت عنوانه أصدر صك الانتداب على فلسطين ، وفي بحثنا هذا ، نريد أن ندرس هذا الصك لنرى كم تتفق أحكامه والمادة ٢٢ من ميثاق

عصبة الامم وكم يختلف ، ولنتبين بعد ذلك بطلان صك الانتداب على فلسطين لتعارضه مع سنده الوحيد وهو ميثاق عصبة الامم ونتحدث عن هذا الصك بصرف النظر عن مشروعية نظام الانتداب أصلا ، ومشروعية تطبيقه على فلسطين وهي قسم من البلاد العربية المشمولة باتفاق بريطانيا والملك حسين على استقلالها .

نرجع الآن الى أحكام المادة ٢٢ من ميثاق عصبة الامم والفقرة ٤ منها الخاصة بالبلاد العربية المنسلخة عن الدولة العثمانية (وقد سبق ان أوردنا نصها) لنستخلص منها النتائج التالية :-

أ - ان مجتمعات هذه الاقطار في درجة من الرقي يمكن معها الاعتراف بها مبدأياً أمما مستقلة .

ب - انها تحتاج فقط لابداء المشورة والمساعدة الادارية من قبل منتدب ريثما تستطيع القيام لوحدها .

جـ - ان مشيئة شعب كل قطر من هذه الاقطار له الاعتبار الرئيسي في اختيار الدولة المنتدبة .

يستتبع النص المتقدم أمران أحدهما قانوني والآخر واقعي ، وأما الامر القانوني فهو أن السيادة على اقليم الانتداب تكمن في شعب الاقليم صاحب السيادة أصلا ، لم تنتقل منه الى الدولة المنتدبة ، ولا الى عصبة الامم ولجنة الانتدابات الدائمة في العصبة ، وأما الامر الواقعي فهو ان المقصود بمجتمعات الاقطار موضوع البحث أو شعوبها هو المجتمع أو الشعب الموجود في قطر معين من الاقطار المعنية وقت وضع الميثاق وابرامه .

فاذا رجعنا الى قرار وضع فلسطين تحت الانتداب البريطاني ،

كيف تم ، اذا رجعنا الى صك الانتداب نستقرىء نصوصه ، لنرى كم تتفق وأحكام المادة ٢٢ من ميثاق عصبة الامم ، ثم اذا رجعنا الى سلوك دولة الانتداب منذ بدأت مهمة الانتداب الى ٤٨/٥/١٤ لنرى كم كانت هذه الدولة أمينة على القيام بمهمة الانتداب التي عبرت عنها الفقرة ١ من المادة ٢٢ من الميثاق بانها ضمان حسن حال الاقليم وتطوره وان ذلك أمانة حضارية مقدسة في عنق الدولة المنتدبة ، اننا اذا فعلنا ذلك لبدت لنا النتائج المريعة التالية التي تناقض كل الحقوق الطبيعية للشعوب وجميع المبادىء القانونية التي توصلت اليها البشرية عبر تاريخها الطويل ، بل تناقض مبادىء الشرف والاخلاق والانسانية ، مما يشكل غدرا للشعب المنتدب عليه ، وخيانة للامانة التي عهد بها الى حكومة بوأت نفسها مكانة حضارية اثبت الواقع أنها غير جديرة بها ، رافق كل ذلك حكم عات شرس وسحق بالحديد والنار لمقاومة الشعب ضد الظلم الذي حاق به .

وضع فلسطين تحت الانتداب البريطاني :

كان المخطط الصهيوني لتجميع اليهود في فلسطين تحت شعار اقامة وطن قومي لهم كخطوة نحو اقامة دولة لهم فيها ، كان المخطط ان يتم تنفيذ ذلك عن طريق بريطانيا وبعد أن نجحوا في اصدار تصريح بلفور في ١٩١٧/١١/٢ استطاعوا ان يحصلوا على تأييد ايطاليا له في شهر شباط/١٩١٨ ، وفرنسا في مارس/١٩١٨ والولايات المتحدة في شهر آب/١٩١٨ ، واصبحت الخطوة التالية

لهم جعل فلسطين تحت الحكم البريطاني ليتم لهم تنفيذ مخططهم بواسطتها .

تم في ١٩١٩/٦/١٨ التوقيع على ميثاق عصبة الامم ، وفيه تقرر نظام الانتداب كمارأينا ، واصبح الميثاق نافذا في ١٩٢٠/١/١٠

وفي ١٩٢٠/٤/٢٥ انعقد المجلس الاعلى لدول الحلفاء المتكون من الولايات المتحدة الاميريكية وبريطانيا وفرنسا وايطاليا ، في سان ريمو وقرر وضع فلسطين تحت الانتداب البريطاني ، واستنادا الى ذلك أعلنت بريطانيا في شهر تموز/١٩٢٠ انهاء الادارة العسكرية في فلسطين وعينت أول مندوب سام بريطاني في فلسطين ، يهودي صهيوني اسمه السر هربرت صموئيل .

وفي ١٩٢٢/٧/٢٤ أقر مجلس عصبة الامم صك الانتداب البريطاني على فلسطين .

التعارض بين صك الانتداب والمادة ٢٢ من ميثاق العصبه ، ومخالفة الصك لمبادىء وقواعد القانون الدولي :

تبدأ ديباجة صك الانتداب على فلسطين بان دول الحلفاء الكبرى وافقت على أن يعهد بادارة فلسطين التي كانت فيما مضى تابعة للدولة العثمانية بالحدود التي تعينها تلك الدول الى دولة منتدبة تختارها الدول المشار اليها تنفيذا لنصوص المدة ٢٢ من ميثاق عصبة الامم .

تأتي الجملة التالية من الصك مباشرة لتقرر أن « دول الحلفاء الكبرى قد وافقت أيضا على أن تكون الدولة المنتدبة مسؤولة عن تنفيذ التصريح الذي أصدرته في الاصل حكومة صاحب الجلالة

البريطانية في اليوم الثاني من شهر تشرين الثاني سنة ١٩١٧ وأقرته الدول المذكورة لصالح انشاء وطن قومي لليهود في فلسطين ، على أن يفهم جليا أنه لن يؤتي بعمل قد يضير بالحقوق المدنية والدينية التي تتمتع بها الطوائف غير اليهودية الموجودة في فلسطين أو بالحقوق والوضع السياسي الذي يتمتع به اليهود في أية بلاد أخرى » .

وتأتي ديباجة الصك بعد ذلك لتقرر أن صك الانتداب يعترف « بالصلة التأريخية التي تربط الشعب اليهودي بفلسطين والاسباب التي تبعث على اعادة انشاء وطنهم القومي في تلك البلاد » .

وقبل أن أتحدث عن صك الانتداب ، أقول كلمة في تصريح بلفور من الوجهة القانونية ، لان ذلك أصبح جزءا من البحث القانوني في صك الانتداب بعد أن أصبح التصريح جزءا من هذا الصك ومن ثم بنيت نصوصه على أساس من تصريح بلفور وجعلت مهمة دولة الانتداب تنفيذ التصريح وتحقيق الغرض الذي جاء به .

(١) أول ما يلاحظ في تصريح بلفور أنه يعد بجعل فلسطين « وطنا قوميا » لليهود وهم ليسوا سكان فلسطين ، حيث لم يكن في فلسطين من اليهود عند صدور التصريح سوى خمسين ألفا من أصل عدد اليهود في العالم حينذاك ويقدر بحوالي اثنى عشر مليونا في حين كان عدد السكان العرب في فلسطين في ذلك الوقت ٦٥٠ ألفا .

أما معنى « الوطن القومي » فقد فسره وايزمن عندما سأل المستر لنسنغ وزير خارجية الولايات المتحدة في مؤتمر الصلح في

فرساي عن معنى هذا التعبير فقال له ـ أي وايزمن ـ « المقصود أن تقام في فلسطين اوضاع تؤدي في آخر الامر الى صيرورة فلسطين يهودية مثل ما هي امريكا امريكية وانكلترا انكليزية » .

(٢) التصريح لا يعترف لاكثرية سكان فلسطين وهم العرب الا بحقوق مدنية ودينية. أما الحقوق السياسية فلا اعتراف لهم بها.

(٣) يسمي التصريح أكثرية سكان فلسطين وهم العرب من مسلمين ومسيحيين بـ «الطوائف غير اليهودية الموجودة في فلسطين» كما لو كانوا أقليات ، وليسوا أكثرية تمثل ثلاثة عشر ضعفا من اليهود الذين كانوا في فلسطين حينذاك .

(٤) وفي حين ينكر التصريح الحقوق السياسية على أكثرية سكان فلسطين العرب ، ويمنح كل الحقوق للاقلية اليهودية ، ويعد بجعل وطن الاكثرية العربية ، وطنا قوميا لليهود من غير سكان فلسطين ، يحرص على أن لا تمس الحقوق والوضع السياسي الذي يتمتع به اليهود في أية بلاد أخرى غير فلسطين . وهذا يدل على النية المبيتة باقامة دولة لليهود في فلسطين ، اذ بدون قيام هذه الدولة لا يتصور أن تتعرض حقوق ومركز اليهود السياسي في البلاد الاخرى الى أي مساس أو ضير .

مخالفة صك الانتداب للمادة ٢٢ من ميثاق عصبة الامم :

نرجع الآن الى استعراض النقاط التي نبين بها مخالفة صك الانتداب على فلسطين للمادة ٢٢ من ميثاق عصبة الامم . (بصرف النظر عن الافتئات بوضع فلسطين تحت الانتداب أصلا ، أي مع

افتراض سلامة النص في المادة ٢٢ من ميثاق عصبة الامم المقرر لنظام الانتدابات) لنرى كيف اشتركت بريطانيا تؤيدها دول الحلفاء طرفا أولا والصهيونية العالمية (طرفا ثانيا) في مؤامرة استعمارية قذرة لاغتصاب فلسطين من شعبها العربي لمصلحة الصهيونية والاستعمار معا .

اذا رجعنا الى المادة ٢٢ من ميثاق عصبة الامم - وهي المادة الوحيدة التي يستند اليها نظام الانتداب ويستمد قوته القانونية منها - واذا رجعنا الى حكم الفقرة ٤ منها وهي المقررة لاحكام نظام الانتداب على الاقطار المنسلخة عن الدولة العثمانية والتي سمي الانتداب عليها بالانتداب من النوع (أ) ، وطبقنا أحكام صك الانتداب على فلسطين على هذه الفقرة لوجدنا أن صك الانتداب على فلسطين يخرج عن كونه بناء يقوم على أساس الفقرة ٤ من المادة ٢٢ من ميثاق العصبة ، ولوجدنا الصك على العكس من ذلك يهدم حكم هذه الفقرة وان جميع الاحكام الاساسية فيه تتعارض وما تقرره هذه الفقرة من شروط أو أوضاع .

ان خروج صك الانتداب على فلسطين على أوضاع المادة ٢٢ فقرة ٤ وهدم الصك للمبادىء والاحكام التي جاءت بها هذه الفقرة من التحدي والوضوح بحيث لا يمكن أن يفسر الصك الا بسوء نية واضعه لتحقيق مقاصد غير مشروعة تتنافى وما أريد اظهار نظام الانتداب به من استهداف تدريب بعض الشعوب على مواجهة صعوبات الادارة والحكم واسداء المشورة لها حتى تستطيع أن تقف لوحدها في ظل الاستقلال التام .

واليكم بيانا بالنقاط الرئيسة فيما خرج به الصك عن أحكام المادة ٢٢ فقرة ٤ من الميثاق ، والتعارض بين أحكامهما .

١ - المخالفة في موضوع اختيار الدولة المنتدبة :

وقعت في موضوع اختيار الدولة التي يودع اليها الانتداب على فلسطين مخالفتان أولاهما انه لم يرجع الى شعب فلسطين لاختيار دولة الانتداب ، خلافا لنص الجملة الاخيرة من الفقرة ٤ من المادة ٢٢ من ميثاق عصبة الامم التي تقرر « ان مشيئة المجتمع يجب ان يكون لها الاعتبار الرئيسي في اختيار الدولة المنتدبة » .

وثاني المخالفتين ان الدولة المنتدبة على فلسطين لم تخترها الجمعية العمومية لعصبة الامم كما يجب ان يكون الامر باعتبار ان الدولة المنتدبة انما تنوب عن عصبة الامم في اسداء المشورة والمساعدة الاداريتين للمجتمع الموضوع تحت الانتداب ، وكما تقرر الفقرات ٢ و ٧ و ٨ من المادة ٢٢ من ميثاق عصبة الامم .

ان بريطانيا في واقع الامر اخذت لنفسها الانتداب على فلسطين لتحقيق أغراضها الاستعمارية وتنفيذ تصريح بلفور لصالح الصهيونية العالمية واستحصلت اقرارا بذلك من دول الحلفاء الذين اجتمعوا في سان ريمو في ٢٥-٤-١٩٢٠ كما رأينا . ثم صادق مجلس العصبة (وليس الجمعية العمومية) للعصبة على ذلك ، وكان مجلس العصبة يتكون من دول الحلفاء الكبرى الاربعة (الولايات المتحدة لم تساهم في أعمال عصبة الامم) وأربع دول غير دائمة تسميهم الجمعية العمومية . وكانت هذه الدول تسمى عادة من بين الدول السائرة بركاب دول

الحلفاء الكبرى .

وقد علق العلامة هنرى رولان على هذه الطريقة التى اودع بها الانتداب على فلسطين الى انكلترا خلافا لميثاق العصبة فقال « ما دام ان الامر جرى على هذه الصورة ، فالاولى بنا ان نقول ان ذلك ليس انتدابا كما نص عليه ميثاق العصبة ، انما هو بيع تجاري . وان مجلس دول الحلفاء لم يفعل في سان ريمو في ٢٥ نيسان ١٩٢٠ باقتسامه البلاد العربية بين أعضائه غير ما فعله في ٧ مايس ١٩١٩ عندما اقتسم المستعمرات الالمانية . (عن كتاب الصهيونية ـ تأليف الدكتور سعدى بسيو ـ ص ٨٢) .

٢ ـ في تعيين شروط الانتداب :

شروط الانتداب هي مجموعة الحقوق والصلاحيات والالتزامات والقيود التي تقرر للدولة المنتدبة وعليها ، تمارس تلك الدولة سلطاتها في حدودها ، وعليها مراعاتها ايفاءاً لمهمة الانتداب وحماية للاقطار المنتدب عليها من أي انحراف في استعمال السلطة ضد مصالحها .

وتنص الفقرة ٨ من المادة ٢٢ من ميثاق العصبة على ان « درجة ما تمارسه الدولة المنتدبة من صلاحية او رقابة او ادارة يصير تعيينها بصورة خاصة في كل حالة من قبل المجلس ، اذا لم يكن قد سبق الاتفاق عليها بين أعضاء العصبة » .

وتعني عبارة « الاتفاق السابق بين اعضاء العصبة ، ابرام قرار اجماعي من قبل الجمعية العمومية لعصبة الامم ويؤيد الاختصاصيون في موضوع الانتداب وجوب تقرير شروط الانتداب في كل حالة عن

طريق الجمعية العمومية • وفي هذا الشأن يقول اللورد روبـــرت سيسل « اذا لم يكن تعيين شروط الانتداب من عمل عصبة الامـم نفسها ، فان نظام الانتدابات يصبح عندئذ لعبة بعيدة المدى في السخف، ومهزلة مشينة موثقة العرى في الهزل ، اذا ترك لكل دولة منتدبة ، بالاتفاق مع فريق من الاعضاء المحالفين لها ، تحديد وظائفها وسلطاتها وصلاحياتها فانها لن تلبث ان تنظم شروط صك الانتداب وفقا لرغباتها واهوائها وتطلق لنفسها العنان في الحكم والادارة » • (عن كتـاب الدكتور فريد زين الدين ـ اصول مراقبة الانتداب ـ بالفرنسية ـ باريس ١٩٣٢ ص ٦) •

هذا على ان صـــك الانتـــداب على فلسطين الذي وضع كل نص فيه ليخدم غرض تهويد فلسطين لم يوضع لا من قبل الجمعية العمومية لعصبة الامم ، ولا من قبل مجلس العصبة ، حتى الحكومة البريطانية لم تنفرد بوضعه بل انها وضعته بالاشتراك مع « الجمعية الصهيونية » وكبار اليهود في انكلترا وانتهت من اعداده في شهر شباط سنة ١٩١٩ اى قبل اكثر من أربعة عشر شهرا يسبق اجتماع مجلس الحلفاء الاعلى في سان ريمو (٢٥ـ٤ـ١٩٢٠) وتقريره انتداب بريطانيا على فلسطين ، قبل تقرير عصبة الامم رسميا ذلك الانتداب • وصك الانتداب يتطابق والمشروع الذى عرضته الجمعية الصهيونية عـــلى مؤتمر الصلح في فرساي (شباط ١٩١٩) • ويقول حاييم وايزمن في مذكراته (ص ٣٤٧ـ٢٤٨ بالانكليزية) ان بنجامين كوهين (وهو يهودى امريكى مهنته صياغة العقود) كان يتولى مع سكرتير اللورد كيرزن (وزير الخارجية البريطانية حينذاك ، والذي خلف بلفور)

صياغة صك الانتداب ووضع نصوصه ومواده وبعد ذلك أقرته الوزارة البريطانية وقدمته الى عصبة الامم فأقرته أيضا كما هو معروف .

٣ ـ حيث ان الغرض من « الانتداب » ، كما جاء في المادة ٢٢ من ميثاق عصبة الامم ، تدريب شعوب معينة من قبل دول منتدبة واسداء المشورة والمساعدة الادارية لتلك الشعوب ريثما تستطيع القيام لوحدها (فقرة ٢ و ٤ من المادة ٢٢) فالمفروض ان تقام في الاقطار الموضوعة تحت الانتداب حكومات تمارس الادارة والحكم والسيادة تسدى لها المشورة والمساعدة الادارية ، وفي ظل احكام الدستور الذى يبرمه ممثلو شعب الاقليم . ولكن صك الانتداب على فلسطين لا يقرر اقامة مثل هذه الحكومة الوطنية لفلسطين ـ وحتى الاشارة الى مؤسسات الحكم الذاتي التي أشارت اليها المادة ٢ من الصك ، لم تسمح بها دولة الانتداب لاكثرية السكان العرب ، على خلاف الامر بالنسبة لليهود . وبديلا عن ذلك تولت حكومة الانتداب نفسها شؤون الحكم ومارست أعمال السيادة . وقد أسميت السلطة التي تقوم بالحكم « ادارة فلسطين » ، ولم يرد تعبير حكومة فلسطين الا في المادة الاخيرة من صك الانتداب وهي تتحدث عن حكومة فلسطين » التي تكون قائمة بعد انهاء الانتداب ، بأن تحترم هذه الحكومة « الالتزامات المالية التي تحملتها ادارة فلسطين بصورة مشروعة في عهد الانداب » (م٢٨) من صك الانتداب . وهذا تأكيد على أنه لا حكومة لفلسطين فى عهد الانتداب .

وبدلا من الدستور الذى يفترض اصداره لتحديد السلطات

والعلاقات بينها وتنظيم شؤون الحكم وتبيان الحقوق العامة والواجبات، صدر عن حكومة الانتداب في سنة ١٩٢٢ (أي قبل نفاذ الانتداب) قانون يتضمن سياسة مؤداها ـ كما هو شأن صك الانتداب نفسه ـ استحداث شعب يؤتي به من الخارج ليحل محل شعب الاقليم •

وليست الحكومة الوطنية في فلسطين وحدها مفتقدة في صك الانتداب ، بل ان الشعب العربي مفتقد في الصك أيضا ، ففي حين نجد صك الانتداب مليىء بكلمات «اليهود ووطن قومي لليهود» و«الجمعية الصهيونية » و « الوكالة اليهودية » و « الهجرة اليهودية » و « حشد اليهود » و « استعمار يهودى » و « أرض لليهود » و « الجنسية الفلسطينية لليهود » و « اعياد يهودية » و « اللغة العبرية » لا نجد ذكرا للعرب في الصك اطلاقا • كان لم يكن فى فلسطين يوم فرض الانتداب عليها عرب ، وهم في واقع الامر يومذاك ٦٥٠ الفا ويشكلون أكثر من تسعين بالمائة من مجموع السكان • والمرة الوحيدة التي جاءت فيها كلمة تتصل بالعرب في الصك هي ما جاء في المادة ٢٢ بان « تكون الانكليزية » والعربية والعبرية » اللغات الرسمية لفلسطين » وحتى في هذه المرة الوحيدة لم تأت كلمة « العربية » لوحدها بل جاءت الى جانب « العبرية » •

٤ ـ ان المباديء الاساسية لنظام الانتداب كما جاءت به المادة ٢٢ من عهد عصبة الامم هي :

أ ـ سلامة أراضي القطر الذى فرض عليه الانتداب لمصلحة شعب القطر •

ب ـ حماية شعب القطر الذى فرض عليه الانتداب •

فاذا رجعنا الى صك الانتداب نتحرى كم حرص هذا الصك على سلامة المبدأين المتقدمين لوجدنا :

أ ـ بالنسبة لامانة الحفاظ على أراضي القطر لمصلحة شعب القطر :

ينص الصك في مادته الثانية على ان « الدولة المنتدبة مسؤولة عن وضع البلاد في أحوال سياسية وادارية واقتصادية تضمن انشاء الوطن القومي اليهودي » .

وتقرر المادة ٦ من الصك ان « على ادارة فلسطين ـ مع ضمان عدم الحاق الضرر بحقوق ووضع فئات الاهالي الاخرى ، ان تسهل هجرة اليهود في أحوال ملائمة وان تشجع بالتعاون مع الوكالة اليهودية « حشد اليهود في الاراضي الاميرية والاراضي الموات غير المطلوبة للمقاصد العمومية » .

ب ـ وبالنسبة لحماية شعب القطر الذي فرض عليه الانتداب :

من الواضح ان شعب القطر الذي فرض عليه الانتداب هو الشعب في الوقت الذي تقرر فيه الانتداب ، وأيا كان هذا الوقت سواءا اعتبرناه يوم قرر مجلس دول الحلفاء في سان ريمو وضع فلسطين تحت الانتداب البريطاني (٢٥ـ٤ـ١٩٢٠) أو يوم صادق مجلس عصبة الامم على الانتداب البريطاني على فلسطين (٢٤ـ٧ـ١٩٢٢) يتكون من أكثرية عربية تكاد تقرب من مجموع الشعب ، فان نسبة العرب الى مجموع السكان في شهر نيسان عام ١٩٢٠ هي ٥ر٩٠٪ ونسبتهم يوم مصادقة العصبة على صك الانتداب في تموز ١٩٢٢ هي ٤ر٨٩٪ ، وهذه الاكثرية الساحقة التي تكاد تقرب

من مجموع السكان أنكر وجودها في صك الانتداب ولم يعترف لها بأي حق سياسى ، وأكثر من ذلك فقد اضطهد الشعب العربي في فلسطين وسحق ، ليحل محله سكان وافدون من خارج القطر ، فأين هذا من سياسة حماية شعب القطر الموضوع تحت الانتداب • ان صك الانتداب بني في واقع الامر على أساس تهويد فلسطين كما هو مدون في نصوصه (انظر بوجه خاص الديباجة والمواد ٢ و٤ و٦ و٧ و١١) هذه السياسة التي جعلت من خمسين ألف يهودي في فلسطين عند الاحتلال البريطاني في سنة ١٩١٧ ، ستماية وخمسين الفا عند انهاء الانتداب البريطاني في مايس ١٩٤٨ •

٥ ـ يتبين من نصوص صك الانتداب على فلسطين ـ والتي أشرت فيما تقدم الى النقاط الرئيسية فيه ـ انه بني على أساس تحقيق انشاء دولة يهودية في فلسطين يؤتى بهم من كافة أنحاء العالم ، وحيث ان فلسطين لا تتسع لهؤلاء الوافدين ولشعبها في آن واحد ، فليطرد اذن شعبها العربي خارج وطنه ، وليعطى وطنه الى اولئك المهاجرين من اليهود • وواضح ان هذا الغرض يتجاوز نطاق اختصاص الدولة المنتدبة كما حددته المادة ٢٢ من ميثاق عصبة الامم •

واضح اذن مما تقدم ان مجلس دول الحلفاء المجتمع في سان ريمو اعتدى على حقوق شعب فلسطين عندما وضع « النصوص اليهودية » في صك الانتداب ولم يكن لمجلس عصبة الامم نفسه أن يقر تلك النصوص ، فانه لا معاهدة فرساي ، ولا ميثاق عصبة الامم أجاز المبادىء التي تضمنها صك الانتداب لصالح الصهيونية • ومعاهدة لوزان ـ وهي المعاهدة الوحيدة المعتبرة التي تقرر وضع فلسطين

القانوني لم تحتو على شيء يتعلق بوطن قومي لليهود فيها • ولم يكن أحد يملك أن يقرر شيئا من ذلك خلاف حقوق وارادة ومشيئة شعب فلسطين الذي يملك هو وحده حق تقرير مصيره •

٦ – انه لمن الممكن بالاضافة الى التلخيص المتقدم عن صك الانتداب على فلسطين وتعارضه مع المبادىء التي جاء بها نظام الانتداب وتعارضه مع أحكام المادة ٢٢ من ميثاق عصبة الامم وهي المادة الوحيدة في الميثاق التي يستند اليها نظام الانتداب ويستمد قوته القانونية منها – انه لمن الممكن بالاضافة الى ما تقدم ، ولغرض معرفة مدى الانحراف في صك الانتداب على فلسطين لمصلحة الصهيونية ، مقارنة صك الانتداب على فلسطين بصك الانتداب على سورية ، وقد كانت فلسطين جزءا من سورية يسمى سورية الجنوبية •

٧ – والآن وبعد أن بينت مخالفة صك الانتداب على فلسطين لميثاق عصبة الامم ، أبين فقرة أخيرة في موضوع الصك ، وهي نقطة قانونية تتلخص في ان كل مخالفة في صك الانتداب لاحكام المادة ٢٢ من ميثاق عصبة الامم يعتبر بمثابة تعديل لميثاق العصبة ، وحيث ان صك الانتداب أقره مجلس العصبة (المتكون من أربع دول دائمية هم دول الحلفاء وأربع دول غير دائمية) ، في حين ان ميثاق العصبة يصدر من الجمعية العمومية للعصبة المتكونة من جميع أعضاء عصبة الامم ، وأي تعديل فيه لا يمكن أن يتم الا من قبل الجمعية العمومية

للعصبة • وحيث ان المادة ٢٠ من ميثاق عصبة الامم تقرر الغاء كل التزام يخالف الميثاق سواءا كان سابقا أم لاحقا لابرام الميثاق • لكل ما تقدم تكون النصوص اليهودية في صك الانتداب باطلة ، وما وقع في ظلها واستنادا اليها باطل ، يفتقد المشروعية فلا يستند اليه ولا تترتب عليه أية نتيجة •

ـ ٤ ـ

انتهـاء الانتداب

بطلان التوصية بتقسيم فلسطين وعدم مشروعية قيام اسرائيل :

صك الانتداب على جوره بالنسبة للعرب ، وبالرغم من صياغة أحكامه ليكون في خدمة مصالح اليهود ، محققا لهـم مطامعهم باقامة دولة لهم في فلسطين ، طبقته دولة الانتداب أسوأ مما تتحمل حتى نصوصه السيئة ، واستغل الصهاينة أحكامه أسوأ استغلال بمساعدة الادارة البريطانية بحيث كسبوا منها مغانم أخرى أكثر مما منحهم الصك .

ولا يتسع مجال هذه المحاضرة ـ لا موضوعا ولا وقتا ـ لـكي نتناول بالحديث مسلك بريطانيا المنحاز لليهود والمعادي للعرب في ممارساتها لسلطات دولة الانتداب على فلسطين ، ولكني أشير كمثال على ذلك الى موضوع المهاجرة اليهودية الى فلسطين ، تلك المهـاجرة التي فتحتها الحكومة البريطانية في ظل الانتداب ، ولنقارن عـدد اليهود عندما دخلت بريطانيا الى فلسطين (١٩١٧ ـ ١٩١٨) وقد كان خمسين ألف يهـودي من مجموع السكان البـالغ سبعمائة الف (أي ٧٪) في حين أبلغت بريطانيا عددهم في ظل حكمها وعنـدما أنهت انتدابها (١٩٤٨) ستماية وخمسين ألف من مجموع السكان

البالغ مليونين وخمسة وستين ألفا (أي ٣٣٪) وقد كان قليلا من هذه الزيادة بفعل الزيادة الطبيعية للعدد الاصلى (خمسين ألف) والاغلبية الكبرى بفعل المهاجرة •

وتبدو أهمية ازدياد عدد اليهود في فلسطين عن طريق الهجرة وازدياد نسبتهم من ٧٪ الى ٣٣٪ من السكان ، تبدو هذه الاهمية في ناحية تهيئة بريطانيا لهم ظروفا ملائمة لاقامة دولة لهم في فلسطين ، وتنفيذ مشروع التقسيم الذي فكرت به بريطانية مرات متعددة قبل تنفيذه فعلا في سنة ١٩٤٨ •

أشير الآن الى طريقة انهاء بريطانيا انتدابها على فلسطين ، وتسليمها لاجزاء كبيرة من فلسطين لليهود لاقامة دولة لهم فيها •

طريقة انهاء بريطانيا انتدابها على فلسطين ، مع عدم اقامتها حكومة فلسطينية تستلم منها شؤون الحكم ، وتسليمها لاجزاء كبيرة من فلسطين لليهود لتكون قاعدة في اعلان دولة لهم فيها :

مهمة الدولة المنتدبة في انتداب من النوع (أ) كما رأينا من نص المادة ٢٢ ، فقرة ٤ من ميثاق عصبة الامم هو اسداء المشورة والمساعدة الادارية الى شعب اعترف بالاساس بجدارته للاستقلال مع حاجته الى المشورة والمساعدة ريثما يستطيع الوقوف لوحده • والمفروض أن يقام لهذا الشعب مؤسسات للحكم الوطني تقدم له تلك المشورة والمساعدة حتى تكتمل بها للشعب الذي مارس السلطة عن طريق مؤسساته أسباب الوقوف لوحده وحكم نفسه بنفسه • عندئذ تنتهي مهمة الدولة المنتدبة وينتهي الانتداب • ولو ان بريطانيا فعلت ذلك وأقامت مدة انتدابها على فلسطين مؤسسات للحكم الوطني الفلسطيني ، لكانت هذه المؤسسات تستلم السلطة كاملة عند انتهاء

الانتداب في سنة ١٩٤٨ • ولكن بريطانيا لم تقم لفلسطين أية حكومة من أهل البلاد لان معنى اقامة مثل هذه الحكومة أن تتمثل فيها أكثرية السكان وهم العرب ، بنسبتهم العددية ، وقد كان العرب وظلوا أكثرية السكان طيلة مدة الحكم البريطاني • في حين سمحت بريطانيا لليهود ، بل شجعت اقامة حكومة لهم تحت ظل الانتداب لهـا كل تشكيلات الحكومات ، هيئة منتخبة من اليهود وسلطة تنفيذية هي « الوكالـة اليهودية » تتوزع فيها أعمال الوزارات ، وجيش هو جيش الهاكاناه ، ومؤسسات اخرى ثقافية ومالية واقتصادية وتنظيمية وغيرها •

وقد اعترفت الحكومة البريطـانية في المذكرة التي قدمتها في سنة ١٩٤٧ الى لجنة الامم المتحدة الخاصة بفلسطين ان عدم اقامتها أي وضع دستوري في فلسطين مدة الانتداب هو لان تأسيس حكومة وطنية في فلسطين يمنع تنفيذ وعـد بلفور الذي أعطتـه الحكومة البريطانية الى اليهود ، واليكم نص هذا الاعتراف ، قالت :

« ليس هناك بحث عن اعتبار شعب فلسطين أقل تقدما من جيرانه في العراق وسوريا ، ولكن الحكومة ملزمة بوعد سابق لميثاق عصبة الامم ولن تستطيع السماح بتطور وضع دستوري في قطر أخذت على عاتقها مسؤولية تجـاه الدول المتحالفة الكبرى ، ذلك التطور الذي يجعل تنفيذ العهد الذي قطعته على نفسها وبالنيابة عن حلفائها أمرا غير عملي •• فمن الواضح تماما أن يمنع تأسيس حكومة وطنية في هذه المرحلة تنفيذ الوعد الذي أعطته الحكومة البريطانية الى الشعب اليهودي • » (ترجمة الدكتور فاضل حسين بعنوان تاريخ فلسطين السياسي تحت الادارة البريطانية ص ١١) •

وقالت لجنة التحقيق الملكية (لجنة بيل) في تقريرها (١٩٣٧) :
« نقولها بجملة واحدة ، نحن لا نستطيع في الوضع الحاضر في فلسطين أن نوفق بين مطالبة العرب بالحكم الذاتي وبين ضمان تأسيس الوطن القومي اليهودي » . (المرجع السابق ص ٣٨) .

* * *

وفي موضوع انهاء بريطانيا انتدابها على فلسطين ، أعرض عليكم الوقائع التي تمت في هذا الشأن حتى اعلان اسرائيل قيامها في مساء يوم ١٤-٥-١٩٤٨ لكي تتبينوا من الوقائع نفسها ، ومن غير حاجة الى تعليق أو تعقيب مدى مسؤولية بريطانية - دولة الانتداب التي يفترض أن تكون مؤتمنة على حقوق الشعب المنتدب عليه - مدى مسؤوليتها عن جريمة اغتصاب وطن الشعب العربي الفلسطيني واعطائه الى من لا حق له فيه ، وسأعرض الاحداث بخطوطها العريضة وباختصار كثير .

في ٢٦-٢-١٩٤٧ أعلنت بريطانيا عن عزمها على انهاء انتدابها على فلسطين . وفي ٢-٤-١٩٤٧ طلبت دعوة الجمعية العامة للامم المتحدة الى عقد دورة غير عادية لبحث قضية فلسطين . وانعقدت هذه الدورة في المدة من ٢٨-٤-١٩٤٧ الى ١٥-٥-١٩٤٧ وتقرر فيها تأليف لجنة خاصة مكونة من احدى عشرة دولة لدرس القضية وتقديم مقترحات .

اقترحت الاكثرية في هذه اللجنة ، تقسيم فلسطين الى دولة يهودية ودولة عربية ، وانشاء منطقة دولية في القدس .

اجتمعت الجمعية العامة لمناقشة تقرير اللجنة بشقيه ، تقرير

الاكثرية الذي اقترح التقسيم وانشاء دولتين في فلسطين عربية ويهودية ، وتقرير الاقلية الذي رفض التقسيم واقترح انشاء دولة اتحادية فلسطينية تشمل البلاد كلها ، وقررت الجمعية العامة احالة الموضوع الى اللجنة السياسية الخاصة . ولا يتسع الوقت لكي نتحدث عن موقف الدول كلها من هذه القضية ، الا اني ابين ان العرب وقد رأوا موقف الدول الكبرى بجانب التقسيم ، لاسيما الولايات المتحدة التي أعلنت انها ستكافح لاقرار التقسيم واقامة الدولة اليهودية وبالنظر لما يعرفونه من نفوذها في أوساط هيئة الامم ، ان العرب وقد تبين لهم ذلك تقدموا بمشروع قرار يقضي بانشاء حكومة مركزية واحدة تتولى مؤقتا ادارة فلسطين كلها ، على أن يتم جلاء بريطانيا عن فلسطين بعد سنة واحدة من قيام هذه الحكومة ، وأن تتولى هذه الحكومة اجراء انتخابات عامة لجمعية تأسيسية تقوم بوضع دستور ديموقراطي للبلاد بكاملها على أساس وحدتها واستقلالها .

ولكي تنسف بريطانيا المشروع العربي هذا الذي يتوقف على بقاء القوات البريطانية سنة في فلسطين من بدء قيام الحكومة الفلسطينية الواحدة ، أعلن مندوبها عزم حكومته على الجلاء فورا واصرارها على الاسراع فيه وان حكومته غير مستعدة لتحمل أية مسؤوليات جديدة وعدم استعدادها للاشتراك في تنفيذ أي حل لا يقبل به العرب واليهود معا وطالب الامم المتحدة بالاسراع في اتخاذ ما تراه من حل ، وهو يعلم مقدما ما هو الحل الذي تتجه اليه الاكثرية حينذاك ، كما اتضح للجميع ان القصد من هذا الاعلان تدمير مشروع القرار العربي .

اقترعت اللجنة الخاصة على المشروع العربي فأيدته اثنتا عشرة دولة ورفضته ٢٩ دولة وامتنعت عن التصويت ١٤ دولة .

شرع رئيس اللجنة الخاصة في عرض المشروع الذي يوصي بالتقسيم للاقتراع عليه ، فأثار المندوبون العرب عدم صلاحية هيئة الامم المتحدة لفرض أي حل على شعب فلسطين ضد رغبته وموافقته وطلبوا احالة القضية الى محكمة العدل الدولية لابداء الرأي القانوني فيها . فلم يقبل هذا الاقتراح بأكثرية صوت واحد فقط (رفض الاقتراح بأكثرية ٢١ صوتا وأيده ٢٠ صوتا وامتنع ١٥ عن التصويت).

جرى الاقتراع على التوصية بالتقسيم في ٢٥-١١-١٩٤٧ فنال ٢٥ صوتا وكان ضده ١٣ صوتا وامتنع عن التصويت ١٧ . ولما كانت الـ ١٥ صوتا تقل عن أكثرية الثلثين التي يتطلبها اقرار الاقتراح في الجمعية العامة فقد تأجل التصويت حتى ٢٩-١١-١٩٤٧ . وبذلت الولايات المتحدة خلال هذه الفترة كل جهودها ومساعيها وبكل الوسائل ومنها التهديد والضغط بانواعه على حكومات الدول التي أعلن مندوبوها رفض مشروع التقسيم حتى استطاعت أن تغير موقف سبع من الدول كانت تعارض التقسيم وصوتت ضده في اللجنة الخاصة فصوتت خمس منها الى جانب التقسيم وامتنعت دولتان من تلك الدول السبع عن التصويت . وهكذا كتب الخزي والعار على الولايات المتحدة لموقفها هذا ، كما كتب عليها لمواقف اخرى لها كثيرة .

تبنت أكثرية الجمعية العامة التوصية بالتقسيم اذ نال ٣٣ صوتا وعارضه ١٣ صوتا وامتنعت عن التصويت عشر دول . وكانت التوصية بالتقسيم بالقرار الذي يحمل رقم ١٨١ (٢) وهو :

« توصي الجمعية العامة المملكة المتحدة بصفتها الدولة المنتدبة
« على فلسطين جميع أعضاء هيئة الامم المتحدة بتبني مشروع
« التقسيم وتنفيذه مع ابقاء الوحدة الاقتصادية كما مفصل أدناه ».
(انظر الملحقين ٦ و ٧)

وعينت الجمعية العامة لجنة من خمس دول لتنفيذ المشروع وطلبت الى مجلس الامن أن يقدم الى هذه اللجنة القوة الضرورية لوضع المشروع موضع التنفيذ .

وكما تعلمون فقد رفض عرب فلسطين الذين يشكلون أكثرية السكان قبول هذا المشروع ، وعارضوا تنفيذه . ولم تستطع اللجنة الذهاب الى فلسطين في الظروف المضطربة التي كانت سائدة آنذاك ، بسبب الاشتباكات الدموية في فلسطين ، فتقدمت اللجنة بدعوة مجلس الامن الى الانعقاد لبحث الحالة المضطربة في فلسطين وأدلى رئيس اللجنة بشهادة أمام المجلس أبان فيها استحالة العمل وسط العنف السائد ، وقال انه اذا اريد تنفيذ التقسيم فيجب ارسال جيش دولي لتنفيذه بالقوة ، والبديل عن ذلك هو اهمال التقسيم نهائيا .

وقال ممثل الولايات المتحدة في جلسة مجلس الامن المنعقدة بتاريخ ١٩-٢-١٩٤٨ ان حكومته لم تعد ترى التقسيم ممكنا وعمليا ، وانها تقترح وضع فلسطين تحت الوصاية الدولية ، وأن تعود القضية بكاملها الى الامم المتحدة .

رفض مجلس الامن تقديم المعونة لفرض التقسيم على العرب بالقوة ، وأبدى في ذلك ان توصيات الجمعية العامة لا تتصف بما من شأنه استخدام القوة في التنفيذ على الفريقين وقرر - بتوصية من

الاعضاء الدائمين ـ أن يدعو الجمعية العامة الى عقد اجتماع آخر للنظر في مستقبل فلسطين .

اجتمعت الجمعية العامة في دورة خاصة في المدة من ١٦-٤ الى ١٤-٥-٤٨ ، وأعاد ممثل الولايات المتحدة ما سبق أن أبداه في مجلس الامن بتبنيه مشروعا جديدا يرمي الى العدول عن التقسيم لاستحالة تنفيذه واستبداله بالوصاية الدولية . وقد فسر هذا الموقف بعدئذ بأنه كان خدعة الغرض منها تخدير العرب عن مقاومة التقسيم بالقوة في حين كانت تعمل بريطانيا شريكتها في الجريمة على تقوية اليهود باعطائهم السلاح من مستودعاتها ومعسكراتها في فلسطين وتسليمهم الاماكن التي هم فيها أقوياء تمكينا لهم من تنفيذ التقسيم بالقوة عندما يحين الوقت لذلك .

في هذه الفترة وفي ١٧-٤-١٩٤٨ اتخذ مجلس الامم قرارا بدعوة جميع المنظمات والاشخاص في فلسطين الى وقف أعمال العنف والارهاب والتدمير والحيلولة دون وصول مسلحين أو قوات غير نظامية الى البلاد ووقف استيراد الاسلحة والتوقف عن أي نشاط سياسي حتى تتم اعادة النظر في مستقبل البلاد السياسي .

في ١٤-٥-١٩٤٨ اتخذت الجمعية العامة القرار رقم ٢ أيس/ ١٨٦ يقضي بتأكيد الهدنة وبتعيين وسيط للامم المتحدة تقوم باختياره لجنة مؤلفة من الدول الخمس الكبرى وتكون مهمته الاساسية تأمين الخدمات المشتركة في فلسطين وضمان حماية الاماكن المقدسة ، وايجاد وضع سلمي في البلاد واختارت اللجنة المذكورة الكونت

فولكه برنادوت رئيس جمعية الصليب الاحمر السويدية ليتولى دور الوسيط .

يقول الاستاذ فارس الخوري بحق ، ان قرار الجمعية العامة للامم المتحدة في ١٤-٥-١٩٤٨ انتخاب وسيط لايجاد حل سلمي لقضية فلسطين يعني انها - أي الجمعية العامة - قد صرفت النظر عن قرار ٢٩-١١-١٩٤٧ القاضي بالتوصية بالتقسيم » (مجلة الابحاث - محاضرته بمناسبة يوم الامم المتحدة عدد ٤ س١ ديسمبر ١٩٤٨).

وفي نفس اليوم الذي انفضت فيه دورة الجمعية العامة بعد أن اتخذت القرار سابق الاشارة اليه ، بدت خطوط المؤامرة الامريكية - الانكليزية واضحة للعيان ، في هذا اليوم الذي أعلنت بريطانية انه الموعد الذي عينته لانتهاء انتدابها على فلسطين ، وفي تمام الساعة السادسة زوالية مساءا أعلن اليهود في تل ابيب قيام دولتهم ، وتشكيلهم حكومة مؤقتة ، متغاضين عن قرار مجلس الامن في ١٧-٤-١٩٤٨ القاضي بوقف كل نشاط سياسي ،ضاربين عرض الحائط قرار الجمعية العامة في ١٤ مايس . وفي الدقيقة الاولى من اعلان اليهود قيام دولتهم أعلن ترومان رئيس الولايات المتحدة اعترافه بدولة اسرائيل وان حكومتها الموقتة هي الحكومة الواقعية في تلك البلاد .

لماذا اذن كانت الدورة الخاصة ، وأين أصبحت قرارات مجلس الامن بالدراسة الجديدة لمستقبل فلسطين السياسي يستعاض بها عن التقسيم ، وبالنسبة للولايات المتحدة التي اعترفت باسرائيل في الدقيقة الاولى لاعلانها قيامها أين أصبح اقتراحها استبدال الوصاية الدولية بالتقسيم ، لم كان كل ذلك اذا لم يكن مؤامرة لتخدير العرب

والدول الصديقة معهم لتنفيذ التقسيم بالقوة وجعلـه أمرا واقعا وان خالف ميثاق الامم المتحدة نفسه ؟

وليس من شك في ان بريطانيا هيأت لليهود كل الظروف التي مكنتهم من أن يعلنوا قيام حكومتهم في ١٤ مايس ١٩٤٨ ، بدورها الذي لعبته في فلسطين لصالح الصهيونية منذ احتلالها فلسطين في سنة ١٩١٨ الى ١٩٤٨ تحت ظل الانتداب واستهدافها اقامة دولة لهم في فلسطين وتبنيها من أجل تحقيق ذلك (التقسيم) منذ وقت سابق لتوصية الجمعية العامة به ، ومن ذلك ما جاء بكتابها الابيض لسنة ١٩٣٩ ، وتوصية لجنة التحقيق الانكليزية ـ الامريكية سنة ١٩٤٦ ، وبدورها الذي لعبته في الاشهر القليلة التي سبقت ١٤ مايس ١٩٤٨ أيضا . ان من الوقائع المعروفة ان انكلترا بدأت بسحب قواتهـا تدريجيا من المناطق اليهودية وتسليم السلطات فيها الى اليهود ،وقامت العصـابات الصهيونية المسلحة بمهاجمة السكان العرب العزل من السلاح والآمنين في ديارهم في طبرية وصفد وعكا وحيفا ويافا ودير ياسين وغيرها فقتلت من استطاعت قتله وشردت الآخرين لتشغلهـا بالمهاجرين اليهود القادمين من خارج فلسطين ، وكانت نتيجة ذلـك كله الاستيلاء عـلى الاقسام التي أرادوا ـ في ذلك الوقت ـ اقامة دولتهم فيهـا ، كل ذلك تحت سمع حكومة الانتداب وبصـرها وبمسؤولياتها الانتدابية التي قالت في أعقاب الحرب العـالمية الاولى ـ عند توقيع ميثاق عصبة الامم ـ انها أمانة حضارية مقدسة !

بطلان التوصية بتقسيم فلسطين وعدم مشروعية قيام اسرائيل :

١ ـ القرار الذي أصدرته الجمعية العامة للامم المتحدة والذي يجرى على الألسنة والاقلام تسميته بـ « قرار تقسيم فلسطين » ليس الا « توصية » بمقتضى الفقرة الاخيرة من المادة العاشرة من ميثاق الامم المتحدة التي تقرر أن :

« للجمعية العامة أن تناقش أية مسألة أو أمر يدخل في نطاق
« هذا الميثاق أو يتصل بسلطات فرع من الفروع المنصوص
« عليها فيه أو وظائفه ، كما ان لها ـ فيما عدا ما نص عليه
« في المادة ١٢ أن توصي أعضاء الهيئة أو مجلس الامن أو
« كليهما بما تراه في تلك المسائل والامور . (الخط تحت
« الكلمة وضع من قبلي)

ومن المتفق عليه ان التوصيات التي تصدر عن الجمعية العامة للامم المتحدة غير ملزمة ، والتوصية موضوع البحث شأنها شأن التوصيات الاخرى غير ملزمة ولا يمكن أن يحتج بها على شعب فلسطين ولا على الدول العربية .

٢ ـ توصيات الجمعية العامة لا يمكن تنفيذها ما لم يقبل بها من يخصه الامر فيها ، وبما ان أكثرية أهل فلسطين وهم العرب رفضوا قبول التوصية بالتقسيم فانها تكون غير قابلة للتنفيذ وبالنتيجة لا حكم لها .

٣ ـ هذا الى انه ليس من سند للجمعية العمة يجيز لها تقسيم بلد واعطاء جزء منه الى آخرين دون موافقة أهل البلاد . ان تقسيم فلسطين لغرض انشاء دولة للاقلية ومن سينضم اليها من يهود العالم

معناه خلق دولة ، الامر الذي لا تملكه الجمعية العامة للامم المتحدة ويخرج عن صلاحياتها المخولة لها في الميثاق .

ان هناك حقيقة واضحة هي ان توصيات الجمعية العامة لا تمنح حقوقا لا كيان لها ، أو لا وجود لها في السابق ، وعليه فان قرار التقسيم لا يمكن أن يخلق حقوقا لفريق ـ هم اليهود في القضية موضوع البحث ـ لم تكن لهم . وحيث ان فلسطين ملك شعبها كله وكل شبر في هذا الوطن بل كل ذرة من ترابه هي ملك مجموع الشعب ومن حقوق الشعب في وطنه أن تكون له السيادة فيه ، وكذلك حقه في الوحدة الوطنية وفي سلامة أراضيه ، فانه ليس من حق أحد ، كائنا من كان ، أن ينتزع جزءا من هذا الوطن ويعطيه للغير ، حتى ولا الى فريق من السكان ـ اذا افترضنا ان من اعطي لهم جزء من الوطن هم من سكان البلد وليسوا وافدين من الخارج ـ ذلك لان في اعطاء جزء من الوطن الى جزء من السكان ينطوي على حرمان السكان الآخرين من جزء من وطنهم ، الامر الذي لا يملك اجراءوه أحد .

٤ ـ للجمعية العامة اختصاص محدد في الميثاق ، هو المبين في المادة الاولى منه التي تتضمن ان مقاصد الامم المتحدة هي :

- ☐ حفظ السلم والامن .
- ☐ انماء العلاقات الودية بين الامم على أساس احترام المبدأ الذي يقضي بالتسوية في الحقوق بين الشعوب وأن يكون لكل منها حق تقرير مصيرها .

□ تحقيق التعاون الدولي على حل المسائل الدولية ذات الصبغة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والانسانية .

ومن الواضح ان تقسيم بلد ما لا يدخل في واحد من هذه المقاصد ، كما انه لا يخدم واحدا من هذه المقاصد والاهداف ، وهو على الضد من ذلك يتعارض وهذه المقاصد ويخرج على مبادىء الامم المتحدة واغراضها ، فان من بين هذه المبادىء والاغراض ان يكون لكل شعب من الشعوب الحق في تقرير مصيره . ومن مقتضيات هذا الحق ان يمكن شعب فلسطين ـ بانتهاء الانتداب ـ من ممارسة حقه في تقرير مصيره بالاستفتاء او بأية وسيلة ديمقراطية اخرى ، حيث يكون الرأي ما تقرره اكثرية الشعب .

جاء في تقرير اللجنة الاولى لندوة رجال القانون العرب في الجزائر (تموز ١٩٦٧) عن حق تقرير المصير وقضية فلسطين « ان حق تقرير المصير هو حق كل شعب في ان يحكم نفسه وفي ان يختار بحرية مستقبله السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي . »

وبعد ان يشير تقرير اللجنة الى القرارات التي سبق ان اكدت فيها هيئة الامم حق تقرير المصير ، يذكر التقرير انه « جرت عادة الجمعية العامة للامم المتحدة على ان تطلب اجراء استفتاء او تشكيل حكومة وطنية بطريقة ديمقراطية قبل البت في مستقبل الاقاليم غير المستقلة احتراما منها لحق كل شعب في تقرير مصيره ، وتطبيق حق تقرير المصير على المشكلة الفلسطينية يؤكد حق شعب فلسطين في تكوين دولة مستقلة ، وهذا التطبيق يؤدي كذلك الى نفي امكانية انشاء دولة يهودية في فلسطين » .

وقد رأينا في استعراضنا للاحداث التي سبقت تبني اكثرية الجمعية العامة التوصية بالتقسيم ، ان العرب تقدموا بمشروع قرار الى اللجنة الخاصة يقضي بانشاء حكومة واحدة تتولى اجراء انتخابات لجمعية تأسيسية تضع دستورا ديمقراطيا للبلاد على اساس وحدتها واستقلالها وان يتأخر جلاء القوات البريطانية سنة لتحقيق ذلك ، وان بريطانيا لكي تهدم هذا الاقتراح البناء ، ولكي تعقد الموقف لغرض الحصول على اصوات تؤيد التقسيم ، اعلنت اصرارها على الانسحاب من فلسطين في الموعد الذى حددته سابقا (اى قبل اغسطس ١٩٤٨) .

ومع هذا فقدكان يمكن حل قضية فلسطين على اساس من وحدتها بتطبيق نظام الوصاية الدولية وفق احكام الفصل الثاني عشر من ميثاق الامم المتحدة وفيه تقرر المادة ٧٧ أنه « يطبق نظام الوصاية على الاقاليم الداخلة في الفئات الآتية مما قد يوضع تحت حكمها بمقتضى اتفاقات وصاية :

١ ـ (أ) الاقاليم المشمولة الآن بالانتداب .

قد كان يمكن اللجوء الى هذا النظام لو كانت النوايا خالصة لايجاد حل سليم لقضية فلسطين يتفق وحقوق الشعوب ، ولكن دولة الانتداب والولايات المتحدة الامريكية كانتا متآمرتان على حقوق شعب فلسطين العربي ومتفقتان جنائيا على مؤامرة ايجاد دولة يهودية في فلسطين ، ومشتركتان في جريمة بشعة ضد الامة العربية ووطنها بوجه عام . لذلك عملتا جهدهما لاقرار التوصية بالتقسيم خلافا لكل المبادىء التي عملت الانسانية من اجلها عبر تاريخها الطويل ، وخلافا لميثاق الامم المتحدة ، وهو يعد ثمرة كفاح الشعوب وتضحياتها في حرب

ضروس ، ولا يهم الولايات المتحدة بعد ذلك ولا يهم بريطانيا ان يطعن بالقرار هذه الطعون ، ما دام ان من الممكن تنفيذه بالقوة ، وما دامتا والصهيونية معهما قد هيأوا اسباب هذا التنفيذ ووسائله • وقد رأينا في استعراض الاحداث كيف تم لهم ذلك بكل سلاح غير مشروع ، كان منه الغدر والارهاب والمذابح والقتل الجماعى •

* * *

من كل ما تقدم يتبين لنا كيف ولدت اسرائيل ولادة غير مشروعة في ١٥ مايس ١٩٤٨ ، ولادة لا تستند على اى اساس مشروع من مقومات قيام الدول بمقتضى قواعد القانون الدولي •

غير ان بريطانيا والولايات المتحدة اللتين رعتا الحركة الصهيونية منذ أول ظهورها حتى اعلانها قيام دولة لها في فلسطين ، واصلتا دعم واسناد وحماية ورعاية هذا الكيان المزيف بعد اعلان قيامه ، وبقي عليهما الآن ان يضمنا لاسرائيل مقعدا في هيئة الامم المتحدة • وفي مناقشات الجمعية العامة حول موضوع قبول اسرائيل في عضوية الامم المتحدة اعترضت الدول العربية ودول اخرى على قبولها ، وكان من جملة ما ابدى في هذه المعارضة ان اسرائيل لا يمكن اعتبارها دولة نشأت بطريقة مشروعة فضلا عن ان حدودها غير معروفة ، وانها غير اهل لتحمل الالتزامات الدولية ومن ذلك انها لم تنفذ قرارات الامم المتحدة المتعلقة بفلسطين ذاتها • لكن الجمعية العامة ـ رغم المعارضة ـ قبلت اسرائيل في عضوية الامم المتحدة بقرار اتخذته في ١٩٤٩/٥/١١ (القرار رقم ٢٧٣ (٣) ، غير ان الجمعية العامة ربطت ربطا مباشرا

بين قبول اسرائيل في عضوية الامم المتحدة وبين تنفيذ القرار رقم ١٩٤ (٣) الصادر في ١٩٤٨/١٢/١١ القاضي بان من الواجب السماح للاجئين الراغبين في العودة الى ديارهم بهذه العودة في اول موعد ممكن من الوجهة العملية ، وان يعوض الذين لا يرغبون بالعودة عن ممتلكاتهم وعن كل ضياع او ضرر • واشار قرار قبول اسرائيل الى قرار التقسيم بالاضافة الى قرار حق اللاجئين في العودة وكانت اسرائيل بذلك من بين جميع الدول التي قبلت في عضوية الامم المتحدة منذ قيامها ، الدولة الوحيدة التي ربط قبولها بتنفيذ قرارات معينة أصدرتها الجمعية العامة (دكتور فائز صائغ ـ مجلة المعرفة ـ دمشق ـ آذار ١٩٦٦ ص ١٤٢) •

وها ان تسعة عشر عاما تمر ، ولم تنفذ اسرائيل قرارا واحدا من قرارات هيئة الامم يتعارض ومطامحها ومطامعها ، ولم تسأل ولم تحاسب على عدم التنفيذ بل هي ما زالت على الضد من ذلك تتحدى الامم المتحدة وقراراتها ، والعالم وشعوبه ، بباطلها وعدوانها ذلك انها مدللة الامبريالية ودول الاستعمار •

وبمناسبة اشارتنا الى قرار قبول اسرائيل في عضوية الامم المتحدة قد يرد تساؤل عما اذا كان ذلك يؤثر على موقف الدول العربية من ناحية عدم اعترافها باسرائيل ، والجواب على هذا التساؤل هو ان قبول اسرائيل في هيئة الامم لا يتعدى التمتع بحقوق العضوية ، وان ذلك لا يترتب عليه بطريقة ضمنية اعتراف كل الدول الاعضاء بتلك الدولة التي قبلت في المنظمة • فان هذا القبول لا يؤثر في العلاقات بين دولة

وبين كل عضو في المنظمة (دكتور محمد حافظ غانم ـ مبادىء القانون الدولي العام ص ٢٩٦) وكمثال على ذلك لاحظوا موقف الاتحـــاد السوفياتي من حكومة فرموزا ، وموقف الولايات المتحدة من جمهورية كوبـــا .

ـ ٥ ـ

اهداف الاستعمار من اقامة دولة لليهود في فلسطين

اذا لم يكن لليهود حق تاريخي في فلسطين ـ كما رأينا ـ وكان ادعاؤهم بما يسمونه حق العودة استنادا للحق التاريخي ادعاء واه لا يقوم على اساس من الحقائق التاريخية ، ولا سند له من مفاهيم القانون الدولي ، وكان العرب هم اهل فلسطين باكثريتهم التي تقرب من مجموع السكان منذ اكثر من ثلاثة عشر قرنا على الاقل ، ـ اذا لم نستند الى انهم كانوا سكان فلسطين قبل ذلك ايضا • واذا كانت فلسطين جزء من الوطن العربي لا يختلف عن اى جزء آخر منه ، حتى انه لم تكن لها حتى نهاية الحرب العالمية الاولى حدود اقليمية بالشكل الذى اصطنع لها في نهاية الحرب المذكورة ، اذا كان كل ذلك واضحا فلماذا كان موقف بريطانيا على الوجه الذى رأيناه بان اخذت على عاتقها تهويد فلسطين وبدأت مخططها في تنفيذ هذا الهدف بان أصدرت تصريح بلفور ثم قامت بهذه المهمة عن طريق انتدابها على فلسطين • ولماذا سلمت فلسطين لليهود فعلا في مسرحية اعلانها عن انهائها انتدابها على فلسطين فخانت امانة الانتداب ولم تقم في هذا القطر حكومة تتسلم مسؤوليات الحكم فيه كما جرى في كل الاقطار الاخرى

التي كانت تحت الانتداب البريطاني • ولماذا اختلف الامر في فلسطين وحدها دون جميع الاقطار تحت الانتدا ب، ولماذا كان شعب فلسطين باكثريته العربية الشعب الوحيد في العالم الذى يحرم من ممارسة حق تقرير المصير ؟ هل ان بريطانيا تجهل كل هذه الحقائق التي لا يجهلها احد ؟ وهل تجهل هذه الحقائق الولايات المتحدة الاميركية فانظمت الى بريطانيا في جريمتها البشعة ضد شعب فلسطين ، وضد وطنهم ولا تزال تغمس يدهـا في دماء ضحاياها وضحايـا ربيبتها وربيبة بريطانيا والاستعمر ، اسرائيل ؟

البحث في هذه النقاط يخرج عن موضوع هذه المحاضرة كمـا تلاحظون من عنوانها ، لذلك فلا اريد ان اجعل من هـذا الموضوع الذي عرضته الان فصلا من فصول هذه المحاضرة ، هذا بالاضافة الى ان الموضوع معروف ، ولم تعد الدوافع وراء موقف انكلترا والولايات المتحدة والامبريالية العالميـة خفية بحيـث تتطلب استطلاعا للكشـف عنها ، ولكني اريد ان اقـول كلمة مختصرة في هـذا الشأن لربـط الاحداث مع بعضها ، واستكمالا للصورة موضوع بحثنا ، ولاقدم لكم بعض الاستشهادات على ما نعرفه من ان اسرائيل انما اقيمت في قلـب الوطن العربي حيث يلتقى مشرقه بمغربه ، وفي هذه المنطقة الحيويـة من العالم في حوض البحر الابيض المتوسط وفي الطريق الموصل بين آسيا وافريقية ، وبجوار قناة السويس شريان المواصلات العالمية ، انما يقصـد منـه ـ اى اقامة اسرائيل ـ ان تكـون اداة لخدمـة اغـراض الاستعمار ، وتحقيق اهداف دوله ، وان تكون لها قاعدة امامية تنطلق منها لتنفيذ مخططاتها ، وعرقلة حركة التحرر الوطني للبلاد العربية ،

ووضع الموانع امامها في حركتها لتطوير حياتها ، واقامة حاجز جغرافي بين اقطار المشرق العربي ، ومغربه ، بمنع الاتصال البري بين هذين الجانبين من وطن واحد تسكنه امة واحدة تسعى لتحقيق وحدتها • ان نظرة الى الخارطة ترينا كيف منع قيام اسرائيل الاتصال البري بين لبنان والاردن والسعودية ـ ومن ثم بقية الاقطار العربية في المشرق ـ من جهة ومصر ـ وبقية الاقطار العربية في المغرب ـ من الجهة الاخرى • والعدوان الثلاثي على مصر في سنة ١٩٥٦ • وعدوان حزيران ١٩٦٧ يعطيانا الدليل المادي على ان اسرائيل انما هي قاعدة للامبريالية العالمية ضد حركة التحرر الوطني للبلاد العربية ، تحقق بها دول الاستعمار مخططاتها لقاء مكاسب تنالها اسرائيل لتوطد بها جودها ، وان استخدام اسرائيل للتغلغل الامبريالي في افريقية وآسيا يفسر لنا حرص دول الاستعمار على ضمان مرور السفن الاسرائيلية في خليج العقبة ، وغير ذلك من مظاهر الحلف بين الصهيونية والاستعمار كثير ، فان اسرائيل نفسها انما هي جزء من الامبريالية العالمية ، ولا يتسع وقت هذه المحاضرة ولا مجالها ان نزيد الكلام في هذا الموضوع ، الذى اصبح في الواقع معروفا بحيث لا يتطلب مزيدا من القول فيه ، حتى ولا الاستشهاد عليه بدليل ، واذا كنت ساذكر الآن بعض الاستشهادات فاني قصدت ان اقدم بعض الادلة التي ترجع الى زمن سابق على صدور تصريح بلفور ، لكي اتوصل الى القول بان هدف اقامة اسرائيل لدى بريطانيا هدف قديم ساير حركة الاستعمار البريطاني في عنفوانه • وسوف اشير الى بعض هذه الدلائل باختصار تاركا لكم الرجوع الى المراجع المعتبرة في الموضوع للتزود

بالتفاصيل .

واشير اولا الى ما ترويه لنا المدونات التاريخية في تاريخ القرن التاسع عشر من ان بالمرستون وزير خارجية بريطانية ثم رئيس وزرائها بعدئذ فكر في ان يقيم حاجزا يعزل مصر عن بقية البلاد العربية شرقي سيناء ، وكان ذلك في ايام محمد علي باشا وحربه مع الدولة العثمانية التي فتح بها الحجاز ونجد وفلسطين وسورية وتقدم شمالا في الاناضول ، فلقد اقلقه ما رأى في ذلك من قيام دولة عربيةواحدةممتدة من مصر الى المشرق تهدد خطوط المواصلات الامبراطورية والطريق الى الهند ، لاسيما وقد كان يرى النفوذ الفرنسي وراء محمد علي . اما الحاجز الذى فكر فيه فهو تجميع اليهود في فلسطين واقامة وطن قومي لهم فيها بحماية بريطانيا ورعايتها . وقد عمل بالمرستون على اجبار محمد علي على الانسحاب من البلاد التي فتحها والعودة الى مصر ورفض كل تسوية في ان يحتفظ محمد علي بسوريا او حتى سورية الجنوبية الى عكا مقابل انسحابه من الاناضول حيث كان يهدد الدولة العثمانية .

وفي تلك الايام التى نتحدث عنها انشأت بريطانيا قنصلية لها في القدس في سنة ١٨٣٨ « ومن غاياتها الرئيسة ـ كما يقول آي . ريناب في بحثه « الحلف بين الاستعمار والصهيونية » حماية اليهود بصورة عامة » (الترجمة العربية نشر مكتبة بغداد سنة ١٩٤٦ ص ١١) .

وفي سنة ١٨٤٢ قدم ابراهام بينش اليهودى النمساوى مذكرة الى كاننك وزير الخارجية البريطانية ، يقول له فيها بوجوب مضاعفة النفوذ البريطاني في الشرق الادنى بالاستناد الى المساعدة اليهودية ، وان ذلك يتحقق بتكوين مستعمرة يهودية في احسن اقسام فلسطين موقعا

وبضمانة الانكليز (الحلف بين الاستعمار والصهيونية ص ١١-١٢)٠

وفي اواخر القرن التاسع عشر رسم اللورد كتشنر والسر ريجنالد وينجيت عندما كان حاكما للسودان ـ خطة ترمي الى اقتطاع فلسطين من الدولة العثمانية باعتبار انها الحصن الشرقي لقناة السويس والحلقة التي ترتبط بالهند بـرا (الحلف بين الاستعمار والصهيونية ص ١٧) ، ويؤكد هذا تقرير اللجنة التي الفها كامبل نبرمان رئيس الوزارة البريطانية فى سنة ١٩٠٧ وكان هذا قد فكر باتخاذوسائـل وتدابير تحافظ على المصالح البريطانية وتحول دون انتهاء الامبراطورية البريطانية في آسيا وافريقية في يوم من الايام ٠

وقد جاء في تقريرها ما يأتي :

« هناك خطر مهدد يكمن في البحر المتوسط ـ بالذات ـ باعتباره
« همزة الوصل بـين الشـرق والغرب ، ويعيش في شـواطئه
« الجنوبية والشرقية ـ بصفة خاصة ـ شعب واحد تتوافر له
« وحدة التاريخ والدين واللغة وكل مقومات التجمع والترابط
« وذلك فضلا عن نزعاته الثورية وثرواته الطبيعية الكبيرة ٠٠
« فماذا تكون النتيجة لو نقلت هـذه المنطقـة الوسائل المدنيـة
« ومكتسبات الثورة الصناعية الاوربية وانتشر التعليم والثقافة؟٠٠
« اذا حـدث ذلـك فسـوف تحـل حتمـا الضربـة القاضيـة
« بالامبراطورية ٠٠ وعلى هـذا الاساس يمكن معالجة الموقف
« على النحو التالي :
« ١ ـ الدول ذات المصالح المشتركة في هذه المنطقة عليها ان
« تعمل على استمرار تجزئة المنطقة وتأخرها وابقاء شعبها عـلى
« حالته من التفكك والجهل والتأخر والفقر ٠٠

« ٢ ـ ضرورة العمل على فصل الجزء الافريقي في هذه المنطقة
« عن الجزء الاسيوي ، وتقترح اللجنة لذلك اقامة حاجز
« بشرى قوى وغريب لكي يفصل الجسر البري الذي يربط
« آسيا بافريقيا حول البحر المتوسط ، بحيث يشكل هذا الحاجز
« في المنطقة ـ وعلى القرب من قناة السويس ـ قوة صديقة
« للاستعمار وعدوة لسكان المنطقة .. »

(عن رسالة الدكتوراه المقدمة من الدكتور حسن صبري الخولي ـ غير مطبوعة ـ وكما الدين رفعت ـ الاستعمار والصهيونية وقضية فلسطين ص ١٤ ـ وبحث الاستاذ المحامي انطون سليم كعيد ـ كتاب المؤتمر الثالث لاتحاد المحامين العرب ص ٤٥٧ وما بعدها) .

وبعث اللورد اللنبي الذي كان قائدا من قواد الحلفاء في الحرب العالمية الاولى والذي دخل القدس فاتحا في سنة ١٩١٨ يعاونه جيش فيصل التابع لقوى ثورة الملك حسين والذى اصبح بعدئذ مندوبا ساميا لبريطانيا في مصر ، بعث اللورد اللنبي الى المستر لويد جورج رئيس الوزارة البريطانية بتقرير حول مصالح بريطانيا في المنطقة جاء فيه ما يأتي :

« ان بريطانيا تتحكم الان في الشرق الاوسط ونحن لا نستطيع
« ان نكون اصدقاء للعرب واليهود في وقت واحد .. وانني
« اقترح منح الصداقة البريطانية لليهود ـ وحدهم ـ باعتبارهم
« الشعب الذى سيكون المخلص الموالي في المستقبل .. ان
« اليهود مدينون لنا بالكثير وهم يحفظون لنا هذا الجميل
« وسيكونون ثروة لنا على عكس العرب الذين سيكونون

« سلبين معنا .. وسوف تكون فلسطين حجر الزاوية في
« الشرق الاوسط واننى ارى انه في حالة تطور السلاح من
« الدبابات والطائرات فسيكون الفصل في الصدام بين القومية
« العربية والصهيونية للشجاعة والصبر وقوة الاعصاب ولذلك
« فانني ارى في مصر العدو المسلح والخطير لليهود .. وبتطور
« القومية العربية الى مرحلة السيادة وبخسارتنا
« قناة السويس فان بريطانيا سوف تخسر مراكزها في الشرق
« الاوسط .. ومن اجل تقوية هذه المراكز اقترح ضم سيناء
« الى فلسطين لاحباط اية محاولة مصرية لاغلاق القناة في وجه
« ملاحتنا كما يمكننا هذا الضم من حفر قناة اخرى تربط البحر
« الاحمر بالبحر المتوسط .. »

(عن رسالة الدكتور حسن صبري الخولي سابق الاشارة اليها)

وبعد ان واجهت بريطانية خطر غزو قناة السويس من الشرق بالحملة التي قامت بها الدولة العثمانية ايام الحرب العالمية الاولى (حملة جمال باشا سنة ١٩١٥) تأكدت لها المخاطر التي كانت تقلقها على مصالحها ، اذا لم تبق فلسطين في حوزتها دوما .

وقد عبر عن ذلك أحد قادة الصهيونية وهو ايم لوسيشكين فكتب في جريدة Palestine Review عدد ١٩٣٦/٧/٣ قائلا انه « اذا كانت فلسطين عربية باجمعها فان ذلك يعني ان بريطانيا العظمى ستجبر على تركها ان عاجلا او آجلا كما تترك مصر بالتدريج ، ولكن اذا حوت فلسطين كثرة يهودية فان ذلك يعني تحالفا سياسيا صميميا بين اليهود والانكليز » .

وقد ادان البروفسور ارنولد توينبي في كتبه (من ذلك دراسة في التاريخ المجلد ٨ صدر في عام ١٩٥٤) ومقالاته وندواته ، ادان بريطانيا واعتبرها مسؤولة مسؤولية مباشرة عن جريمة فلسطين وقال « باعتباري بريطانيا فاني اشعر شخصيا بهذه المسؤولية . » (من مقال له رد فيه على كاتبة صهيونية هاجمته بسبب كتابه سابق الاشارة اليه . والمقال مترجم برسالة نشرتها الامانة العامة لجامعة الدول العربية) .

* * *

وقبل ان انهي هذه الكلمة عن اهداف الاستعمار في اقامة دولة لليهود في فلسطين اقول كلمة في مسؤولية الولايات المتحدة عن جريمة اقامة اسرائيل في فلسطين فاشير الى موافقتها على تصريح بلفور منذ وقت سابق لصدوره حيث ارسل الى رئيس الولايات المتحدة فوافق عليه وابلغ الحكومة البريطانية موافقته على صيغته في ١٩١٧/١٠/١٦ ثم موافقة الولايات المتحدة على التصريح بعد صدوره في (آب ـ اغسطوس ـ ١٩١٨) وتأييدها له وللسياسة المرسومة فيه لتهويد فلسطين ، بالرغم من التعارض بين هذا التصريح والسياسة التي اعلنها حينذاك الرئيس ويلسن في مبادئه الاربعة عشر ومنها حق الشعوب في تقرير مصيرها .

واشير في معرض تعداد مظاهر مساهمة الولايات المتحدة في جريمة فلسطين الى اشتراكها في مهزلة ايداع الانتداب على فلسطين الى بريطانيا (مؤتمر سان ريمو ١٩٢٠/٤/٢٥) في حين كانت بريطانيا قد اخذت على عاتقها قبل ذلك هذه المسؤولية جنبا الى جنب مع مهمة تهويد فلسطين .

وفي ١٩٢٢/٦/٣٠ اصدر الكونكرس الامريكي قرارا بالموافقة

على وضع فلسطين تحت الانتداب البريطاني • ووقع الرئيس هاردنك (الذى خلف الرئيس ولسن) على ذلك القرار في ١٩٢٢/٩/٢٠ واصبحت سياسة انشاء الوطن القومى لليهود في فلسطين او بالاحرى تهويد فلسطين تمهيدا لاقامة دولة لهم فيها هى السياسة الرسمية للولايات المتحدة ، واصبحت الولايات المتحدة من أهم مراكز النشاط للحركة الصهيونية بكل معاني النشاط ومظاهره •

ولا استطيع في هذه العجالة ان استقصي كل افعال الاشتراك التي اقترفتها الولايات المتحدة في جريمة اقامة اسرائيل ، ولكني اشير الى قرار الكونكرس المتخذ في ٤٥/١٢/١٩ بالاجماع بتأييد انشاء وطن قومي لليهود في فلسطين وقراره في ان تستعمل الولايات المتحدة مساعيها لفتح ابواب فلسطين لدخول اليهود اليها بحرية ، واشير الى اللجنة التى الفت بالاشتراك مع بريطانيا باسم لجنة التحقيق الامريكية البريطانية لسنة ١٩٤٦ وتوصيتها بتقسيم فلسطين تمهيدا لاقامة دولة لليهود فيها واشير الى تأييدها للجرائم التى ارتكبها الارهابيون اليهود في فلسطين ضد العرب لاخراجهم من ديارهم والاستيلاء على وطنهم •

اما دورها المخزي بممارستها كل انواع الضغط لاقرار قرار التقسيم في هيئة الامم المتحدة فهو أمر معروف ، استشهد فيه باقوال امريكيين ، هم استاذ في الجامعة ، ووزير الدفاع الامريكى ، وسياسي هو رئيس لجنة الشؤون الخارجية في مجلس الشيوخ الامريكى ، اما الاستاذ فهو ميلر بورز « استاذ الدراسات التوراتية في جامعة ييل » بالولايات المتحدة ، وهو استاذ امريكى مسيحي ، قال في كتابه

« اسرائيل جريمتنا » ـ ترجمة دار العلم للملايين ص ٦٢-٦٣ ما يأتي :

« يجب ان يلام الامريكيون اشد اللوم على تأييدهم للارهابيين اليهود في فلسطين ... ومسؤولية اقرار مشروع التقسيم من جانب هيئة الامم المتحدة انما يقع على عاتق حكومتنا الاميركية . فالواقع ان التصويت على التقسيم وقد جرى في الجمعية العامة للامم المتحدة في ٢٩ تشرين الثاني ١٩٤٧ انما فرض من جانب حكومتنا فرضا بعد ان التجأت هذه الحكومة ، من غير ان تخجل ، الى اصطناع اساليب التهديد السياسي التي اكل الدهر عليها وشرب . ولم تكد الجمعية تقر هذا المشروع حتى رحب به الصهيونيون كنصر معنوي كبير ، ولكنه في الواقع كان نصرا لا اخلاقيا . لقد كان برهانا مخجلا على ان اساليب التهويل والضغط الدبلوماسي غير المتحفظة ، وغير الاخلاقية ، تستطيع ان تسيطر على مؤسسة انشئت لغرض نبيل هو تحقيق العدالة الدولية. لقد كان ضربة فاجعة لثقة لعالم بالامم المتحدة وبالولايات المتحدة الامريكية » .

. « ليس هذا فحسب ، بل لقد الج وفدنا الى الامم المتحدة الحاحا متواصلا على ضرورة انضمام اسرائيل الى الهيئة من غير ما التزام سابق فيما يتعلق بالحدود وتدويل القدس ، واعادة اللاجئين العرب الى ديارهم . »

اما وزير الدفاع فهو المستر جيمس فورستال وزير الدفاع الامريكى الاسبق وقد وصف في يومياته الاساليب والوسائل التي سلكتها الولايات المتحدة لفرض التقسيم على الامم المتحدة بانها اقرب

الى الفضائح منها الى اي شيء آخر ، كما وصفها المستر فولبرايت رئيس لجنة الشؤون الخارجية في مجلس الشيوخ الامريكى « بالسلوك المخزي . »

* * *

ان ما تقدم بشأن رتباط الوجود الاسرائيلى بالمخططات الاستعمارية وبالامبريالية العالمية يفسر لنا لماذا اعترف ترومان رئيس جمهورية الولايات المتحدة باسرائيل في الدقيقة الاولى من اعلانها هى لقيامها في مساء يوم ١٩٤٨/٥/١٤ داعما بذلك قيامها غير المشروع وجاعلا من الولايات المتحدة قدوة تقلدها الدول الاخرى الضالعة مع الدول الاستعمارية في سياساتها الدولية او السائرة في فلكها او الخاضعة لنفوذها لسبب او اخر . جرى ذلك في حين كانت الجمعية العامة للامم المتحدة قد اتخذت قرارا في ذلك اليوم ذاته حلت فيه اللجنة المكلفة بتنفيذ التقسيم وانتخبت وسيطاً مهمته ايجاد حل سلمي لقضية فلسطين مما اعتبر صرفا للنظر عن قرار التقسيم كما سبق ان عرضنا هذا الموضوع في القسم المعنون « انتهاء الانتداب والتوصية بالتقسيم » من هذه المحاضرة . وفي الوقت الذى كان فيه مجلس الامن قد قرر في ١٩٤٨/٤/١٧ وقف اى نشاط سياسي من قبل الطرفين المتنازعين في فلسطين ، مما اعتبر معه اعتراف الولايات المتحدة باسرائيل ومسألتها ما زالت موضع بحث في الجمعية العامة للامم المتحدة ، ثم تقليد دول اخرى للولايات المتحدة بهذا الاعتراف ـ كل دولة من تلك الدول بهذا الاعتراف لاسباب ودوافع خاصة بها ـ اعتبر ذلك قطعا للطريق على الامم المتحدة في ان تبحث المسألة وتجد لها عن طريق وسيطها حلا

سلميا كما هو مضمون قرار الجمعية العامة المتخذ في يوم ١٤/٥/١٩٤٨ .

* * *

هذا على ان من الواضح ان ما تقدم هو جانب واحد من الموضوع ، هذا الجانب هو بيان الدوافع وراء موقف انكلترا والولايات المتحدة من اسنادهما الحركة الصهيونية منذاول ظهورها ، ومساعدتهما على اقامة دولة لليهود في هذا الجزء من الوطن العربي ، ودعمهما هذا الكيان بعد قيامه ، وحراسته والحفاظ عليه . وهذا لا يعني انه ليست للصهيونية اهدافها الخاصة بها وراء اقامتها دولتها في فلسطين ، ومطامعها التي تعمل لتحقيقها واغراضها التي تستهدفها لحسابها ، والقول بغير ذلك يعني تصوير اسرائيل على أنها تابع فقط ، واداة لا ارادة خاصة له ، وكيان لا مطامع له يعمل لها بمعزل عن اغراض انكلترا والولايات المتحدة . وهذا التصوير ينطوى على تقليل من شأن الخطر الذى تتعرض له امتنا ووطنا وكياننا من الوجود الاسرائيلى . وهذا ـ اي اهداف اسرائيل ـ الخاصة بها ، ومطامعها التي تعمل لتحقيقها هو الجانب الآخر من الموضوع ، والحديث فيه يخرج عن نطاق هذه المحاضرة وانما اشرت اليه استكمالا للبحث ولكي نحيط علما بجانبي هذه العملة الزائفة .

- ٦ -

اسرائيل ومسألة المرور في قناة السويس

العرض السليم للموضوع :

نقطة البدء في عرض موضوع اسرائيل ومسألة المرور في قناة السويس ، هو التنبيه الى التضليل الذى قامت به الدعاية الاسرائيلية والدول الاستعمارية والسائرون في ركاب الاثنين في بحث الموضوع من زاوية « حق الدولة صاحبة الاقليم (الجمهورية العربية المتحدة) في منع سفن اسرائيل وبضائعها من المرور في قناة السويس ومبررات هذا المنع ومدى مطابقته لقواعد القانون الدولي » ووجه التضليل في بحث الموضوع على هذا الاساس انه ينطوى على افتراض ضمنى هو ان اسرائيل تملك ابتداءاً حق المرور في القناة وان المنع خلاف الاصل ، ويجب اذن ان نتحرى على أسبابه ونناقش مشروعيته • أن عرض الموضوع على هذا الوجه هو قلب للموضوع رأسا على عقب • اما المسألة في وضعها الصحيح فهو على العكس من العرض الاسرائيلى للمسألة تماما ، ذلك ان اسرائيل لا تملك اصلا حق المرور في قناة السويس طبقا لقواعد القانون الدولى الذى يحكم الممرات المائية الدولية ، لذلك فلا وجه اذن لاستقصاء مبررات المنع واقناع العالم بسلامتها ومن ثم سلامة موقف الجمهورية العربية المتحدة بمنع اسرائيل من المرور في قناة السويس •

وابين في الفقرة التالية كيف ان اسرائيل لا تملك اصلا حق المرور في قناة السويس •

وبعد عرض الموضوع على هذا الوجه سوف افترض ـ استكمالا للبحث ـ ان لاسرائيل حق المرور ابتداءا في قناة السويس واعرض ان للجمهورية العربية المتحدة حتى مع هذا الافتراض حق منع سفن اسرائيل وبضائعها التى تحملها سفن المحايدين من المرور في قناة السويس • وابين مبررات هذا المنع •

واتحدث الآن في ان اسرائيل لا تملك اصلا حق المرور فى قناة السويس :

قناة السويس طريق مواصلات صناعية حفرتها مصر داخل اقليمها ، وكونها صناعية يجعلها تختلف عن المضايق التى هى طريق مواصلات طبيعية تصل بين بحرين ، وتختلف عنها في الحكم طبقا لقواعد القانون الدولى • وفي هذا الموضوع يقول الفقيه الفرنسى شارل دوبويه ما يأتي :

« لقد اراد البعض تشبيه القنوات البحرية التى تصل بين بحرين
« بالمضايق ونادوا ـ طبقا لمبدأ حرية البحار ـ بحق المرور في
« تلك القنوات بنفس الاوضاع التى تخص المرور في المضايق •
« وهذا التشبيه لا أساس له مطلقا اذ انه يغفل عن عامل
« جوهرى هو ان القنوات البحرية ليست طرق مواصلات
« طبيعية بل هى طرق مواصلات صناعية حفرتها او صرحت
« بحفرها الدولة التى تمر باقليمها القناة • ومن الشذوذ ان
« يقال ان الدولة ينتقص من سيادتها على أرضها لمجرد انها
« انشأت طريقا جديدا للمواصلات • والواقع ان الدولة لا تفقد
« شيئا من سيادتها ولا تنزل عن جزء من تلك السيادة اذا

« انشأت او سمحت بانشاء قناة في اقليمها سواء أكانت تلك القناة
« تصل بين بحرين او بين مجريين مائيين • واذا كان ثمة مجال
« للقول بان سيادة الدولة تمس او تثقل بالاتفاق او تحمـــل
« بالتزامات معينة فلا يجوز ذلك لمجرد انشاء القناة بل نتيجـة
« لرضا الدولة صاحبة السيادة بان لا تكون القناة التابعة لها وقفا
« على رعاياها هى فقط ، بل تضعها كذلك في خدمة آخرين او
في خدمة جميع الشعوب • »

ويستعرض الفقيه الفرنسى القواعد القانونية التى تحكم الممرات الدولية بما فيها قناة السويس فيقول :

« فيما عدا أعالى البحار •• لا يوجد عرف مستقر يمنع الدولة
« صاحبة السيادة من تنظيم استعمال طرق المواصلات التابعة لها تبعا
« لمصالحها وما تراه موافقا لها وبالتالى فان لهـا ان تحول دون
« استعمال الاجانب لتلك الطرق • »

(حرية المواصلات في العلاقـات الدولية • مجموعـة دروس اكاديمية القانون الدولى بلاهاى ج٢ (١٩٣٤) ص ١٩٤ و ٢٨١)
(مقتبس عن بحث الدكتور جمـال مرسي بدر الى مؤتمـر اتحـاد المحامين العرب السادس بعنوان ادعاء اسرائيل حق المرور في قنـاة السويس) •

وفي مثل الرأى المتقدم الفقيه الامريكى ريجارد باكستر اسـتاذ القانون الدولى في جامعة هارفارد اذ يقول :

« ان حرية الملاحة عبر القنوات البحرية تقوم دوما على اساس
« من الاتفاقات الدولية او من التصرف الانفرادى من جانـب

الدولة مالكة القناة . »

وهو بعد ان يشير الى حكم ينطوى على المبدأ المتقدم اصدرته محكمة العدل الدولية في قضية الباخرة ويمبلدون يقول :

« واضح ان من المشكوك فيه امكان اعتبار الدولة التى تنشىء
« الممر المائى ملتزمة بفتحة لسفن جميع الدول لمجرد كونها
« قد انشأت القناة . »

(مرور السفن في الطرق المائية الدولية في زمن الحرب ـ الكتاب البريطانى السنوى للقانون الدولى ج٣١ (سنة ١٩٥٤) ص ١٩١ عن محاضرة الدكتور جمال مرسي بدر سابق الاشارة اليها) .

اتفاقية القسطنطينية :

ولما كان الامر كما تقدم قالت اسرائيل ـ وقال اعوانها من فقهاء الغرب ، انهم يستندون الى اتفاقية القسطنطينية المعقودة في سنة ١٨٨٨ وهى تقرر حرية استعمال قناة السويس وتنص المادتان الاولى والرابعة منها على بقاء قناة السويس حرة ومفتوحة لجميع السفن سواء في زمن السلم او في زمن الحرب دون تمييز بين جنسياتها وحظر استعمال اى حق من حقوق الحرب في القناة .

ونجيب على الادعاء المتقدم بان اسرائيل ليست طرفا في اتفاقية القسطنطينية لسنة ١٨٨٨ وليس لها ـ طبقا لقواعد القانون الدولى وما يرتبه للمعاهدات الدولية بالنسبة للدول غير الاطراف لها ـ ليس لها طبقا لتلك القواعد الاستناد الى معاهدة القسطنطينية والاستفادة من احكامها ، فان القاعدة الاساسية في هذا الموضوع هى اقتصار آثار الاتفاقات على

الاطراف فيها • فالاصل ان المعاهدات الدولية لا تتجاوز آثارها الدول الموقعة عليها ولا تكتسب فيها الدول الاخرى حقوقا ، كما لا تلتـــزم من جرائها بالتزامات •

(ماك فير « تفسير المعاهدات » ـ مجموعـة دروس اكاديميـــة القانون الدولى (بلاهاى ج٤٣ (سنة ١٩٣٣ ص ٢٩٠ (عن محاضرة الدكتور بدر سابق الاشارة اليها) •

تخصيص القناة للملاحة الدولية :

اما تأسيس الادعاء الاسرائيلى بحق الملاحة في قناة السويس على اساس تخصيص القناة للملاحة العالمية من قبل الدولة صاحبة الاقليم ، فأن الجواب على ذلك ان الرأى الراجح الذى انتهى اليه فقه القانون الدولى في تأصيل حق الدول غير الاطراف في استعمال الممر المائى يقيم ذلك الحق على عنصرين :

أ ـ تخصيص الدولة صاحبة الاقليم قناتها للملاحة العالميـــة واعلانها حرية الملاحة فيها وسماحها لسفن جميع الدول باستعمالها سواءا وفقا لمعاهدة او وفقا لافصاح عن ذلـك بارادة منفردة •

ب ـ اعتماد الدولة التى تريد اعمال حقها فى المرور على ذلك التخصيص اعتمادا جوهريا ، بمعنى ان يـكون تخصيص القناة للملاحة العالمية قد جعل تلك الدولة تركن اليه بان تكون القناة من طرقها الملاحية المعتادة •

وبناء على ما تقدم صيغت المادة الثانية من مشروع الاتفاقية العامة

بشأن الملاحة في القنوات البحرية المقدم الى مؤتمر القانون الدولى المنعقد في هامبورغ سنة ١٩٦٠ بحيث تجمع بين العنصرين المتقدمين .

وبتطبيق العنصرين بالنسبة لاسرائيل ، نجد انه اذا كان العنصر الاول متوفرا فان العنصر الثاني (وهو عنصر الركون الى التخصيص والاعتماد الجوهرى عليه) فانه مفقود تماما بالنسبة لاسرائيل ، لسبب واضح وبسيط وهو ان قيام اسرائيل ـ وقد كان ذلك في سنة ١٩٤٨ ـ اقترن بقيام حالة الحرب بينها وبين مصر حينذاك ولا تزال حالة الحرب قائمة بينهما حتى الآن ، واسرائيل لم تستعمل ولم يكن بامكانها ان تستعمل قناة السويس يوما واحدا .

النتيجة التى وصلنا اليها هى « ان اسرائيل ليس لها في القانون الدولى حق المرور عبر قناة السويس ، ومتى لم يكن لها ذلك الحق ابتداءا فان عدم مرورها يكون هو الاصل ولا يكون ثمة محل للبحث في حق الدولة صاحبة الاقليم في منعها من المرور . »

وهذه النتيجة لا تقتصر على السفن التى ترفع علم اسرائيل ، بل هى تشمل كذلك سفن المحايدين في ظروف معينة من شأنها اذا توافرت ان تلحق السفينة المحايدة حكما ببحرية العدو فتأخذ السفينة المحايدة حكم السفن الاسرائيلية ولا يكون لها اصلا حق المرور في القناة ، كما تقرر ذلك قواعد القانون الدولى .

« كل ما تقدم مبنى على التسليم الجدلى بان لاسرائيل في علاقاتها بالدولة صاحبة الاقليم صفة الدولة ... اى على أفتراض ان الجمهورية العربية المتحدة معترفة باسرائيل كدولة ... ولكن الواقع ـ فوق ما تقدم ـ ان اسرائيل ليست دولة معترفا بها من الجمهورية العربية

المتحدة وعدم الاعتراف من شأنه الا يجعل للجماعة التى تنتحل صفة الدولة اية حقوق في علاقاتها بالدول التى لم تعترف بها • »

مسألة المرور في قناة السويس في اطار اتفاقية القسطنطينية :

اذا ما تجاوزنا عن كل ما تقدم ـ وقد كان كله سليما وصحيحا ـ واردنا بحث مسألة المرور في قناة السويس بالنسبة لاسرائيل في اطار اتفاقية القسطنطينية لسنة ١٨٨٨ ، نجد ان منع الجمهورية العربية المتحدة لسفن اسرائيل وسفن الدول المحايدة التى تلحق بحكمها صحيح وسليم في ضوء احكام هذه الاتفاقية ايضا •

ولايضاح هذا الامر نبين ما يلى :

وقعت اتفاقية القسطنطينية في ١٨٨٨/١٠/٢٩ من قبل انكلترا وفرنسا والمانيا واسبانيا وايطاليا وهولندة وروسيا من جانب ، والدولة العثمانية من جانب آخر •

وهذه الاتفاقية تعد أول تنظيم للقنوات وتنطوى على احكام لم تزل قائمة ، فهي بهذا الاعتبار ذات أهمية كبيرة • والمبدأ الاساس الذى قامت عليه الاتفاقية هو كفالة حرية المرور في القناة مع الاعتراف بحق مصر فى الدفاع عن نفسها وحقها في اتخاذ جميع التدابير اللازمة لحفظ النظام العام فيها •

تضمنت المادة الاولى من الاتفاقية تقرير المبدأ العام فنصت في فقرتها الاولى على ما يلي :

« تكون الملاحة حرة في قناة السويس البحرية وتباح الملاحة « فيها وقت الحرب ووقت السلم على السواء لجميع السفن

« التجارية او الحربية دون تمييز بين الدول . »

بعد اقرار هذا المبدأ العام تأتى مواد اخرى تبين كيفية تنفيذه .

غير ان مبدأ حرية الملاحة المنصوص عليه في المادة الاولى والمنصوص على كيفية تنفيذه في المواد التالية لها ، مقيد بحق مصر في ان تتخذ في القناة التدابير الكفيلة لضمان الدفاع عن مصر واقرار النظام العام فيها ، وقد جاء النص على هذا الحق فى المادة العاشرة من الاتفاقية وفيها :

« ان نصوص المواد ٤ و ٥ و ٧ و ٨ لا تمنع من اتخاذ التدابير
« التى يرى جلالة السلطان وسمو الخديو ، في حدود الفرمانات
« المخولة له ، ضرورة اتخاذها بقواتها الذاتية لضمان الدفاع عن
« مصر وحفظ النظام العام فيها . وفي هذه الحالة تحيط الحكومة
« الامبراطورية العثمانية الدول الموقعة على تصريح لندن علما
« بذلك . »

وايا كانت الطوارىء التى طرأت فيما يتعلق بالكيفية التى نفذت بها اتفاقية القسطنطينية منذ عقدها في سنة ١٨٨٨ فان المعاهدة التى انعقدت بين بريطانيا ومصر في ١٩/١١/١٩٥٤ - وهى التى قضت باجلاء القوات البريطانية عن مصر - تضمنت نصا خاصا بقناة السويس كان من شأنه ان اعاد لقناة السويس وضعها الاتفاقى الدولى الذي تحكمه وتنظمه اتفاقية القسطنطينية لسنة ١٨٨٨ ويقضى هذا النص بما يأتي :

« تقر الحكومتان المتعاقدتان ان قناة السويس البحرية التى هى
« جزء لا يتجزأ من مصر طريق مائي له اهميته الدولية من

« النواحى الاقتصادية والتجارية والاستراتيجية ، ويعربان عن
« تصميمهما على احترام الاتفاقية التى تكفل حرية الملاحة فى
« القناة الموقع عليها في القسطنطينية فى التاسع والعشرين من
« أكتوبر سنة ١٨٨٨ • »

حالة الحرب التي قامت منذ سنة ١٩٤٨ :

بانهاء بريطانيا انتدابها على فلسطين ، اعلنت الوكالة اليهودية في مساء يوم ١٩٤٨/٥/١٤ قيام اسرائيل على الوجه الذى نعرفه وتحدثنا عنه فى قسم سابق من هذه المحاضرة • وفي اليوم المذكور دخلت جيوش الدول العربية الى فلسطين لحماية اهلها من المذابح التى تعرضوا لها على أيدى الصهيونيين والدفاع عن وجود الشعب العربي صاحب الولاية على الاقليم • واخطرت مصر مجلس الامن بما اتخذته من اجراءات بدخولها فلسطين ، واتخذت اجراءات للتفتيش والضبط والمنع في قناة السويس وفي مينائي مدخليها للدفاع عن مصر • وتطبيقا لاحكام اتفاقية القسطنطينية لسنة ١٨٨٨ اخطرت حكومة مصر الدول ذوات الشأن بتلك الاجراءات ، وانشأت مصر محكمة للغنائم بالاسكندرية للفصل فى صحة اجراءات الضبط والمصادرة •

وفي سنة ١٩٤٩ عقدت بعض الاطراف المتنازعة اتفاقيات هدنة • واعلنت مصر ان احكام الهدنة التى انعقدت في رودس لا تنهى حالة الحرب القائمة بينها وبين اسرائيل واستمرت في تطبيقها للاجراءات التى اتخذتها في قناة السويس وفي مينائي مدخليها • وفي ٢٦ تموز ١٩٥٦ اصدر رئيس الجمهورية المصرية القانون رقم ٢٨٥ وتنص المادة الاولى منه على انه « تؤمم الشركة العالمية لقناة السويس البحرية (شركة مساهمة مصرية)

وينقل الى الدولة جميع ما لها من اموال وحقوق وما عليها من التزامات . »

وفي اول اغسطس ١٩٥٦ اصدر الرئيس جمال عبدالناصر تصريحا انطوى على التأكيد بان شركة قناة السويس شركة مصرية بحتة وانها قابلة للتأميم كأية شركة مصرية اخرى وان تأميمها لا يؤثر قط على الالتزامات الدولية التى تلتزم بها مصر بمقتضى اتفاقية القسطنطينية لسنة ١٨٨٨ وبمقتضى الاتفاقية المنعقدة سنة ١٩٥٤ .

ثم وقع العدوان الثلاثي على مصر ، واحداثه المعروفة ، فاصدر الرئيس جمال عبدالناصر قرارا جمهوريا يقضى بالغاء المعاهدة المصرية البريطانية التى ابرمت سنة ١٩٥٤ ، وذلك على اساس ان العدوان البريطانى على مصر ادى الى انقضاء احكام هذه المعاهدة . ولم يسع بريطانيا الا ان تعلن اذعانها لقرار الالغاء هذا . وبهذا تحررت قناة السويس من القواعد العسكرية البريطانية التى كانت قائمة قرب شواطئها منذ الاحتلال البريطانى لمصر في سنة ١٨٨٢ والتى أستمرت بعد ١٩٥٤ بموجب احكام الاتفاقية التى عقدت في السنة المذكورة .

تصريح بالتنظيم الجديد للمركز القانوني للقناة بالارادة المنفردة لمصر :

في ١٩٥٧/٤/٢٤ اعلنت مصر تصريحها المعروف الذى يضع التنظيم الجديد للمركز القانونى للقناة بالارادة المنفردة لمصر وحدها . وارسل وزير خارجية مصر بيان الحكومة المصرية الى الامين العام للامم المتحدة بمذكرة يعلمه فيها بالبيان ، ويطلب اليه تسجيله في الامانة العامة للامم المتحدة بوصفه وثيقة دولية . وقد تضمن هذا البيان عشرة أسس

لتنظيم المركز القانونى لقناة السويس من جهة ، ولحسم ما قد ينشأ من خلافات ومنازعات في خصوص تفسير احكام اتفاقية القسطنطينية او في خصوص تطبيقها ولتشغيل القناة وادارتها •

وبخصوص المركز القانونى للقناة : اكد البيان في البند الاول ان سياسة الحكومة المصرية الثابتة وهدفها الاكيد هو احترام اتفاقية القسطنطينية المنعقدة في سنة ١٨٨٨ وما ينشأ عنها من حقوق وواجبات نصا وروحا ، وان الحكومة المصرية سوف تظل تحترم هذه الاتفاقية وتعمل على مراعاتها وعلى تنفيذها •

واما بشأن المنازعات او الخلافات فقد اشار البيان الى نوعين من الخلافات التى يحتمل ان تنشأ :

الاول هو الذى ينشأ بين دول ليست كلها من الموقعين على اتفاقية القسطنطينية لسنة ١٨٨٨ ويكون موضوعها متعلقا بالاتفاقية المذكورة ، أو ينشأ عما جاء في بيان الحكومة المصرية في ١٩٥٧/٤/٢٤ فاذا نشأ نزاع او خلاف من هذا النوع فانه يسوى طبقا لميثاق الامم المتحدة •

والنوع الثانى من المنازعات او الخلافات هو ذلك الذى يحدث بين اطراف اتفاقية القسطنطينية الموقعين عليها او الدول التى حلت محلها في الحقوق والالتزامات • ويكون موضوعها تفسير نصوص اتفاقية سنة ١٨٨٨ او تطبيقها ، هذه المنازعات يقرر البيان انها تحال الى محكمة العدل الدولية ، اذا لم تحل بوسيلة اخرى •

ويلاحظ ان الدول التى حلت محل الدول الموقعة على اتفاقية القسطنطينية في الحقوق والالتزامات هى :

تركيا ، فرنسا ، ايطاليا ، هولندا ، اسبانيا ، الاتحاد السوفياتى ، النمسا ، سيلان ، الدانمارك ، الحبشة ، المانيا ، اليونان ، الهند ، اندونيسيا ، ايران ، اليابان ، زيلندة الجديدة ، النرويج ، باكستان ، البرتغال ، السويد ، الولايات المتحدة .

(عن الاستاذ الدكتور حامد سلطان ـ المشكلات القانونية المتفرعة على قضية فلسطين (١٩٦٧) هامش ص ٢٠) .

الوضع بالنسبة للمرور في قناة السويس منذ ١٥ مايس ١٩٤٨ حتى العدوان الاخير في حزيران ١٩٦٧ :

تمنع مصر ثم الجمهورية العربية المتحدة السفن التى تحمل علم اسرائيل من المرور في قناة السويس ، وكذلك تمنع من المرور في هذه القناة السفن التى تحمل علما محايدا اذا كانت مؤجرة لاسرائيل ايجارا مباشرا او ايجارا من الباطن . وتصادر البضائع التى تكون وجهتها اسرائيل والبضائع الصادرة من اسرائيل مهما يكن العلم الذى تحمله السفينة المشحونة عليها هذه البضائع .

وتنعي اسرائيل على الجمهورية العربية المتحدة هذه الاجراءات بحجة انها مخالفة للمادتين الاولى والرابعة من اتفاقية القسطنطينية اللتين تنصان على بقاء القناة حرة ومفتوحة كما سبق ان عرضنا حكمهما .

واسرائيل اذ تقول هذا ، تتجاهل نصا آخر من نصوص الاتفاقية هو نص المادة العاشرة التي استثنت من الاحكام السابقة التدابير التي ترى الدولة صاحبة الاقليم اتخاذها لضمان الدفاع عن مصر وصيانة النظام العام.ولاشك أن جميع التدابير التي اتخذتها مصر منذ سنة ١٩٤٨ والجمهورية العربية المتحدة منذ سنة ١٩٥٨ مما اشرنا اليه سابقا هي

تدابير يقتضيها الدفاع عن مصر وصيانة النظام العام .

يؤيد هذا فقهاء القانون الدولي واعظم الثقاة فيه ، واقتبس في هذه العجالة أقوال البعض منهم :

يقول الاستاذ ف. ن. بركول في مؤلفه « المركز القانوني الحالي للمداخل الشرقية للبحر المتوسط (باريس ١٩٤٠) » : «ومع ذلك فان المادتين ٩ و١٠ تعطيان تركيا ومصر صاحبتي السيادة على القناة الحق في ان يستعملا في القناة حقوق الحرب وبالتالي ان تقوما بتفتيش السفن اذا كان لابد من ذلك للدفاع عن مصر أو لحفظ الامن العام » (عن بحث الدكتور عمر عياش ـ المجلة المصرية للقانون الدولي مجلد ١٢ ج ٢ (١٩٥٦) .

ويقول الفقيه الامريكي ب. أ. كوربيت « اذا كان في اتفاقية القسطنطينية نص صريح على حرية المرور حتى في زمن الحرب فهناك أيضا حكم المادة ١٠ الذي مقتضاه انه لا تلك الحرية ولا باقي أحكام الاتفاقية تحول دون اتخاذ التدابير اللازمة للدفاع عن مصر ولحفظ النظام العام . وعلى أية حال فانه من التجاهل للواقع ان ينتظر من دولة في حالة حرب ان تسمح بمرور سفن العدو أو مؤنه أو رعاياه عبر أي جزء من اقليمها . » (عن بحث الدكتور عمر عياش سابق الاشارة اليه) .

ويقول الاستاذ ريجارد باكستر :

« لم يقل احد بصفة جدية (اللهم الا في أكثر الآراء تحيزا) ان الجمهورية العربية المتحدة تجبر ـ اذا سلمنا بقيام حالة الحرب ـ على السماح للسفن الاسرائيلية وللمواد الحربية المرسلة الى اسرائيل

بالمرور عبر قناة السويس ، ولابد من ارهاق شديد لنص المادة العاشرة من اتفاقية القسطنطينية لامكان الوصول الى نتيجة كتلك . » (تقرير مؤتمر هامبورغ سنة ١٩٦٠ ـ عن بحث الدكتور جمال مرسي بدر سابق الاشارة اليه) .

هذا ومن الواضح ان مصر في حالة حرب مع اسرائيل منذ سنة ١٩٤٨ واستمرت حالة الحرب بعد قيام الجمهورية العربية المتحدة بين مصر وسوريا في سنة ١٩٥٨ وقد كانت سوريا أيضا في حالة حرب مع اسرائيل منذ ١٩٤٨ . اما الهدنة التي قامت بين الطرفين في سنة ١٩٤٩ فانها لا تغير من الموقف ، لان المعروف في قواعد القانون الدولى ان الهدنة لا تنهي حالة الحرب لان عملها يقتصر على وقف اطلاق النار فقط ، ولا يتعدى ذلك الى حرمان الدولة المحاربة من استعمال أي حق آخر من حقوق المحاربين ، ولا يحول قيام الهدنة دون استعمال الدولة حق تفتيش السفن وضبطها أو ضبط شحناتها ومصادرتها . وفي هذا يقول الاستاذ اوبنهايم (ج ٢ ص ٧٠٧ وما بعدها عن محاضرة الدكتور جمال مرسي بدر سابق الاشارة اليها ص ٥٩) وفي هذا المرجع أقوال أخرى لفقهاء ثقاة في مثل الرأي الذي أبداه اوبنهايم وهو :

« لما كانت الهدنة لا تنهي حالة الحرب ، ولما كان استعمال حق تفتيش السفن ليس عملا حربيا فان استعمال ذلك الحق جائز في زمن الهدنة ، خاصة كانت أم عامة . »

ولوضوح هذه النتيجة فان لجنة الهدنة المشتركة اتخذت قرارا حول شكوى اسرائيل المقدمة اليها في مايس ١٩٤٩ عقب توقيع

الهدنة بزمن قصير قالت فيه :

« انه لا مخالفة للهدنة فيما تقوم به مصر من تفتيش السفن العابرة في قناة السويس لضبط البضائع الاسرائيلية التي تحملها . »

* * *

وبالاضافة الى الحجج المتقدمة التي تبين حق (مصر أولا - ثم الجمهورية العربية المتحدة) في الاجراءات التي اتخذتها في موضوع الملاحة في قناة السويس ومنع السفن الاسرائيلية وما هو بحكمها من المرور في القناة وحقها في التفتيش والضبط ، أقول بالاضافة الى الحجج المتقدمة ، فان تلك الاجراءات تدخل من غير شك في نطاق حق الدفاع الشرعي عن اقليمها بما فيه قناة السويس ، هذا الحق المقرر في المادة ٥١ من ميثاق الامم المتحدة (دكتور محمد حافظ غانم - المشكلة الفلسطينية على ضوء أحكام القانون الدولي - ١٩٦٥ - ص ١١٤) .

ضوابط المسألة في ضوء القواعد العامة العرفية للقانون الدولي :

اذا سئلنا عن ضوابط مسألة طلب اسرائيل المرور في قناة السويس في ضوء القواعد العامة العرفية للقانون الدولي باعتبار ان القانون الدولي لم يعد مجرد مجموعة من القواعد الاتفاقية بعد ان نشأت الى جانب القواعد الاتفاقية مجموعة كبيرة من قواعد جرى التعارف عليها بين الدول وأصبح لها صفة الالزام في مجالات العلاقات الدولية دون ان يكون لها مصدر اتفاقي ودون ان تستند الى معاهدات . هذه القواعد نشأت من تعامل الدول مع بعضها ونتيجة تفاعل عوامل متعددة في

العلاقات بين الدول مما كون عرفا أصبح مصدرا لقواعد القانون الدولي .

اذا سئلنا عن ضوابط هذه المسألة في ضوء القواعد العامة العرفية للقانون الدولي ، لوجدنا ان هذه القواعد لا تسعف طلب اسرائيل ولا تقر لها بأي حق في موضوع ادعائها بحق المرور في قناة السويس . وفيما يلي بيان مختصر عن هذه النقطة :

انبثقت عن مؤتمر القانون الدولي المنعقد في هامبورغ (ألمانيا) في اغسطس سنة ١٩٦٠ لجنة لموضوع « الانهار والممرات المائية » وقد استقصت هذه اللجنة السوابق العرفية الخاصة بالقنوات الكبرى الثلاث (قناة السويس ، قناة بناما ، وقناة كيل) ووجدت انه قد نشأت عن تلك السوابق قواعد ، فقننتها في سبع مواد تبين المادة الخامسة منها الحكم في الموضوع الذي نحن بصدده ، هذه المادة هي بالنص التالي :

المادة الخامسة :

(١) في حالة الحرب أو النزاع المسلح التي تكون الدولة صاحبة الاقليم طرفا فيها يكون من حق الدولة :

أ ـ ان تمنع أية سفينة حربية أو تجارية مملوكة للدولة المشتبكة معها في الحرب او النزاع المسلح من عبور القناة وان تضبط أو تهاجم مثل تلك السفينة .

ب ـ ان تتخذ الاجراءات الكفيلة بالحيلولة دون استعمال القناة كوسيلة لنقل الممنوعات الحربية للعدو بما في ذلك حق التفتيش والضبط ومصادرة الممنوعات التي يكتشف وجودها .

(٢) تخضع استعمال الحقوق المنصوص عليها في الفقرة (١) من هذه المادة لما قد تنص عليه المعاهدات أو الالتزامات الدولية الاخرى التي قد تلتزم بها الدولة صاحبة الاقليم ، كما ان تلك الحقوق يجب عند استعمالها ، ان تأخذ في الاعتبار حقوق المحايدين في استعمال القناة طبقا للمبدأ العام المقرر في المادة ٣ .

نص المادة الخامسة ، هذه ، صريح في ان من حق الجمهورية العربية المتحدة منع سفن اسرائيل من المرور في قناة السويس ، كما انها صريحة في تقرير حق الجمهورية العربية المتحدة بتفتيش السفن المحايدة وضبط ما قد يكون عليها من بضائع لاسرائيل .

هذه القاعدة التي سجلتها المادة الخامسة ، طبقتها جميع الدول صاحبة القنوات البحرية في جميع المناسبات ، طبقتها الولايات المتحدة الامريكية في قناة بناما وطبقتها ألمانيا في قناة كيل . وايدتها محكمة العدل الدولية في حكمها في قضية الباخرة ويمبلدون ، الذي جاء فيه « أن قناة كيل لا يمكن اعتبارها مفتوحة لسفن الدول المحاربة لالمانيا » .

خلاصة ما تقدم الحديث فيه عن موضوع ادعاء اسرائيل حق المرور في قناة السويس :

١ ـ ليس لاسرائيل أدنى حق في مرور سفنها في قناة السويس ، وبالتالي يكون عدم مرورها هو الاصل الذي يتفق وقواعد القانون الدولى ويكون منعها من المرور أمرا في غير حاجة الى تبرير .

٢ ـ سفن المحايدين المستأجرة من اسرائيل تلحق حكما بالسفن الاسرائيلية .

٣ ـ لا سند في اتفاقية سنة ١٨٨٨ لادعاء اسرائيل حق المرور وذلك لان :

أ ـ اسرائيل ليست طرفا في الاتفاقية ، فهي لا تسرى عليها .

ب ـ المادة ١٠ منها تقرر حق مصر في اتخاذ التدابير التي ترى اتخاذها لضمان الدفاع عن نفسها وصيانة الامن العام .

جـ ـ حالة الحرب القائمة بين الجمهورية العربية المتحدة واسرائيل تجيز للجمورية العربية المتحدة اتخاذ التدابير والاجراءات بالنسبة لسفن المحايدين . ومن الواضح ان الهدنة لا تأثير لها على حق التفتيش والضبط والمصادرة .

٤ ـ القواعد العرفية للقانون الدولي تبيح منع السفن الاسرائيلية من المرور في القناة وكذلك منع السفن المحايدة التي هي بحكمها . كما تبيح تلك القواعد تفتيش السفن المحايدة وضبط ومصادرة ما قد تحمله من بضائع اسرائيلية أو بضائع ذاهبة لاسرائيل .

- ٧ -

مسألة المرور في مضيق تيران وخليج العقبة

للبحر الاحمر ذراعان ، الذراع الشرقي منهما هو خليج العقبة ، والغربي هو خليج السويس ، وبينهما شبه جزيرة سيناء .

ويمتد خليج العقبة امتدادا طوليا ، فاصلا بين الجمهورية العربية المتحدة التي تقع غربه والمملكة العربية السعودية التي تقع شرقه .

ويبلغ طوله حوالي مائة ميل ويتراوح عرضه بين ثلاثة أميال عندما يتصل باليابسة في الجزء الشمالي منه ، اما في مدخله فيبلغ عرضه حوالي الستة أميال ، ويتراوح عرضه بين مدخله ونهايته بين ١٢ و١٧ ميلا .

وتقع على سواحله الجمهورية العربية المتحدة (١٢٥ ميلا) والمملكة العربية السعودية (٩٥ ميلا) والمملكة الاردنية الهاشمية (٤ أميال) اما الساحل في فلسطين المحتلة فهو (٦ أميال) .

وفي مدخل الخليج عند التقائه بالبحر الاحمر ارخبيل من الجزر يبلغ عددها حوالي ٣٠ جزيرة ، أهمها (جزيرة تيران) وهي على بعد ثلاثة أميال عن ساحل سيناء وأربعة أميال عن الساحل السعودي ، وطولها سبعة أميال وعرضها خمسة أميال و (جزيرة صنافير) وهي تقع شرقي جزيرة تيران وتبعد عنها ميلين .

ووجود هاتين الجزيرتين في مدخل الخليج يجعل للخليج ثلاث فتحات ، فتحة بين الساحل السعودي وجزيرة (صنافير) وهذه الفتحة غير صالحة لمرور السفن الكبيرة ، وفتحة بين جزيرتي (صنافير) و (تيران) وهذه الفتحة غير صالحة للملاحة لوجود الصخور الكثيرة ولضحالة الماء فيها . والفتحة الثالثة بين (جزيرة تيران) و (شبه جزيرة سيناء) وهذه الفتحة هي الممر الرئيس الصالح لمرور السفن الكبيرة ، والممر الصالح لمرور السفن لا يتجاوز عرضه الخمسمائة متر .

وجزيرتا (تيران) و (صنافير) تعودان الى المملكة العربية السعودية ، وبموافقتها احتلتها القوات المصرية في عام ١٩٤٩ ، بعد احتلال اسرائيل لمنطقة النقب والساحل الفلسطيني على خليج العقبة .

خليج تاريخي وطني عربي :

ومنذ الفتح العربي الاسلامي لهذه المنطقة قبل ألف وثلاثمائة وواحد وخمسين سنة ظل خليج العقبة خليجا وطنيا خالصا بحكم وجود شواطئه جميعا في سيادة دولة واحدة ، وظلت الملاحة في مياهه مقصورة على رعايا هذه الدولة الواحدة وحدهم لا يشاركهم فيها أحد . وظلت مضايقه في « تيران » و « صنافير » مضايق وطنية كذلك .

وفي اعقاب الحرب العالمية الاولى وعندما توزعت مناطق هذا الخليج بين المملكة المصرية والمملكة العربية السعودية وامارة شرق الاردن بقي خليجا عربيا بحتا ، وظل محتفظا بطابعه التاريخي البحت وظلت شواطئه تخضع للسيادة المشتركة للدول العربية الاسلامية الثلاث التي ورثت ما كان للدولة العثمانية من حقوق دولية في هذه المنطقة ، وهذه السيادة المشتركة الثابتة للدول الثلاث سيادة كاملة

لا يرد عليها حق المرور البريء للسفن الاجنبية • ولم تمارس الملاحة فيه سفن تابعة لاية دولة أجنبية ، ولم يكن طريقا تستعمله الملاحة الدولية •

حرب فلسطين وآثارها :

وفي ١٥ مايس ١٩٤٨ قامت حرب فلسطين ، واذا كانت احداث هذه الحرب لا تدخل في نطاق هذه المحاضرة ، الا اني اشير الى ما يتعلق بخليج العقبة منها فقط •

في ١٨-٧-١٩٤٨ دخلت الهدنة التي قررها مجلس الامن حيز التنفيذ ولم يكن للقوات الاسرائيلية وجود في منطقة العقبة •

وفي ٢٤-٢-١٩٤٩ انعقدت الهدنة بين مصر واسرائيل في جزيرة رودس وليس للقوات الاسرائيلية وجود في هذه المنطقة •

وفي ١٠-٣-١٩٤٩ احتلت القوات الاسرائيلية « ام رشرش » التي اسمتها بعدئذ « ايلات » على خليج العقبة ، وكانت قبل ذلك بيد القوات الاردنية • وفي ١٥-٣-١٩٤٩ قدمت السلطات الاردنية مذكرة مفصلة الى الامم المتحدة تحتج فيها على هذا الاحتلال كما تقدمت مصر باحتجاج الى لجنة الهدنة ، وقام الدكتور رالف بانش وسيط الامم المتحدة باجراء التحقيق وبعث نتيجة تحقيقه الى رئيس مجلس الامن في برقية مؤرخة في ٢٢-٣-١٩٤٩ جاء في نهايتها فيما يخص الشكوى ضد القوات الاسرائيلية :

« انني متأكد تمام التأكد ان المراكز التي انشأتها في هذه
« المنطقة القوات الاسرائيلية انشئت كلها بعد الهدنة التي
« دخلت في حيز التنفيذ في ١٨ من تموز سنة ١٩٤٨ •

« وبذلك تكون هـذه المراكز جميعها قد اقيمت خـلافا « لاحكام الهدنة . »

وعلى الرغم من هذه النتيجة التي وصل اليها وسيط الامم المتحدة في تحقيقه بقيت القوات الاسرائيلية في ام رشرش ـ اسمتها بعـدئذ « ايلات » ـ غير ان هذا الوجود يعد من الوجهة القانونية الدولية ، ومن وجهة نظر الدول العربية ، أمرا غير مشروع ، لم تسلم به الدول العربية قط ، ولا يجوز الاحتجاج به عليها ، اما الخطوط التي تقررت في اتفاقيات الهدنة مع اسرائيل فهي مراكز وخطوط عسكرية بحتة ، لا يمكن على أية صورة من الصور اعتبارها حدودا اقليمية من ناحية القانون الدولي .

وبعد احتلال القوات المصرية لجزيرتي « تيران » و « صنافير » بموافقة حكومة المملكة العربية السعودية ، قامت بنصب مدفعية سواحل في منطقة « راس نصراني » سيطرت بها تماما على الملاحة في الخليج . وقد أبلغت الحكومة المصرية أمر هذا الاحتلال بمذكرة الى الحكومة البريطانية باعتبار أنها كانت تستعمل الخليج لتموين قواتها في العقبة الاردنية . وكذلك أبلغت سفارة الولايات المتحدة في القاهرة بمذكرة مماثلة .

أعلنت الحكومة المصرية بعد ذلك أن منطقة المياه الساحلية الواقعة غرب الخط الموصل ما بين « راس محمد » و « راس نصراني » منطقة ممنوعة لا يجوز الملاحة فيها ، وتبلغت شركات الملاحة والقنصليات الاجنبية في مصر بهذا المنشور .

اما الاجراءات التي اتبعت بشأن الملاحة والمرور في مدخل خليج

العقبة وفي الخليج منذ ذلك الحين فيمكن اجمالها بما يلي :

(أ) ـ اذا حاولت سفينة حربية اسرائيلية أو سفينة حربية مساعدة تابعة لاسرائيل ان تمر في المياه الاقليمية بما في ذلك مدخل خليج العقبة امكن اطلاق النيران في مواجهتها لانذارها ولمنعها من المرور ، على ان لا توجه القذيفة اليها مباشرة بقصد اصابتها الا اذا امعنت في مخالفتها .

(ب) ـ اذا حاولت سفينة تجارية تابعة لاسرائيل ان تمر في المياه الاقليمية المصرية ، بما في ذلك مدخل خليج العقبة الواقع بين جزيرة تيران وساحل سيناء ، فيكتفى بضبط هذه السفينة وحجزها دون مصادرتها واحالة امرها الى مجلس الغنائم ، على ان تقوم بهذا الضبط السلطات المدنية الكمركية بمساعدة الوحدات التابعة لمصلحة خفر السواحل .

(ج) ـ قبل مرور السفن الحربية والتجارية والاجنبية المحايدة بمدخل خليج العقبة من حق السفن الحربية المصرية ، وكذلك محطات الاشارات بالبر ، سؤالها عن اسمها وجنسيتها ووجهتها ، كما هو متبع دوليا على ان يكون استعمال هذا الحق بحيث لا يعوق حرية المرور البريء ، عبر مدخل خليج العقبة شمالا أو جنوبا .

اعتراف بريطانية بان موقف مصر مطابق لاحكام القانون الدولى :

حدث في أول تموز (يوليو) سنة ١٩٥١ ان خالفت سفينة انكليزية هي « امباير روش » التعليمات الخاصة بالمرور في خليج العقبة فاوقفتها السلطات المصرية البحرية وحجزتها مدة ٢٤ ساعة ، ووضعت حرسا عسكريا على ظهرها .

احتجت السفارة البريطانية أولا على ذلك في ١١-٧-١٩٥١ ثم ما لبثت ان اعلنت « ان جميع السفن البريطانية ستراعي بطبيعة الحال الاجراءات المعتادة عند مرورها في المياه الاقليمية المصرية » غير انها اقترحت بالنسبة للسفن البريطانية غير الحربية أو العسكرية التي تبحر رأسا من السويس أو الادبية الى العقبة ، ان تخطر السلطات الكمركية المصرية في السويس أو الادبية على الفور - بعد اتمام اجراءات تفتيش هذه السفن والتخليص عليها - السلطات المصرية البحرية في جزيرة تيران ، وذلك لكي لا يكون هناك حاجة لزيارة هذه السفن وتفتيشها مرة أخرى من قبل هذه السلطات الاخيرة . »

وكان ذلك في مذكرة ارسلها السفير البريطاني في القاهرة الى وزارة الخارجية المصرية مؤرخة في ٢٦-٧-١٩٥١ .

وقد قبلت الحكومة المصرية الاجراءات المقترحة من قبل الحكومة البريطانية « اذ انها مطابقة لحقوق مصر في موانيها ومياهها الاقليمية . »

وبهذا تكون بريطانية قد اعترفت ان موقف مصر بشأن الملاحة في مضيق تيران وخليج العقبة مطابق لاحكام القانون الدولي .

* * *

ومن المفيد ان اشير هنا الى ان الولايات المتحدة الامريكية التي تنعى على الجمهورية العربية المتحدة موقفها من قضية الملاحة في خليج العقبة ومضيق تيران ، وفي قناة السويس أيضا - ان الولايات المتحدة الامريكية هذه فرضت حظرا على المواد الاستراتيجية التي تحملها السفن من أية جنسية كانت الى كوبا ، وكان ذلك بموجب اعلان اصدره رئيس الولايات المتحدة في ٢٣-١٠-١٩٦٢ جاء فيه :

« من اجل الدفاع عن امن الولايات المتحدة أصدر أمرا
« للقوات بمنع وصول القوات الهجومية والمواد التي
« تقترن بها الى كوبا • ولتطبيق هذا الامر يخول وزير
« الدفاع باتخاذ الاجراءات المناسبة لمنع وصول المواد
« المحظورة الى كوبا مستخدما لهذه الغاية القوات البرية
« والبحرية والجوية التابعة للولايات المتحدة • » (نشرة
وزارة الخارجية الاميركية الجزء ٤٧ العدد ١٢٢٠) •

واستنادا الى الامر المذكور فتشت الولايات المتحدة بواخر الدول الاخرى في أعالي البحار ، ومن ذلك مثلا الباخرة « باركولا » التي ترفع العلم اللبناني في يوم ٢٦-١٠-١٩٦٢ على بعد (١٨٠) ميلا الى الشمال الشرقي من ناسو عاصمة جزر البهاما • (نشرت الخبر جريدة النيويورك تايمس في ٢٧-١٠-١٩٦٢ صفحة ٦) •

العدوان الثلاثي (١٩٥٦) :

وفي ٢٩-١٠-١٩٥٦ بدأ العدوان الثلاثي الغادر على مصر ، واحتلت القوات العسكرية المعتدية منطقة شرم الشيخ جنوبي شبه جزيرة سيناء على خليج العقبة •

وتوالت الاحداث العسكرية والسياسية ، حتى تم اجلاء القوات الاسرائيلية والبريطانية والفرنسية من الاراضي التي اشغلوها في مصر ، وعلى اثر انسحاب القوات الاسرائيلية من منطقتي غزة وشرم الشيخ دخلت قوات الطوارىء الدولية فيهما • وبحماية هذه القوات أخذت تمر السفن الاسرائيلية في خليج العقبة ومضيق تيران من ميناء ايلات واليه •

مناقشة ادعاء اسرائيل حق المرور في خليج العقبة ومضيق تيران :

هذا الادعاء يستند الى الزعم بان مضيق تيران مضيق دولي •

ونجيب على هـذا الادعاء بانه لا يقوم على أساس صحيح من الواقع أو القانون • ونبين في مناقشته وتفنيده الحجج التالية :

١ ـ لا تتوفر في هذا المضيق شرطا المضيق الدولي كما تقرر قواعد القانون الدولي ، واقرها الحكم الذي أصدرته محكمة العدل الدولية في سـنة ١٩٥١ في قضية (مضيق كورفو) بين (البانيا) و (بريطانيا) • ففي هذا الحكم بينت المحكمة المعيارين اللذين تتميز بهما المضايق الدولية وهما :

أ ـ ان يكون المضيق موصلا بين بحرين من البحار العالية •

ب ـ ان يكون العرف الدولي قد توافر على استعمال المضيق في الملاحة البحرية الدولية •

هذان الشرطان لابد من توفرهما معا لكي يعتبر المضيق دوليا ، ومن ثم لا يجوز تقييد الملاحة فيه ، وواضح ان أيا من الشرطين غير متوفر في مضيق تيران ، فبالنسبة للشرط الاول لا يربط مضيق تيران بين بحرين من البحار العالية بل هو يربط بين بحر عال (هو البحر الاحمر) ومياه اقليمية هي خليج العقبة • وبالنسبة للشرط الثاني لم يسبق ان استعمل مضيق تيران في الملاحة الدولية البحرية • ومن الواضح انه لا يجوز الاحتجاج بان اسرائيل استعملت المضيق في سنة ١٩٥٧ وبعد ذلك ، لان ذلك انمـا تم بسبب وجود قوات الطوارىء الدولية في المنطقة وبحمايتها •

٢ ـ في ٢٩-٤-١٩٥٨ عقدت اتفاقية جنيف :

وعند البحث في مشروع قانون البحار امام المؤتمر عرض بعض مندوبي الدول اضافة حكم خاص بالمرور البرى ، ووافقت الاكثرية على اضافة حكم جديد هو الذي تضمنته الفقرة ٤ من المادة ١٦ من اتفاقية جنيف للبحر الاقليمي ، ويبدو ان رعاية اسرائيل ومصلحتها في امرار سفنها عبر مضيق تيران هي التي كانت في ذهن مقدمي الاقتراح والموافقين عليه • والنص الذي أضيف هو التالي :

« لن يكون هناك اي وقف للمرور البريء للسفن الاجنبية عبر المضايق التي تستخدم في الملاحة الدولية بين جزء من البحار العالية وجزء آخر من البحار العالية أو مياه البحر الاقليمية لدولة اجنبية »•

وهذا النص يخالف حكم محكمة العدل الدولية سابق الاشارة اليه • وليست له سابقة في العرف الدولي ، كما أنه لا سند له من قاعدة في القانون الدولي ، وقد كان التحيز الى اسرائيل هو الدافع الى اقتراحه وقبوله بالاكثرية ، ومع ذلك فانه لا يسعف دعوى اسرائيل بحق المرور في مضيق تيران ولا يؤدي الى ايجاد مبرر لمرور السفن الاسرائيلية في مضيق تيران ذلك ان شروط هذه الفقرة من المادة ١٦ من اتفاقية جنيف لا تنطبق على هذا الخليج ، وذلك :

(أ) ـ لان حكم هذه الفقرة خاص بالمضيق الذي يصل بين بحر عال وبحر أقليمي لدولة من الدول • في حين يفصل بين ميناء ايلات ـ الذي تدعيه اسرائيل ـ ومضيق تيران ٩٧ ميلا بحريا من المياه الاقليمية المغلقة للجمهورية العربية المتحدة وللمملكة العربية السعودية والمملكة الاردنية الهاشمية •

(ب) ـ ان حكم هذه الفقرة خاص بالمضيق الذي تستعمله الملاحة الدولية ، ومن الثابت ان مضيق تيران وخليج العقبة ذاته لم يسبق قط ان استعملا في الملاحة الدولية على مدار التاريخ .

(ج) ـ ان مرور السفن الاسرائيلية بمضيق تيران لا يمكن ان يوصف بالمرور البريء الذى هو من شروط الفقرة ٤ مادة ١٦ . وقد عرفته هذه الفقرة بانه « المرور الذي لا يعد ضارا بالسلم والنوايا الحسنة وأمن الدولة الشاطئية » ومن البين ان مرور السفن الاسرائيلية في المضيق والخليج على العكس من ذلك ، فهو ضد أمن وسلامة الدولتين الشاطئيتين في المضيق وهما الجمهورية العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية .

(د) ـ ان احكام اتفاقية جنيف لا تسرى الا في حالة السلم ، وحيث ان الجمهورية العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية في حالة حرب مع اسرائيل فان هذه الاتفاقية لا تسرى على الاوضاع القائمة بينهما وبين اسرائيل .

٣ ـ كلفت السكرتارية العامة للامم المتحدة الخبير الانكليزي (كنيدي) باعددا قائمة بالمضايق التي تعد ممرات دولية ، فقدم قائمة ـ هي الآن من محفوظات ووثائق الامم المتحدة ـ تتضمن ثلاثة وثلاثين مضيقا تعد ممرا دوليا ليس من بينها مضيق تيران .

٤ ـ وبناء على كل ما تقدم مارست الجمهورية العربية المتحدة سيادتها في هذا المضيق وطبقت التعليمات سابق الاشارة اليها في موضوع المرور في هذا المضيق ووقعت سوابق متعددة فمارست تلك الحقوق بما في ذلك حادث الباخرة البريطانية امباير روش سابق الاشارة

اليه • وكذلك حادث الباخرة الدانمركية (اندريا سبوني) التي جرى تفتيشها في ١٠-٣-١٩٥٣ ، والسفينة الانكليزية (هيلكا) في اليوم ذاته ، والسفينة الامريكية (البيون) في ٣-١٢-١٩٥٣ •

وقبلت الحكومة البريطانية الاجراءات المصرية بكتاب سفارتها في القاهرة الى وزارة الخارجية المصرية المؤرخ في ٢٩-٧-١٩٥١ وقد سبقت الاشارة اليه •

تلخيص المركز القانوني لخليج العقبة ومضيق تيران :

نخلص مما تقدم ان التكييف السليم للمركز القانوني لخليج العقبة ومضيق تيران هو ان خليج العقبة بقي ثلاثة عشر قرنا ونصف قرن خليجا وطنيا يتبع دولة واحدة عربية اسلامية ، ثم أنه يعد خليجا تاريخيا ، اصبح بعد الحرب العالمية الاولى بخروج الدولة العثمانية من هذه المنطقة خاضعا للسيادة المشتركة لكل من (مصر) (الجمهورية العربية المتحدة بعد ذلك) والحجاز (المملكة العربية السعودية بعد ذلك) والاردن • بمعنى انه يعد مياها مغلقة لا يرد على السيادة المشتركة عليها قيد حق المرور البريء •

اما وجود اسرائيل الفعلي على جزء ضيق من شاطىء الخليج طوله ٦ اميال فهو وجود عسكري بحت لا تعترف به الدول العربية الثلاث ، وهو وجود ينطوي على خرق لاحكام الهدنة التي قررتها الامم المتحدة واثبته وسيطها في برقيته الى رئيس مجلس الامن سابق الاشارة اليها • وفي مفهوم احكام اتفاقيات الهدنة كلها لا يمكن اعتبار خطوط وقف القتال حدودا ، بل لا يجوز من الوجهة القانونية اعتبارها حدودا اقليمية •

والى جانب ما تقدم ، فان ادعاء اسرائيل حق المرور في مضيق تيران يهدمه حكم محكمة العدل الدولية الصادر سنة ١٩٥١ في قضية مضيق كورفو ، حيث لا يتوفر في مضيق تيران اى من الركنين اللذين يشترطهما الحكم لاعتبار المضيق دوليا • وكذلك لا تتوفر فيه الشروط التي تتطلبها الفقرة ٤ من المادة ١٦ من اتفاقية جنيف لسنة ١٩٥٨ كما سبق بيان ذلك •

خليج العقبة اذن خليج عربي وليس دوليا :

ومضيق تيران مضيق مصري يقع كله ضمن المياه الاقليمية المصرية وليس مضيقا دوليا •

والنتيجة القانونية للحقيقتين المتقدمتين انه ليس للسفن الاسرائيلية والسفن الاجنبية التي تحمل مواد استراتيجية من حق للمرور في المضيق وفي الخليج ، ودعوى اسرائيل حق المرور فيهما دعوى باطلة ليس لها اى اساس صحيح من قواعد القانون الدولي وتتعارض مع الحقوق الثابتة تاريخيا وقانونيا للدول العربية الثلاث الجمهورية العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية والمملكة الاردنية الهاشمية •

خاتمـــة

وهكذا ترون ايها الاخوان ، انه ما من قضية عادلة ، العدالة فيها واضحة وضوح البديهية البسيطة ، محقة الحق فيها ساطع جلي حتى لتكاد تلمسه اليد ، كقضية عرب فلسطين ، وما من قضية انكرت العدالة فيها بوقاحة وتحد ، وأهدر الحق فيهـا بشراسة واستهتار ، كقضيـة عرب فلسطين .

وما من قضية ظالمة ، الظلم فيها يعلن عن نفسه بالصراخ ، باطلة البطلان فيها ظاهر يتحدى قيم الانسان ، كقضية اليهود بادعائهـم فلسطين وطنا لهم . وما من قضية تألبت فيها قوى الشر لتنصر الظلم عـلى العدل ، ولتسند الباطل ضد الحق ، مثـل ما وقـع في القضيـة الفلسطينية ، حتى أصبحت في احداثها وفي المصير الذى آلت اليه مأساة الانسانية عبر تاريخها الطويل ، ليس لها في واقع الامر بين مآسي الشعوب من نظير ، مأساة شعب اجتث بجذوره من وطنه الذي عاش فيه وعاش فيه آباؤه واجداده بصورة مستمرة الفاً واربعمـائة عام على الاقل ، ورمي به خارج الحدود شريدا طريدا بلا وطن لكي يعطي وطنه الى اغراب جمعوا من انحاء العالم ليسوا من اهل البلاد ولم يكونوا فيها يوما من الايام ، وكل دعواهم زعمهم الانتساب الى بني اسرائيل الذين مروا في هذه الارض واقاموا فيها حكومة مدة من الزمن ، وعلى افتراض صحة هذا النسب المطعون فيه ، فان أولئك الاجداد

المزعومين قد انتهى كيان حكومتهم نهائيا قبل ألفين وستمائة من السنين ، وانتهى وجودهم كشعب في هذه البلاد منذ الف وثمانمائة عام • هذا على ان انتساب هؤلاء المدعين الى اولئك الذين اقاموا في هذه الارض مدة من الزمن ليس الا ادعاء كذّبه العلم واحداث التاريخ كما عرضنا الامر في قسم سابق من هذه المحاضرة •

وقد رأينا انه عندما قرر الاستعمار اعطاء وطن العرب في فلسطين الى اليهود سنة ١٩١٧ لم يكن عدد اليهود في فلسطين يزيد على خمسين الفا من اصل سبعمائة الف هم مجموع السكان ، فهل لهؤلاء الخمسين ألف صدر تصريح بلفور ؟ واضح أنه ليس لهؤلاء صدر تصريح بلفور ، لان هؤلاء كانوا من سكان فلسطين في عام ١٩١٧ بصرف النظر عن سنة دخولهم اليها • ولكن التصريح صدر لحوالي أحد عشر مليون يهودي من مختلف الاجناس والقوميات يقطنون كل بقعة في العالم لا يجمعهم جامع غير الانتماء الى الديانة اليهودية •

أمر شاذ آخر تنفرد به هذه القضية الفريدة في شذوذها ، دولة لا علاقة لها بفلسطين ولا بشعبها ، هي بريطانيا لا تعترف بفلسطين وطنا لشعبها المقيم فيها بصورة مستمرة منذ ألف وثلاثمائة وخمسين عاما ، والذي بنى كل شبر فيها مدنية وحضارة وعمرانا وزرع كل شبر فيها كروما وزيتونا وبرتقالا ، وكون تاريخها ، وامتزج دمه ودموعه بتربة ارضه ، فذاد عنها ، وحفظ تراثها ، وكان لكل فرد منه ، وفي كل شبر من أرضها تاريخ وذكريات ، فكانت له هذه الارض الحبيبة وطنا ، بكل ما تحمل كلمة « الوطن » من معان سامية تمتزج بوجدان الفرد والجماعات ، وتربط بين الوطن

والانسان ، بريطانيا لا تعترف بفلسطين وطنا لشعبها العربي ، وتقرر منحه لليهود اينما كانوا في مختلف انحاء العالم ، وتطلب منهم التجمع في هذه البقعة ليحلوا محل اهلها في وطنهم ، وليس لها من سند في هذا الذي فعلته غير كونها دولة كبيرة خرجت من الحرب العالمية الاولى منتصرة ، وغير كون العرب حينذاك أمة مستضعفة ، مشتتة ، ممزقة الكلمة خرجت لتوها من حكم الدولة العثمانية المغلوبة في الحرب ، في ظروف عالمية مواتية للاستعمار والصهيونية حيث كان الاستعمار يسيطر على خمسة أسداس العالم .

كل ذلك سهل لبريطانيا والصهيونية امرار مؤامرتهما ضد العرب وضد الشعب العربي في فلسطين ، وسلاحهما في هذه الجريمة القوة والتآمر والخداع والغدر . و لاارید ـ وانا اختتم محاضرتي ـ ان اعيد على مسامعكم شيئا مما تحدثت فيه اليكم قبل حين ، ولكني اشير فقط الى بعض النقاط فيما فرض على الشعب العربي الفلسطيني من أوضاع تنفيذا للمؤامرة التي كان هذا الشعب ووطنه فلسطين هدفا لها ، منذ وجه بلفور كتابه المشؤوم الى روجيلد واعدا اليهود بفلسطين وطنا لهم سنة ١٩١٧ ، الى اعلانهم قيام حكومة لهم في فلسطين سنة ١٩٤٨ ، من ذلك ان شعب فلسطين وحده دون سائر شعوب العالم حرم من حقه في تقرير مصيره مرتين ، مرة في أعقاب الحرب العالمية الاولى ، وقد كانت مبادىء ويلسن الاربعة عشر ـ ومنها مبدأ حق الشعوب في تقرير مصيرها ـ ما زالت حديثة عهد في الاعلان عنها الى العالم ، والشعوب في الشرق تتحدث عن هذا المبدأ الرفيع وتعلق عليه الآمال الكبار . والامة العربية تتمسك بالاضافة اليه ، بوعود

وعهود بريطانيا المقطوعة الى الملك حسين بالاستقلال التام لجميع المشرق العربي وبضمنه فلسطين • والمرة الثانية التي حرمت فيها فلسطين وشعبها من حقه في تقرير مصيره ، كانت في اعقاب الحرب العالمية الثانية ، بعد انتهاء عهد الانتداب البغيض، حرم الشعب الفلسطيني من حقه في تقرير مصيره هذه المرة ايضا بالرغم من ان انتهاء الانتداب يجب أن يعني قيام عهد الاستقلال ، وبالرغم من ان شعوب العالم كانت قد خرجت لتوها من حرب عالمية ضروس قال المعسكر الديموقراطي المنتصر فيها انه انما حارب من اجل سيادة الشعوب وحقها في التحرر من الخوف والاستغلال وفي ان تحكم نفسها بنفسها • وبالرغم من اعلان ميثاق هيئة الامم الذي أكد حق جميع الشعوب في تقرير مصيرها وان جميع الشعوب صغيرها وكبيرها في ممارسة الحقوق سواء ، وأكد احترام حقوق الانسان والحريات الاساسية للناس جميعا •

حرمت فلسطين وحرم شعبها من حقه في تقرير مصيره بنفسه هذه المرة أيضا واودع هذا الحق الى الدول الاخرى المجتمعة في هيئة الامم لكي تقرر هي مصير شعب فلسطين ، وهي لا تملك هذا الحق باى معنى من المعاني وباى وجه من الوجوه •

اما ما رافق ذلك كله من تقتيل للعرب في فلسطين ، شمل ليس فقط الشباب والقادرين على الدفاع ، بل الشيوخ والعجائز والنساء والاطفال أيضا ، الى جانب هدم القرى والبيوت وارتكاب الجرائم الفظيعة والاعمال الوحشية الاخرى بقصد ارهاب العرب وحملهم على ترك ديارهم والهجرة من وطنهم للاستيلاء عليه ، واسكان اليهود

المجموعين من أنحاء العالم فيه ، ان كل ذلك تعرفونه ويعرفه العالم اجمع ، فقد اعترف به اليهود انفسهم باستهتار مباهين بطردهم العرب من ديارهم وبما اقترفوه من مجازر القتل الجماعي في دير ياسين وقبيا وكفر قاسم وحيفا ويافا وغيرها .

وهكذا اقيمت اسرائيل بالقوة والظلم والاغتصاب والغدر والخيانة والدسائس والمناورات ، وبكل سلاح فاسد تلفظه المفاهيم الانسانية وترفضه القيم الاخلاقية ومبادىء الشرف ، اقيمت لكيما يكون للاستعمار في هذه المنطقة من العالم العربي موضع قدم ، وقاعدة امامية ينطلق منها في تنفيذ مخططاته في هذا الجزء من العالم وفي آسيا وافريقيا ، ولكي تحقق بها الصهيونية مقاصدها ، والصهيونية نفسها ان هي الا جزء من الامبريالية العالمية ، مما يشكل خطرا حقيقيا قائما ومستمرا على امن المنطقة وسلامتها ، وعلى وجودها وتطورها وعلى السلام العالمي ، ولسنا بحاجة للتدليل على ذلك ، فان حروب سنة ١٩٤٨ و١٩٥٦ و١٩٦٧ أدلة مادية على ذلك ، بالاضافة الى التحرشات والاستفزازات المستمرة والمتوالية على الحدود مع سوريا والاردن والجمهورية العربية المتحدة ، في كل يوم منذ سنة ١٩٤٨ حتى الان . ان حرب ٥ حزيران ١٩٦٧ ليست الاخيرة ولن تكون الاخيرة ، وان ما وقع ، وما يقدر انه سوف يقع هو نتيجة طبيعية لوجود اسرائيل في المنطقة جسما غريبا في وسط الكيان العربي ، اعتدائيا ، بينه وبين شعوب أقاليم المنطقة تناقض عدائي ، مكروها من قبل جميع من يحيط به ، مفروضا عليهم بالقوة ، يتعارض وجوده ليس فقط مع مشاعر وعواطف ونفسية العرب ، بل مع حقهم في الحياة ، وحقهم

في ان يوجدوا على ارضهم ، ومع كيانهم كأمة واحدة ، ومع جميع مصالحهم ومقومات حياتهم وآمالهم في حياة أفضل .

فما هو الحل لهذه المشكلة ؟

الحل لمشكلة ما ينبع دوما من طبيعة تلك المشكلة وماهيتها . فما دامت طبيعة هذه المشكلة وماهيتها هي « الوجود الاسرائيلي » بحد ذاته ، فالحل اذن هو ازالة هذا الوجود ، ولا حل سواه . واوضح لكم ما اقصده بهذه الجملة .

لو كانت مشكلة اسرائيل مثلا هي اعتداءاتها المتكررة على البلاد العربية ، لكان الحل هو في ايجاد طريقة تضمن عدم قيامها باعتداءات ، ولو كانت المشكلة مثلا هي خطر التوسع الاسرائيلي التي يتحدث به الصهاينة لكي تستوعب الارض التي يطمعون فيها أكبر عدد ممكن من يهود العالم ، لو كانت هذه فقط هي المشكلة اذن لكان الحل هو في ايجاد طريقة توقف اسرائيل عند حدها ، ولو كانت المشكلة مثلا هي في خطر اسرائيل الاقتصادي اذن لتحرينا الحل في حقول الاقتصاد وميادينه ، الا انه لما كان ما تقدم نتائج للمشكلة وبعض مظاهرها ، الى جانب آثار ومظاهر أخرى كلها سوءاً ، ولما كانت المشكلة هي وجود اسرائيل دولة مغتصبة لجزء من وطن الشعب العربي هو فلسطين ، مشردة ابناءه خارج الحدود ، حاجزة بوجودها بين أجزاء الارض العربية الواحدة حائلة جغرافيا دون اتصالها ووحدة الوطن العربي التي هي هدف من أهداف الامة العربية ، وذلك خلافا للواقع الذي اوجدته الطبيعة ووجدت الامة العربية نفسها عليه مذ كانت والى ان اقيمت اسرائيل في سنة ١٩٤٨ ، لما كان الامر كما

تقدم ، فليس من حل اذن لهذه المشكلة الا بازالة أسبابها ، وهو وجود اسرائيل • وقد عبر كاتب غربي على هذا المعنى بان جعل عنوان كتابه « ازيلوا اسرائيل ، هذا هو الحل » •

اسرائيل اذن شيء نرفض وجوده على تربة وطننا ، وهذا الرفض يجب ان لا نكتفي فيه على الوقوف منها موقفا سلبيا ، بل يجب ان يقترن هذا الرفض بعمل كل شيء ممكن يجعل وجودها بيننا مستحيلا ، وهذا لا يكون الا بتخطيط علمي يتناول ـ في جملة ما يتناوله ـ أوضاع بلادنا العربية في كل ميدان لكيما نكون في مستوى المعركة المصيرية • هذه المعركة التي يجب ان تدخلها الامة العربية في مشرق الوطن ومغربه ، في ظل من التضامن الوثيق الذي يفرضه الشعور بوحدة المعركة ووحدة المصير وواجب الدفاع ضد العدو المشترك • وللامة العربية الى جانب قواها الذاتية وامكانياتها المتعددة ، قوة عالمية عظيمة من الحكومات والشعوب الصديقة ـ اسلامية ومعادية للاستعمار ودول غير منحازة ـ كما سنجد معنا في المعركة كل القوى الخيرة في العالم منظمات وجماعات وأفراد من كل أنحاء الارض ، أكثر مما وجدنا في أي وقت مضى ، ولم يكن من هم معنا قليل •

هذا الهدف بانهاء وجود اسرائيل في الوطن العربي يجب ان يكون نصب العين دوما ، وتصميمنا على تحقيق هذا الهدف يجب أن يكون حازما لا هوادة فيه • وحشدنا لهذه المعركة يجب ان يكون جماعيا وشاملا لكل امكانياتنا ، في كل مجال وفي كل مكان • وهي امكانيات ـ كما تعلمون ـ عظيمة لو احسنا استخدامها ، واحسنا التوقيت في استخدام كل سلاح •

وقضية فلسطين ـ قبل كل شيء ـ يجب ان تبقى حية في نفس كل عربي ، نلقنها أولادنا مع حليب امهاتهم ، ونعلمها شبابنا أول ما يتعلمون ، وندرسها طلابنا في مراحل دراساتهم ، وان يكون لها بيننا مختصون يعرفون كل كبيرة وصغيرة فيها . وانتم ـ يا رجال الاعلام في الجمهورية العراقية في مقدمة من يجب أن يواكب هذه القضية ويساير تطوراتها وان يطلع على كل ما يكتب ويقال فيها . هذه القضية يجب ان تكون همنا الذي يعيش معنا في الليل وفي النهار ، ولا عجب فهي قضية العرب الاولى .

ولعل من المفيد ان يكون لقضية فلسطين مكتب اعلام مركزي ـ وانا في هذا اتحدث عن العراق ـ تتجمع فيه كل الدراسات والكتب والمجلات والجرائد وكل مظاهر النشاط الخاص بهذه القضية ، ما سبق صدوره منها وما يصدر ايا كان مصدرها العالم العربي ، أو اسرائيل ، أو الغرب أو الشرق أو أية بقعة من بقاع العالم ، فيدرس ما كتب ويكتب في هذه القضية ، ويحلل ، ومن ثم تصدر عن هذا المكتب دراسات التوعية لابناء الوطن العربي ، والاعلام للعالم الخارجي ، من رد أو ايضاح أو بيان .

وفي تقديري ، ان نقطة البدء للقيام بهذه المهمة الخطيرة هي تطور أجهزة الحكم في البلاد العربية لتكون في كل مجال أجهزة دول عصرية كفوءة ، في مجتمعات متطورة ، قائمة على التلاحم بين قوى الشعب والحكم ، في حكومات منبثقة عن ارادة المواطنين ، فان حكومات كهذه هي التي تملك من غير شك الكفاءة والاهلية لقيادة معركة تحرر هذا الجزء من الوطن العربي المحتل .

ولا يشكن احد بنتيجة المعركة فهي في صالح الامة العربية ـ ولو للمدى الطويل ـ فان كل عوامل النصر ومقوماته في جانبها ، فهي بحر زاخر ، رقعة وعددا وثروة وتطورا حضاريا يأخذ بكل أسباب العلم والتكنولوجيا ، وتصميما شعبيا ، هذا الى جانب عدالة قضيتها ، هذه العدالة التي أصبحت في السنين الاخيرة ، وبعد ١٩٤٨ تبدو واضحة لقوى جديدة في مختلف أنحاء العالم لم تكن قد تعرفت على جوانب الحق والعدالة في قضية العرب هذه ، ناهيك عن الشعوب الاسلامية ، وشعوب وحكومات الدول المعادية للاستعمار ، ان التحول العالمي الى جانب العرب في هذه القضية واضح ملموس • يقابل هذه المزايا في جانب الامة العربية عوامل الخذلان في المعسكر الصهيوني الاستعماري ، من هذه العوامل بطلان قضيتهم ، هذا البطلان الذي أخذ العالم يتعرف على جذروه وتفاصيله فلا يرى في اسرائيل الا كيانا قائما وقائما على الظلم والغدر واغتصاب وطن الغير • ومن نقاط الضعف الاخرى في الوجود الاسرائيلي انها دولة مصطنعة تقوم على التبرعات والمعونات والهبات والقروض والجبايات لتستمر على العيش ، دولة استمدت وجودها من الاستعمار وهي تستند على الامبريالية في بقائها ، والاستعمار في شكليه القديم والجديد صائر الى زوال ، هكذا يعلمنا التاريخ ، واسرائيل التي هي وجه من وجوه الاستعمار صائرة الى زوال ، هكذا يعلمنا التاريخ ، واسرائيل التي هي وجه من وجوه الاستعمار صائرة الى زوال مع الاستعمار ، وهي بعد جسم غريب صغير في محيط عربي واسع بينه وبين هذا الجسم الغريب تناقض عدائي يرجع في أساسه الى ان هذا الجسم الغريب

مرض سرطاني يجب التخلص منه .

وأخيرا اعتذر اليكم ـ ايها الاخوان ـ لاني اطلت واخذت من وقتكم أكثر مما هو مخصص للمحاضرة ، وعذري في ذلك اننا عندما نتحدث عن فلسطين نود ان ندلي بكل ما لدينا من حجج نبين بها عدالة قضيتنا ، ويعز علينا ان نحجب حجةً أو نسكت عن دليل هو في صالحنا ، لذلك نسترسل في الحديث ، ولكن هيهات ان نفي هذه القضية حقها ، فمهما تكلمنا فانه يبقى الكثير مما نود ان نقوله ، واذا كان لابد من الكلام في هذه القضية ، فيجب ان لا يكون الكلام بديلا عن العمل ، بل توجيها الى العمل ، والعمل المجد المثابر ، بدأب وصبر وتصميم .

والسلام عليكم .

ملاحـــق

١ ـ تصريح بلفور
٢ ـ المادتان ٢٠ و ٢٢ من ميثاق عصبة الامم
٣ ـ صك الانتداب البريطاني على فلسطين
٤ ـ تطور عدد السكان في فلسطين بين ١٩١٨ ـ ١٩٤٨
٥ ـ بعض مواد من ميثاق أمم المتحدة
٦ ـ قرار الجمعية العامة للامم المتحدة بالموافقة على مشروع تقسيم فلسطين عام ١٩٤٧
٧ ـ كيفية التقسيم

ملحق رقم (١)

تصريح بلفور

وزارة الخارجية

٢ نوفمبر سنة ١٩١٧

عزيزي اللورد روجيلد ،

يسرني جدا أن ابعث اليكم باسم حكومة صاحب الجلالة الملك بالتصريح التالى ، وهو تصريح يتضمن العطف على الاماني اليهودية الصهيونية والذي عرض على الحكومة ووافقت عليه .

ان حكومة جلالة الملك تنظر بعين العطف الى اقامة وطن قومي للشعب اليهودي في فلسطين ، وسوف تبذل أفضل جهودها لتسهيل بلوغ هذه الغاية ، على ان يفهم جليا بانه لن يؤتي بعمل قد يضير الحقوق المدنية والدينية للطوائف غير اليهودية الموجودة في فلسطين ، أو بالحقوق والوضع السياسي الذي يتمتع به اليهود في أية بلاد أخرى .

وأكون ممتنا لو بلغت هذا التصريح الى الاتحاد الصهيوني .

المخلص

آرثر جيمس بلفور

ملحق رقم (٢)

المادتان ٢٠ و٢٢ من ميثاق عصبة الامم

المادة ٢٠ :

(١) يوافق أعضاء الجامعة عضوا عضوا على أن قبول هـذا الميثاق الغاء لكل ما بين الواحد منهم والآخر من التزام أو تفاهم مما يتعارض مع أحكام هذا الميثاق ، ويتعهدون بين يدي الله انهم لا يرتبطون فيما بعد أي ارتباط يتعارض مع أحكامه .

(٢) وايما عضو في الجامعة يكون قبل صيرورته عضوا فيها قد تحمل أي التزام يتعارض مع أحكام هذا الميثاق فمن الواجب عليه أن يبادر الى التخلص من ذلك الالتزام .

المادة ٢٢ :

(١) فيما يخص المستعمرات والاقطار التي بنتيجة الحرب الاخيرة بطلت تابعيتها لسيادة الدول التي كانت تحكمها من قبل ، والمأهولة بشعوب ليست بعد قادرة على القيام لوحدها تحت صعوبات أحوال العالم الحديث ، يجب اعمال المبدأ القائل بان حسن حال هذه الشعوب وتطورها (ترقيتها) يشكلان أمانة حضارة (تمدن) مقدسة ، وضمانات القيام بحق هذه الامانة تدرج في هذا الميثاق .

(٢) الطريقة الفضلى لاعمال هذا المبدأ هي أن يوكل تدريب (تعليم) هذه الشعوب الى أمم متقدمة تكون ـ بسبب مواردها ، أو خبرتها ، أو مركزها الجغرافي ـ خير من يلي هذه المسؤولية ممن يستعد لقبولها ، وأن تكون ممارسة هذا التدريب من قبل هذه الامم بصفة منتدبين (او وكلاء) عن الجامعة .

(٣) صفة الانتداب لا بد من اختلافها بحسب درجة الشعب من التطور (الرقي) أو موقع القطر الجغرافي ، أو أحواله الاقتصادية وغير ذلك من مثل هذه الظروف .

(٤) ان مجتمعات معينة كانت من قبل تابعة للامبراطورية العثمانية قد وصلت من الرقي الى درجة يستطاع عندها الاعتراف وقتيا بقيامها بصفة أمم مستقلة تبعا لاسداء المشورة والمساعدة الاداريتين من قبل منتدب وهذا ريثما تستطيع هي القيام لوحدها . ومشيئات هذه المجتمعات يجب أن يكون لها الاعتبار الرئيسي في اختيار المنتدب.

(٥) ان شعوبا أخرى ، ولا سيما شعوب أفريقيا الوسطى هي في دور يستدعي أن يكون المنتدب عليها ملزما مسؤولية ادارة القطر بشروط تضمن حرية الضمير والدين ادارة تابعة فقط لصيانة النظام العام والآداب العامة ، ومنع التجاوزات من مثل تجارة العبيد وتجارة الاسلحة وتجارة الخمور ، ومنع انشاء التحصينات أو القواعد الحربية أو البحرية ، ومنع تدريب الوطنيين العسكري لغير المقاصد البوليسية ومقاصد الدفاع عن القطر ، وعلى المنتدب أيضا أن يضمن تساوي الفرص لتجارة سائر أعضاء الجامعة .

(٦) هنالك أقطار كافريقية الجنوبية الغربية والبعض من

جزائر الباسفيكي الجنوبي ، هي لقلة سكانها أو لصغر حجمها أو لبعدها عن مراكز الحضارة ، أو لمجاورتها الجغرافية لقطر المنتدب، أو لظروف أخرى ، تستطاع ادارتها أفضل ادارة بمقتضى قوانين المنتدب كاجزاء من قطره هو ادارة تكون تابعة للتحفظات المتقدم ايرادها أعلاه رعاية لمصالح السكان الوطنيين .

(٧) في كل حالة انتدابية يلزم المنتدب أن يقدم للمجلس تقريرا سنويا عن القطر المحال الى عهدته .

(٨) درجة ما يمارسه المنتدب من صلاحية أو رقابة أو ادارة ، ان لم يكن قد سبق الاتفاق عليها فيما بين أعضاء الجامعة يصير تعيينها بصورة مخصوصة في كل حالة من قبل المجلس .

(٩) تشكل لجنة دائمة لتتلقى وتفحص تقارير المنتدبين السنوية وتقدم مشورتها للمجلس في جميع الامور المتصلة بمراعاة الانتدابات .

ملحق رقم (٣)

صك الانتدات البريطانى على فلسطين

المقدمـــة

مجلس عصبة الامم

لما كانت دول الحلفاء الكبرى قد وافقت على أن يعهد بادارة فلسطين التي كانت تابعة فيما مضى للدولة العثمانية بالحـــدود التي تعينها تلك الدول الى دولة منتدبة تختارها الدول المشار اليها تنفيذا لنصوص المادة ٢٢ من ميثاق عصبة الامم •

ولما كانت دول الحلفاء الكبرى قد وافقت أيضا على أن تكون الدولة المنتدبة مسؤولة عن تنفيذ التصريح الذي أصدرته في الاصل حكومة صاحب الجلالة البريطانية في اليوم الثاني من شهر تشرين الثاني سنة ١٩١٧ وأقرته الدول المذكورة لصالح انشاء وطن قومي لليهود في فلسطين ، على أن يفهم جليـــا أنه لن يؤتى بعمل من شأنه أن يضير بالحقوق المدنية والدينية التي تتمتع بها الطوائف غير اليهودية الموجودة الآن في فلسطين أو بالحقوق والوضع السياســي مما يتمتع به اليهود في أية بلاد أخرى •

ولما كان قد اعترف بذلك بالصلة التاريخية التي تربط الشعب

اليهودي بفلسطين وبالاسباب التي تبعث على اعادة انشاء وطنهم القومي في تلك البلاد ،

ولما كانت دول الحلفاء قد اختارت صاحب الجلالة البريطانية ليكون مندوبا على فلسطين .

ولما كان الانتداب على فلسطين قد صيغ في النصوص التالية وعرض على مجلس عصبة الامم لاقراره .

ولما كان صاحب الجلالة البريطانية قد قبل الانتداب على فلسطين وتعهد بتنفيذه بالنيابة عن عصبة الامم طبقا للنصوص والشروط التالية .

ولما كانت الفقرة الثامنة من المادة ٢٢ المتقدمة الذكر تنص على أن درجة السلطة أو السيطرة أو الادارة التي تمارسها الدولة المنتدبة سيحددها بصراحة مجلس عصبة الامم اذا لم يكن هناك اتفاق سابق بشأنها بين أعضاء عصبة الامم .

لذلك فان مجلس عصبة الامم بعد تأييده الانتداب المذكور يحدد شروطه ونصوصه بما يلي :

مادة ١ – يكون للدولة المنتدبة السلطة التامة في التشريع والادارة باستثناء ما يكون قد قيد في نصوص هذا الصك .

مادة ٢– تكون الدولة المنتدبة مسؤولة عن وضع البلاد في أحوال سياسية وادارية واقتصادية تضمن انشاء الوطن القومي اليهودي وفقا لما جاء بيانه في ديباجة هذا الصك ، وترقية مؤسسات الحكم الذاتي ، وتكون مسؤولة أيضا عن صيانة الحقوق المدنية والدينية لجميع سكان فلسطين بقطع النظر عن الجنس والدين .

مادة ٣ ـ يجب على الدولة المنتدبة أن تعمل على تشجيع الاستقلال المحلي على ما تسمح به الظروف •

مادة ٤ ـ يعترف بوكالة يهودية مناسبة بصفة هيئة عمومية لاسداء المشورة الى ادارة فلسطين والتعاون معها في الشؤون الاقتصادية والاجتماعية وغير ذلك من الامور التي قد تؤثر في انشاء الوطن القومي اليهودي ومصالح السكان اليهود في فلسطين ولتساعد وتشترك في ترقية البلاد على أن يكون ذلك خاضعا دوما لمراقبة الادارة •

ويعترف بالجمعية الصهيونية كوكالة ملائمة ما دامت الدولة المنتدبة ترى أن تأليفها ودستورها يجعلانها صالحة ولائقة لهذا الغرض ، ويترتب على الجمعية الصهيونية أن تتخذ ما يلزم من التدابير بعد استشارة حكومة صاحب الجلالة البريطانية للحصول على معونة جميع اليهود الذين يبغون المساعدة في انشاء الوطن القومي اليهودي •

مادة ٥ ـ تكون الدولة المنتدبة مسؤولة عن ضمان عدم التنازل عن أي جزء من اراضي فلسطين الى حكومة دولة اجنبية وعدم تأجيره الى تلك الحكومة أو وضعه تحت تصرفها بأية صورة اخرى •

مادة ٦ ـ على ادارة فلسطين ، مع ضمان عدم الحاق الضرر بحقوق ووضع فئات الاهالي الاخرى ، ان تسهل هجرة اليهود في أحوال ملائمة وأن تشجع بالتعاون مع الوكالة اليهودية المشار اليها في المادة الرابعة ، حشد اليهود في الاراضي الاميرية والاراضي الموات غير المطلوبة للمقاصد العمومية •

مادة ٧ ـ تتولى ادارة فلسطين مسؤولية سن قانون للجنسية ويجب ان يشتمل ذلك القانون على نصوص تسهل اكتساب الجنسية الفلسطينية لليهود الذين يتخذون فلسطين مقاما دائما لهم .

مادة ٨ ـ ان امتيازات وحصانات الاجانب بما فيها مزايا المحاكم القنصلية والحماية التي يتمتع بها الرعايا الاجانب في السابق بحكم الامتيازات أو العرف في الدولة العثمانية لا تكون نافذة في فلسطين .

غير أنه متى انتهى أجل الانتداب تعاد هذه الامتيازات في الحال برمتها أو مع التعديل الذي يكون قد تم الاتفاق عليه بين الدول صاحبة الشأن الا اذا سبق للدول التي كان رعاياها يتمتعون بالامتيازات المذكورة في أول آب سنة ١٩١٤ أن تنازلت عن حق استرجاع تلك الامتيازات أو وافقت على عدم تطبيقها لاجل مسمى .

مادة ٩ ـ تكون الدولة المنتدبة مسؤولة عن جعل النظام القضائي القائم في فلسطين ضامنا تمام الضمان لحقوق الاجانب والوطنيين على السواء .

ويكون احترام الاحوال الشخصية والمصالح الدينية لمختلف الشعوب والطوائف مضمونا تمام الضمان أيضا ، وبصورة خاصة تكون ادارة الاوقاف خاضعة للشرائع الدينية وشروط الواقفين .

مادة ١٠ ـ تكون المعاهدات المبرمة بين الدولة المنتدبة وسائر الدول الاجنبية بشأن تسليم المجرمين مرعية الاجراء في فلسطين الى أن تعقد اتفاقات خاصة بذلك فيما يتعلق بفلسطين .

مادة ١١ ـ تتخذ ادارة فلسطين جميع ما يلزم من التدابير

لصون مصالح الجمهور فيما يتعلق بترقية البلاد وعمرانها ويكون لها السلطة التامة في وضع ما يلزم من الاحكام لاستملاك أي مورد من موارد البلاد الطبيعية أو الاعمال والمصالح والمنافع العمومية الموجودة في البلاد أو التي ستؤسس فيما بعد أو السيطرة عليها بشرط مراعاة الالتزامات التي قبلتها الدولة المنتدبة على نفسها • ويرتب عليها أن توجد نظاما للاراضي يلائم احتياجات البلاد مراعية في ذلك ، من بين الامور الاخرى ، الرغبة في تشجيع حشد السكان في الاراضي وتكثيف الزراعة •

ويمكن لادارة البلاد أن تتفق مع الوكالة اليهودية المذكورة في المادة الرابعة على أن تقوم هـذه الوكالة بانشـاء أو تسيير الاشغال والمصالح والمنافع العمومية وترقية مرافق البلاد الطبيعية بشروط عادلة ومنصفة ما دامت الادارة لا تتولى هذه الامور مباشرة بنفسها ، غير أن كل اتفاق كهذا يجب أن يشترط فيه ألا تتجاوز الارباح التي توزعها الوكالة بطريقة مباشرة أو غير مباشرة مقدار الفائدة المعقولة التي يعود بها رأس المال المستثمر ، وأن كل ما يزيد على هذه الفائدة من الارباح يجب أن يستخدم لما فيه نفع البلاد على الوجه الذي توافق عليه الادارة •

مادة ١٢ ـ يعهد الى الدولة المنتـدبة بالاشـراف على علاقات فلسطين الخارجية وحق اصدار البراءات الى القناصل الذين تعينهم الدول الاجنبية ويكون لها الحق أيضا في أن تشمل رعايا فلسطين وهم خارج حدود منطقتها بحماية سفرائها وقناصلها •

مادة ١٣ ـ تضطلع الدولة المنتدبة بجميع المسئوليات المتعلقـة

بالاماكن المقدسة والمباني أو المواقع الدينية في فلسطين بما في ذلك مسئولية المحافظة على الحقوق الموجودة وضمان الوصول الى الاماكن المقدسة والمباني والمواقع الدينية وحرية العبـــادة مع المحافظـة على مقتضيات النظام العام والآداب العامة ، وتكون الدولة المنتدبة مسئولة أمام عصبة الامم دون سواها عن كل ما يتعلق بذلك بشرط أن لاتحول نصوص هذه المادة دون اتفاق الدولة المنتدبة مع ادارة البلاد على ما تراه الدولة المنتدبة ملائما لتنفيذ نصوص هذه المادة وبشرط أن لا يفسر شيء من هذا الصك تفسيرا يخول الدولة المنتدبة سلطة التعرض أو التدخل في نظام أو ادارة المقامات الاسلامية المقدسة الصـرفة ، المصونة حصانتها .

مادة ١٤ ـ تؤلف الدولة المنتدبة لجنة خاصة لدرس وتحديد وتقرير الحقوق والادعـاءات المتعلقـــة بالاماكن المقدسة والحقوق والادعاءات المتعلقة بالطوائف الدينيـــة المختلفة في فلسطين وتعرض طريقة اختيار هذه اللجنة وقوامها ووظائفها على مجلس عصبة الامم لاقرارها ، ولا تعين اللجنة ولا تقوم بوظائفها دون موافقـــة المجلس المذكور .

مادة ١٥ ـ يترتب على الدولة المنتدبة أن تضمن جعل الحرية الدينية التامة وحرية القيام بجميع شعائر العبادة مكفولتين للجميـع بشرط المحافظة على النظام العام والآداب العامة فقط ، ويجب أن لا يكون ثمة تمييز مهما كان نوعه بين سكان فلسطين على أساس الجنس أو الدين أو اللغة وأن لا يحرم شخص من دخول فلسطين بسبب معتقده الديني فقط .

ويجب ألا تحرم أية طائفة كانت من حق صيانة مدارسها الخاصة لتعليم أبنائها بلغتها الخاصة وأن لا ينتقص من هذا الحق ما دام ذلك مطابقا لشروط التعليم العمومية التي قد تفرضها الادارة.

مادة ١٦ ـ تكون الدولة المنتدبة مسئولة عن ممارسة ما يقتضيه أمر المحافظة على النظام العام والحكم المنظم من الاشراف على الهيئات الدينية والخيرية التابعة لجميع الطوائف المذهبية في فلسطين ، ومع مراعاة هذا الشرط لا يجوز أن تتخذ في فلسطين تدابير من شأنها اعاقة أعمال هذه الهيئات أو التعرض لها أو اظهار التحيز ضد أي ممثل من ممثليها أو عضو من أعضائها بسبب دينه أو جنسيته .

مادة ١٧ ـ يجوز لادارة فلسطين أن تنظم على أساس التطوع القوات اللازمة للمحافظة على السلام والنظام والقوات اللازمة للدفاع عن البلاد أيضا بشرط أن يكون ذلك خاضعا لاشراف الدولة المنتدبة ولكن لا يجوز لادارة فلسطين أن تستخدم هذه القوات في غير الاغراض الآنفة الذكر الا بموافقة الدولة المنتدبة وفيما عدا ذلك لا يجوز لادارة فلسطين أن تؤلف أو أن تستبقي أية قوة من القوات العسكرية أو البحرية أو الجوية .

ليس في هذه المادة ما يمنع ادارة فلسطين من الاشتراك في نفقات القوات التي تكون للدولة المنتدبة في فلسطين .

ويحق للدولة المنتدبة في كل وقت أن تستخدم طرق فلسطين وسككها الحديدية ومرافئها لحركات القوات المسلحة ونقل الوقود والمهمات .

مادة ١٨ ـ يجب على الدولة المنتدبة أن تضمن عدم التمييز في

فلسطين بين رعايا أية دولة من الدول الداخلة في عصبة الامم (ومن جملة ذلك الشركات المؤلفة بحسب قوانين تلك الدولة) ، ورعايا الدولة المنتدبة أو رعايا أية دولة أجنبية أخرى في الامور المتعلقة بالضرائب أو التجارة أو الملاحة أو تعاطي الصنائع أو المهن أو في معاملة السفن التجارية أو الطيارات المدنية . وكذلك يجب أن لا يكون هناك تمييز في فلسطين ضد البضائع التي يكون أصلها من بلد من بلدان الدول المذكورة أو تكون مرسلة اليها . وتطلق حرية مرور البضائع بطريق (الترانسيت) عبر البلاد المشمولة بالانتداب بشروط عادلة .

ومع مراعاة ما تقدم وسائر أحكام صك الانتداب هذا ، يجوز لادارة فلسطين أن تفرض بالتشاور مع الدولة المنتدبة ما تراه ضروريا من الضرائب والرسوم الكمركية وأن تتخذ ما تراه صالحا من التدابير لتنشيط وترقية المرافق الطبيعية في البلاد وصيانة مصالح السكان فيها ويجوز لها أن تعقد بالتشاور مع الدولة المنتدبة اتفاقا كمركيا خاصا مع أية دولة من الدول التي كانت جميع أملاكها في سنة ١٩١٤ داخلة في تركيا الآسيوية أو شبه جزيرة العرب .

مادة ١٩ ـ تنضم الدولة المنتدبة بالنيابة عن ادارة فلسطين الى كل ميثاق من المواثيق الدولية العامة التي سبق عقدها أو التي تعقد فيما بعد بموافقة عصبة الامم بشأن الاتجار بالرقيق والاتجار بالسلاح والذخيرة أو بالمخدرات أو فيما يتعلق بالمساواة التجارية وحرية مرور الضبائع بطريق التوسط (الترانسيت) والملاحة والطيران والمواصلات البريدية والبرقية واللاسلكية أو بالممتلكات الادبية والفنية والصناعية.

مادة ٢٠ ـ تتعاون الدولة المنتدبة بالنيابة عن ادارة فلسطين في تنفيذ كل سياسة مشتركة تقررها عصبة الامم لمنع انتشار الامراض ومكافحتها ، بما في ذلك أمراض النباتات والحيوانات بقدر ما تسمح به الاحوال الدينية والاجتماعية وغيرها من الاحوال .

مادة ٢١ ـ يترتب على الدولة أن تؤمن وضع وتنفيذ قانون خاص بالآثار القديمة على أساس القواعد المذكورة فيما يلى ، خلال الاثنى عشر شهرا الاولى من هذا التاريخ ، ويكون هذا القانون ضامنا لرعايا جميع الدول الداخلة في عصبة الامم المساواة في المعاملة فيما يتعلق بالحفريات والتنقيبات الأثرية :

(١) تعني عبارة (الآثار القديمة) كل ما أنشأته أو أنتجته أيدي البشر قبل سنة ١٧٠٠ ميلادية .

(٢) يسن التشريع المتعلق بحماية الآثار القديمة على أساس التشجيع لا التهديد .

وكل من اكتشف أثرا دون أن يكون مزودا بالتصريح المذكور في الفقرة الخامسة وأبلغ الأمر الى أحد موظفي الدائرة المختصة يكافأ بمكافأة تتناسب مع قيمة ما اكتشفه .

(٣) لا يجوز بيع شي من الآثار القديمة الا للدائرة المختصة ما لم تتنازل تلك الدائرة عن شرائه ، ولا يجوز اخراج شيء من الآثار القديمة من البلاد الا بموجب رخصة تصدير صادرة من تلك الدائرة .

(٤) كل من أتلف أو ألحق ضررا بقطعة من الآثار القديمة عن سوء نية أو اهمال يعاقب بالعقوبة المعينة .

(٥) يحظر اجراء الحفر أو التنقيب للبحث عن الآثار القديمة الا بتصريح من الدائرة المختصة ويغرم المخالف بغرامة مالية •

(٦) توضع شروط عـــادلة لنزع ملكية الاراضى ذات القيمة التاريخية أو الأثرية سواء أكان نزع الملكية مؤقتا أم دائما •

(٧) يقتصر في اعطاء التصريح لاجراء الحفريات على الاشخاص الذين يقدمون أدلة كافية على خبرتهم في الآثار • ويترتب على ادارة فلسطين أن لا تسير عند اعطاء هذا التصاريح على طريقة تؤدي الى استثناء علماء أية أمة من الامم من الترخيص بدون سبب مبرر •

(٨) يقسم ناتج الحفريات بين المكتشف والدائرة المختصة على أساس النسبة التي تعينها تلك الدائرة • فاذا تعذرت القسمة لأسباب علمية يطى للمكتشف تعويض عادل بدلا من اعطائه قسما من الآثار المكتشفة •

مادة ٢٢ ـ تكون الانكليزية والعربية والعبرية اللغات الرسمية لفلسطين وكل عبارة أو كتابة بالعربية وردت على طوابع أو عملـــة تستعمل في فلسطين يجب أن تكرر بالعبرية وكل عبارة أو كتـــابة بالعبرية يجب أن تكرر بالعربية •

مادة ٢٣ ـ تعترف ادارة فلسطين بالايام المقدسة (الاعياد) عند كل طائفة من الطوائف في فلسطين كأيام عطلة قانونية لأفراد تلـك الطائفة •

مادة ٢٤ ـ تقدم الدولة المنتدبة الى عصبة الامم تقريرا سنويا بصورة تقنع المجلس ، يتناول التدابير التي اتخذت أثناء تلك السنة لتنفيذ نصوص الانتداب ، وترسل نسخ من جميع الانظمة والقوانين

التي تسن أو تصدر أثناء تلك السنة مع التقرير .

مادة ٢٥ ـ يحق للدولة المنتدبة بموافقة مجلس عصبة الامم أن ترجىء أو توقف تطبيق ما تراه من هذه النصوص غير قابل التطبيق على المنطقة الواقعة ما بين نهر الأردن والحد الشرقي لفلسطين كما سيعين فيما بعد ، بالنسبة للاحوال المحلية السائدة في تلك المنطقة وأن تتخذ ما تراه ملائما من التدابير لادارة تلك المنطقة وفقا لاحوالها المحلية بشرط أن لا يؤتى بعمل لا يتفق مع أحكام المواد ١٥ ، ١٦ ، ١٨ .

مادة ٢٦ ـ توافق الدولة المنتدبة على أنه اذا وقع خلاف بينها وبين عضو آخر من أعضاء عصبة الامم حول تفسير نصوص صك الانتداب أو تطبيقها ، وتعذر حله بالمفاوضات يعرض على محكمة العدل الدولية الدائمة المنصوص عليها في المادة الرابعة عشرة من ميثاق عصبة الامم .

مادة ٢٧ ـ ان كل تعديل يجرى في شروط هذا الانتداب يجب أن يكون مقترنا بموافقة مجلس عصبة الامم .

مادة ٢٨ ـ في حالة انتهاء الانتداب الممنوح للدولة المنتدبة بموجب هذا الصك يتخذ مجلس عصبة الامم ما يراه ضروريا من التدابير لصون استمرار الحقوق المؤمنة ، بموجب المادتين ١٣ ، ١٤ على الدوام بضمان العصبة ويستعمل نفوذه لأن يكفل بضمان الجمعية احترام حكومة فلسطين للالتزامات المالية التي تحملتها ادارة فلسطين بصورة مشروعة في عهد الانتداب احتراما تاما وفي جملة ذلك حقوق الموظفين في رواتب التقاعد أو المكافآت .

ملحق رقم (٤)

تطور عدد السكان في فلسطين بين ١٩١٨ و ١٩٤٨

ملاحظة : البيانات لكل السنوات ماعدا السنين ١٩١٨ و١٩٤٦ و١٩٤٨ مستقاة من تقارير حكومة فلسطين

السنة	السكان		
	العرب	اليهود	المجموع
١٩١٨	٦٤٤٫٠٠٠	٥٠٫٠٠٠	٧٠٠٫٠٠٠
١٩٢٢	٦٦٨٫٢٥٨	٨٣٫٧٩٠	٧٥٢٫٠٤٨
١٩٢٥	٧٢٥٫٥١٣	١٢١٫٧٢٥	٨٤٧٫٢٣٨
١٩٢٦	٧٤٩٫٤٠٢	١٤٩٫٥٠٠	٨٩٨٫٩٠٢
١٩٢٩	٨٠٣٫٥٦٢	١٥٦٫٤٨١	٩٦٠٫٠٤٤
١٩٣١	٨٥٨٫٧٠٨	١٧٤٫٦٠٦	١٫٠٣٣٫٣١٤
١٩٣٢	٨٨١٫٦٩٠	١٩٢٫١٢٧	١٫٠٨٣٫٨٢٧
١٩٣٣	٩٠٥٫٩٧٤	٢٣٤٫٩٦٧	١٫١٤٠٫٩٤١
١٩٣٤	٩٢٧٫٥٧٩	٢٨٢٫٩٧٥	١٫٢١٠٫٥٥٤
١٩٣٥	٩٥٢٫٩٥٥	٣٥٥٫١٥٧	١٫٣٠٨٫١١٢
١٩٣٦	٩٨٢٫٦١٤	٣٨٤٫٠٧٨	١٫٣٦٦٫٦٩٢
١٩٣٧	١٫٠٠٥٫٩٥٨	٣٩٥٫٨٣٦	١٫٤٠١٫٧٩٤
١٩٣٨	١٫٠٢٤٫٠٦٣	٤١١٫٢٢٢	١٫٤٣٥٫٢٨٥
١٩٣٩	١٫٠٥٦٫٢٤١	٤٤٥٫٤٥٧	١٫٥٠١٫٦٩٨
١٩٤٠	١٫٠٨٠٫٩٩٥	٤٦٣٫٥٣٥	١٫٥٤٤٫٥٣٠
١٩٤١	١٫١١١٫٣٩٨	٤٧٤٫١٠٢	١٫٥٨٥٫٥٠٠
١٩٤٢	١٫١٣٥٫٥٩٧	٤٨٤٫٤٠٨	١٫٦٢٠٫٠٠٥
١٩٤٣	١٫١٧٣٫٦٥٩	٥٠٢٫٩١٢	١٫٦٧٦٫٥٧١
١٩٤٤	١٫٢١٠٫٩٢٢	٥٢٨٫٧٠٢	١٫٧٣٩٫٦٢٤
١٩٤٦	١٫٣٢٨٫٠٠٠	٦٠٨٫٠٠٠	١٫٩٣٦٫٠٠٠
١٩٤٨ (مايس ١٩٤٨)	١٫٤١٥٫٠٠٠	٦٥٠٫٠٠٠	٢٫٠٦٥٫٠٠٠

ملحق رقم (٥)

بعض مواد من ميثاق الامم المتحدة اشير اليها في هذا البحث

في مقاصد الهيئة ومبادئها :

المادة الاولى :

مقاصد الامم المتحدة هي :

١ ـ حفظ السلم والامن الدولى ، وتحقيقا لهذه الغاية تتخذ الهيئة التدابير المشتركة الفعالة لمنع الاسباب التي تهدد السلم ولازالتها، وتقمع أعمال العدوان وغيرها من وجوه الاخلال بالسلم ، وتتذرع بالوسائل السلمية ، وفقا لمبادىء العدل والقانون الدولى ، لحل المنازعات الدولية التي قد تؤدي الى الاخلال بالسلم أو لتسويتها .

٢ ـ انماء العلاقات الودية بين الامم على أساس احترام المبدأ الذي يقضى بالتسوية في الحقوق بين الشعوب وبأن يكون لكل منها تقرير مصيرها ، وكذلك اتخاذ التدابير الاخرى الملائمة لتعزيز السلم العام .

٣ ـ تحقيق التعاون الدولى على حل المسائل الدولية ذات الصبغة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والانسانية وعلى تعزيز احترام حقوق الانسان والحريات الاساسية للناس جميعا والتشجيع على ذلك اطلاقا

بلا تمييز بسبب الجنس أو اللغة أو الدين ولا تفريق بين الرجال والنساء .

٤ ـ جعل هذه الهيئة مرجعا لتنسيق أعمال الامم وتوجيهها نحو ادراك هذه الغايات المشتركة .

في وظائف الجمعية وسلطاتها :

المادة العاشرة :

للجمعية العامة أن تناقش أية مسألة أو أمر يدخل في نطاق هذا الميثاق و يتصل بسلطات فرع من الفروع المنصوص عليها فيه أو وظائفه ، كما ان لها فيما عدا ما نص عليه في المادة ١٢ أن توصي أعضاء الهيئة أو مجلس الامن أو كليهما بما تراه في تلك المسائل والامور .

في نظام الوصاية الدولي :

المادة الخامسة والسبعون :

تنشىء « الامم المتحدة » تحت اشرافها نظاما دوليا للوصاية ، وذلك لادارة الاقاليم التي قد تخضع لهذا النظام بمقتضى اتفاقات فردية لاحقة وللاشراف عليها ، ويطلق على هذه الاقاليم فيما يلى من الاحكام اسم الاقاليم المشمولة بالوصاية .

المادة السابعة والسبعون :

يطبق نظام الوصاية على الاقاليم الداخلية في الفئات الآتية مما قد يوضع تحت حكمها بمقتضى اتفاقات وصاية :

١ - (أ) الاقاليم المشمولة الآن بالانتداب .

(ب) الاقاليم التي قد تقتطع من دول الاعـــداء نتيجة للحرب العالمية الثانية .

(جـ) الاقاليم التي تضعها في الوصاية بمحض اختيـــارها دول مسئولة عن ادارتها .

٢ - أما تعيين أي الاقاليم من الفئات سالفة الذكر يوضع تحت نظام الوصاية وطبقا لاي شروط ، فذلك من شأن ما يعقد بعد من اتفاقات .

ملحق رقم (٦)

قرار الجمعية العامة للامم المتحدة بالموافقة على مشروع تقسيم فلسطين بتاريخ ٢٩ تشرين الثانى (نوفمبر) سنة ١٩٤٧

- أ -

« ان الجمعية العامة لمنظمة الامم المتحدة ، بعد ن عقدت دورة خاصة بناء على طلب الدولة المنتدبة - بريطانيا - للبحث في تشكيل وتحديد صلاحية لجنة خاصة يعهد اليها بتحضير اقتراح للنظر في مسألة حكومة فلسطين المستقبلة في دورتها الثانية .

وبعد أن شكلت لجنة خاصة أناطت بها مهمة اجراء تحقيق حول جميع المسائل المتعلقة بمشكلة فلسطين وتحضير مقترحات بغية حل هذه المشكلة .

وبعد أن تلقت وبحثت تقرير اللجنة الخاصة (مستند رقم٣٦٤/١) الذي يتضمن توصيات عدة قدمتها اللجنة بعد الموافقة عليها بالاجماع ، ومشروع التقسيم مع الاتحاد الاقتصادي الذي وافقت عليه أغلبية اللجنة ، تعتبر أن الحالة الحاضرة في فلسطين من شأنها ايقاع الضرر بالرفاهية العامة والعلاقات الودية بين الامم .

وتحيط علما بتصريح الدولة المنتدبة الذي أعلنت بموجبه أنها تنوي انهاء الجلاء عن فلسطين في أول آب (أغسطس) سنة ١٩٤٨ •

وتوصي المملكة المتحدة ، بصفتها دولة منتدبة على فلسطين وكل دولة أخرى من أعضاء الامم المتحدة ، بالموافقة وبتنفيذ مشروع التقسيم مع الاتحاد الاقتصادي لحكومة فلسطين على الصورة المبينة أدناه ، وتطلب :

(أ) أن يتخذ مجلس الآمن التدابير الضرورية المنوه عنها في المشروع لتنفيذه •

(ب) أن يقرر مجلس الأمن اذا أوجبت الظروف ذلك أثناء المرحلة الانتقالية ، ما اذا كانت الحالة في فلسطين تشكل تهديدا للسلم • فان قرر مجلس الأمن أن مثل هذا التهديد قائم بالفعل ، فيجب عليه محافظة على السلم والامن الدوليين أن ينفذ تفويض الجمعية العامة وذلك باتخاذ التدابير وفقا للمادتين ٣٩ و ٤١ من الميثاق ، لتخويل لجنة الامم المتحدة سلطة في أن تمارس في فلسطين الاعمال التي يلقيها هذا القرار على عاتقها •

(ج) أن يعتبر مجلس الأمن تهديدا للسلم وقطعا أو خرقا له أو عملا عدوانيا بموجب نص المادة ٣٩ من الميثاق ، كل محاولة ترمي الى تغيير التسوية التي يهدف اليها هذا القرار بالقوة •

(د) أن يبلغ مجلس الوصاية بالمسئولية المترتبة عليه بموجب هذا المشروع •

وتدعو الجمعية العامة سكان فلسطين الى اتخاذ جميع التدابير التي قد تكون ضرورية من ناحيتهم لوضع هذا المشروع موضع

التنفيذ ، وتناشد جميع الحكومات والشعوب للامتناع عن كل عمل قد يعرقل أو يؤخر تنفيذ هذه التوصيات .

وتأذن للأمين العام أن يسدد نفقات سفر ومعيشة أعضاء اللجنة المشار اليهـــا في القسم الاول الجزء (ب) الفقرة الاولى أدناه على الاساس والشكل اللذين يراهما مناسبين ، وفقا للظروف وأن يزود اللجنة بما يلزم من موظفين ومستخدمين لمساعدتها في المهام التي ألقتها الجمعية العامة على عاتقها » .

— ب —

ان الجمعية العامة

تفوض الامين العام أن يسحب من صندوق المال المتداول مبلغا لا يزيد على مليوني دولار للغايات المبينة في الفقرة الاخيرة من قرار مستقبل حكومة فلسطين .

الاجتماع الثامن والعشرون بعد المائة
في ٢٩ تشرين الثاني (نوفمبر) سنة ١٩٤٧

ثم تأتي بعد القسم المتقدم من التوصية بالتقسيم تفاصيل مشروع التقسيم :

الجزء الاول في دستور وحكومة فلسطين .
أولا — (في انهاء الانتداب . التقسيم . الانتقال) .
ثانيا — في التدابير التحضيرية للاستقلال .
الباب الاول — في الاماكن المقدسة والمباني والامكنة الدينية .
الباب الثاني — في الحقوق الدينية وحقوق الاقليات .

الباب الثالث ـ خاص بصفة المواطن والاتفاقيات الدولية والالتزامات المالية •

الباب الرابع ـ أحكام متنوعة •

في الاتحاد الاقتصادي الفلسطيني •

في الاموال المنقولة وغير المنقولة •

في عضوية الامم المتحدة •

الجزء الثاني ـ في الحدود

أحكام خاصة بمدينة القدس •

الجزء الثالث ـ في الغاء الامتيازات •

ملحق رقم (٧)

كيفية التقسيم

القسم الذي اعطي لليهود :

خصص قرار التقسيم للدولة اليهودية ثلاثة أقسام من فلسطين هي :

١ ـ الجليل الشرقي (ويضم مدينتي صفد وطبرية وبحيرتي طبرية والحولة) وقضاء بيسان بأجمعه (بما فيه مدينة بيسان نفسها).

٢ ـ أراضي الساحل الممتد من جنوب عكا شمالا الى المجدل جنوبا ، وتشمل هذه المنطقة مرج ابن عامر وسهل عكا ومدينة حيفا وميناءها الكبير .

٣ ـ أقسام من أقضية المجدل وغزة وبئر سبع (باستثناء مدينة بئر السبع) وجميع النقب والعقبة وقسم من البحر الميت حتى نقطة عين جدى شمالا .

القسم الذي اعطي للعرب :

أما الدولة العربية فقد خصص لها بموجب قرار التقسيم :

١ ـ الجليل الغربي (ويضم مدن الناصرة وعكا وشفا عمرو) .

٢ ـ المنطقة الجبلية الممتدة من شمال مدينة جنين شمالا الى مدينة بئر السبع جنوبا ، ومن نهر الاردن شرقا الى سفوح الجبال غربا في أقضية جنين وطول كرم واللد . وتضم المنطقة مدن

جنين ونابلس وطول كرم وقلقيلية واللـــد والخليل واريحا ورام الله .

٣ ـ أقسام من أقضية المجدل وغزة وبئر السبع والفالوجة .

٤ ـ مدينة يافا (على أن يبحث فيما بعد في مسألة حي الكرتون فيها ، وهو حي أكثرية سكانه من اليهود) .

المنطقة الدولية :

ونص قرار التقسيم على انشاء نظـــام خاص ، يديره مجلس الوصاية التـــابع للامم المتحدة ، وذلك وفقا لدستور خاص يضعه للمنطقة المدولة . أما حدود هذه المنطقة فقد حددها قرار التقسيم ، امتدت جنوبا فشملت بيت لحم ، وشمالا فشملت قرية شعفاط ، وغربا فشملت قرية عين كارم وشرقا فشملت قرية أبو ديس .

ولم تكن أقسام كل من الدولتين العربية واليهودية متلاصقة ، فخصصت ستة ممرات (كوريدورات) ضيقة حيث تتقاطع الحدود .

اتحاد اقتصادي :

ونص قرار التقسيم على عقد معـــاهدة بين الدولتين العربيـــة واليهودية لاقامة « اتحاد اقتصادي » بينهما تتناول أغراضه واختصاصاته ما يأتي :

١ ـ اتحاد جمركي .

٢ ـ نظام مشترك للعملة .

٣ ـ ادارة مشتركة للسكك الحديدية ، وطرق المواصلات الرئيسية،

والخدمات البريدية والبرقية ، والموانىء والمطارات ذات الصلة بالتجارة الدولية .

٤ ـ تنمية اقتصادية مشتركة ، خاصة فيما يتعلق بمشاريع الري واستصلاح الاراضى وصيانة التربة .

٥ ـ مسائل اقتصادية اخرى ذات علاقة بين الدولتين .

مجلس اقتصادي مشترك :

وايفاء بهذه الاغراض ، ولقصد الاشراف عليها ، يتشكل « مجلس اقتصادي مشترك » من ثلاثة مندوبين عن كل من الدولتين العربية واليهودية ، وثلاثة مندوبين أجانب يختارهم المجلس الاقتصادي والاجتماعي للامم المتحدة ، فيشغلون مراكزهم كأفراد لا كممثلين لدول .

أمور أخرى :

وكذلك نص قرار الجمعية العامة على وضع تعريفة كمركية عامة ، وضمان الحرية الكاملة للتجارة بين الدولتين ، وبينهما وبين منطقة القدس المدولة ، وكذلك صيانة حرية المرور والزيارة في الدولتين والمنطقة المدولة لجميع مواطني الدولتين والمقيمين فيهما .

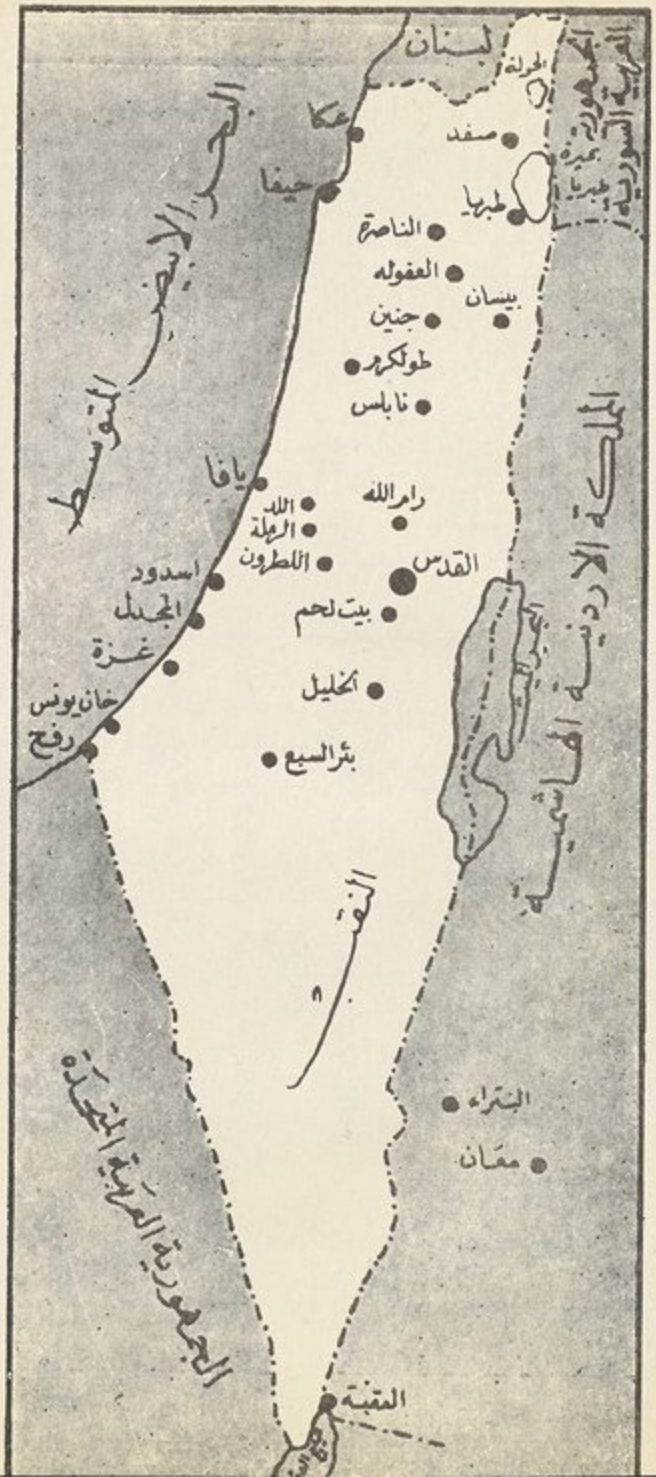
لبنان
الجولة
الجمهورية العربية السورية
بحيرة طبريا
البحر الأبيض المتوسط
عكا
حيفا
صفد
طبريا
الناصرة
العفوله
بيسان
جنين
طولكرم
نابلس
يافا
رام الله
اللد
الرملة
اللطرون
القدس
اسدود
المجدل
غزة
بيت لحم
الخليل
خان يونس
رفح
بئر السبع
المملكة الأردنية الهاشمية
النقب
البتراء
معان
المملكة العربية السعودية
العقبة

الفهرس

صفحة

مقدمة ٣

١ ـ مناقشة الحق التاريخي الذي يدعيه اليهود بفلسطين

أ ـ الحقيقة عن علاقة بني اسرائيل بفلسطين في عهد ما قبل ميلاد المسيح ٩

ب ـ هل أن اليهود في مختلف أنحاء العالم سلالة جنسية واحدة ؟ أم هم طائفة دينية تنتمي الى عدد من السلالات المختلفة . . . ٢٨

٢ ـ بطلان تصريح بلفور ٤٠

٣ ـ بطلان صك الانتداب على فلسطين لمخالفته سنده المادة ٢٢ من ميثاق عصبة الامم ٤٥

وضع فلسطين تحت الانتداب البريطاني . . . ٤٨

التعارض بين صك الانتداب والمادة ٢٢ من ميثاق العصبة ومخالفة الصك لمبادىء وقواعد القانون الدولى ٤٩

٤ ـ انتهاء الانتداب

بطلان التوصية بتقسيم فلسطين وعدم مشروعية قيام اسرائيل ٦٢

٥ ـ أهداف الاستعمار من اقامة دولة لليهود في فلسطين ٧٩

٦ ـ اسرائيل ومسألة المرور في قناة السويس

العرض السليم للموضوع ٩١

اتفاقية القسطنطينية ٩٤

تصريح بالتنظيم الجديد للمركز القانوني للقناة بالارادة المنفردة لمصر ١٠٠

الوضع بالنسبة للمرور في قناة السويس منذ ١٥ مايس ١٩٤٨ حتى العدوان الاخير في حزيران ١٩٦٧ ١٠٢

ضوابط المسألة في ضوء القواعد العامة العرفية للقانون الدولى ١٠٥

٧ ـ مسألة المرور في مضيق تيران وخليج العقبة . . ١٠٩
خليـخ تاريخي وطني عربـي ١١٠
حـرب فلســطين وآثارهـا ١١١
اعتراف بريطانيـا بأن موقف مصـر مطابق للقانون
الدولى ١١٣
العـدوان الثلاثي (١٩٥٦) ١١٥
مناقشة ادعـاء اسرائيل حق المرور في خليج العقبـة
ومضيق تـيران ١١٦
تلخيص المركز القانوني لخليج العقبة ومضيق تيران ١١٩
٨ ـ خاتمـة ١٢١

ملاحق

تصريـح بلفور ١٣٣
المادتان ٢٠ و ٢٢ من ميثـاق عصبـة الامم . . ١٣٤
صك الانتداب البريطاني على فلسطين . . . ١٣٧
جدول يبين تطـور عـدد السـكان في فلسـطين بين
١٩١٨ و ١٩٤٨ . . . . . ١٤٨
بعض مواد من ميثاق الامم المتحدة ١٤٩
قرار الجمعية العامة للامم المتحدة بالموافقة على مشروع
تقسيم فلسطين عـام ١٩٤٧ . . . . . ١٥٢
كيفيـة التقسيم ١٥٦
خارطة فلسطين ١٥٩

GENERAL BOOKBINDING CO.
QUALITY CONTROL MARK

الثمن ١٥٠ فلساً

المؤسسة العامة للصحافة والطباعة
دار الجمهورية ـ بغداد
١٣٨٨ هـ ـ ١٩٦٨ م

INTERNATIONAL AFFAIRS

DS
70
.I7

2

SEP 17 1973